مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

المخاطر الاجتماعية للتضخم الاقتصادي وتأثيره في أنماط استهلاك الأسر المصرية: دراسة ميدانية على عينة من أسر الطبقة المتوسطة بمدينة المنصورة

د. مروة طلعت محمد التابعى الشرقاوي

مدرس بقسم الاجتماع
كلية الآداب – جامعة المنصورة

DOI: 10.21608/qarts.2024.326259.2080

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – المجلد (٣٣) العدد (٦٥) أكتوبر ٢٠٢٤

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

المخاطر الاجتماعية للتضخم الاقتصادي وتأثيره في أنماط استهلاك الأسر المصرية: دراسة ميدانية على عينة من أسر الطبقة المتوسطة بمدينة المنصورة

الملخص:

يعد التضخم الاقتصادي من أخطر القضايا الاقتصادية التي تطرح نفسها في الوقت الراهن على كافة الأصعدة عالميًا ومحليًا، حيث تشهد مصر موجة تضخمية غير مسبوقة تزايدت حدتها في السنوات الأخيرة، وللتضخم تداعيات اقتصادية ومخاطر اجتماع وتهديد أمن فئات مجتمعية عريضة وتؤثر في استقرارها، مما يمثل تهديدًا حقيقيًا للمجتمع اجتماعيًا وأمنيًا، **وتهدف الدراسة الحالية** إلى تقديم صورة متكاملة حول واقع ظاهرة التضخم عالميًا ومحليًا والوقوف على الأسباب المؤدية لتصاعده في الوقت الراهن، وتأثير ارتفاع معدلات التضخم في أنماط استهلاك أسر الطبقة المتوسطة وآليات تكيفها مع موجات التضخم المتصاعدة، ورصد المخاطر الاجتماعية التي تتعرض لها الأسر من جراء الضغوط المعيشية والأزمات الاقتصادية الراهنة، وتقييم برامج الدعم والحماية الاجتماعية المقدمة من الدولة لحماية الفئات الأكثر تضررًا من مخاطر التضخم، **واستخدمت الدراسة** المنهج الوصفي، واستعانت بدراسة الحالة باستخدام دليل المقابلة المتعمقة لعدد 25 حالة من أرباب الأسر من الطبقة المتوسطة، وراعَت التنوع في الفئة العمرية والمستوى التعليمي والمهني لتكون العينة ممثلة لمختلف شرائح الطبقة الوسطى، وتم التطبيق بمدينة المنصورة بمحافظة الدقهلية، **وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها أن** ارتفاع معدلات التضخم أثر في أنماط استهلاك أسر الطبقة الوسطى، فانخفضت القوة الشرائية للدخل مما أدى إلى تقليص الإنفاق إلى الحد الأدنى لتصبح الأسرة عاجزة عن الوفاء بمتطلباتها الضرورية، فالتضخم الاقتصادي أدى إلى تغيير

نمط استهلاكهم ليصبح قسريًا لا خياريًا، ويصبح العجز والحرمان سمة من سمات الحياة لديهم ،فيزحف الفقر إلى الطبقة الوسطى ويبتلع مدخراتها المحدودة، فتنحدر تدريجيًا إلى تعداد الفقراء، الأمر الذي يترتب عليه انهيار الطبقة الوسطى وتآكلها، ورصدت الدراسة عديد من المخاطر الاجتماعية التي تتعرض لها الأسر، وهي مخاطر تتدرج من المشاحنات والعنف الأسري الذي يترتب عليه الطلاق، إلى الجرائم الأسرية وارتفاع معدلات الانتحار، وانتشار ظواهر اجتماعية غير سوية تهدم منظومة القيم الإنسانية وتهيء لتدمير أجيال وتؤدي إلى زعزعة أمن المجتمع واستقراره.

الكلمات المفتاحية: التضخم، أنماط استهلاك، الطبقة الوسطى، المخاطر الاجتماعية.

مقدمة:

يعد التضخم الاقتصادي من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي حظيت باهتمام كبير في تاريخ الفقه الاقتصادي، ولقد تزايد الاهتمام بين المفكرين الاقتصاديين وواضعي السياسات الاقتصادية بعد أن أصبح ظاهرة عالمية تتسم بسرعة الانتشار وصعوبة السيطرة (عوض، ٢٠١١: ص ١٧).

وتحتل قضية التضخم الاقتصادي في الوقت الراهن مكانة بارزة بين المشكلات الاقتصادية التي تواجه عديدًا من الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، وتعد صدمتا جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية من بين أهم العوامل التي تسببت في هذه الموجة التضخمية التي طالت جميع اقتصاديات العالم، فقد تعطلت سلاسل الإمداد بخاصة صادرات الحبوب والغذاء، لا سيما أن هاتين الدولتين –روسيا وأوكرانيا– مصدر رئيس لواردات الغذاء العالمية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الطاقة إلى جانب السياسات النقدية المتشددة التي اتبعها البنك الفيدرالي الأميركي التي ألقت بظلالها على اقتصادات الدول الناشئة نتيجة لحركة رءوس الأموال العكسية وتبعات ذلك على عملات كثير من هذه البلدان (محمد، ٢٠٢٣: ص ٤)، الأمر الذي ترتب عليه تراجع النمو الاقتصادي عالميًا وبرزت الفجوات التضخمية، خصوصًا في ظل الأزمات التي يعاني منها الاقتصاد العالمي ودفع بعديد من المؤسسات الدولية إلى تخفيض توقعات النمو الاقتصادي العالمي (رضوان، ٢٠٢٣: ص ٣)، وحذر البنك الدولي وعديد من المؤسسات الاقتصادية الدولية والإقليمية من التضخم المتصاعد الذي يرفع من مخاطر الركود التضخمي، وما يترتب عليه من تداعيات وعواقب وخيمة للاقتصادات المتوسطة والمنخفضة الدخل (فكري، ٢٠٢٢: ص ١٦٥).

ويشير التقرير الصادر عن صندوق النقد الدولي أكتوبر ٢٠٢٣م إلى أن الاقتصاد العالمي يواجه اليوم عديد من التحديات، يأتي في مقدمتها ارتفاع معدلات التضخم إلى مستوى لم يشهده منذ عقود مضت، حيث سجل التضخم العالمي رقمًا قياسيًا عام ٢٠٢٢م وصل إلى (٨.٧٪)، وبدأ في الانخفاض عام ٢٠٢٣ ليسجل (٦.٩٪)، ومن المتوقع أن يصل إلى (٥.٨٪) عام ٢٠٢٤، وهذا التراجع بفضل السياسات النقدية المشددة المدعومة بتراجع الأسعار الدولية للسلع الأولية.

(International Monetary Fund, October 2023).

وقد شهد الاقتصاد المصري موجات تضخمية زادت حدتها في السنوات الأخيرة، تزامنًا مع عملية الإصلاح الاقتصادي الأخيرة التي بدأ تنفيذها في نوفمبر ٢٠١٦م، حيث أصبحت وطأة التضخم على المواطن المصري أمرًا بديهيًا، ليس بحاجة إلى برهان أو دليل، والتقارير الدولية والمحلية تطلعنا بمعدلات التضخم الآخذة في التصاعد يومًا بعد يوم، ووفقًا للبيانات الصادرة عن البنك المركزي المصري ارتفع المعدل السنوي للتضخم العام بمصر ليسجل (٣٧.٤٪) أغسطس ٢٠٢٣م، من معدل بلغ (٣٦.٥٪) يوليو ٢٠٢٣م، ويرجع الارتفاع لاستمرار زيادة أسعار السلع الغذائية بشكل أساسي، ويسجل المعدل السنوي للتضخم الأساسي أغسطس ٢٠٢٣م (٤٠.٣٪) مقارنة بمعدل بلغ (٤٠.٧٪) يوليو ٢٠٢٣م، وسجل المعدل السنوي للتضخم العام يناير ٢٠٢٤م (٢٩.٨٪) مقابل (٣٣.٧٪) في ديسمبر ٢٠٢٣م (البنك المركزي المصري التحليل الشهري للتضخم العام والأساسي).

والتضخم الاقتصادي ظاهرة متعددة الأبعاد ومتشعبة الجوانب، فهي على المستوى الجزئي تؤثر في القوة الشرائية للمواطنين وتضعف قدراتهم المادية على تلبية احتياجاتهم المعيشية، أما على المستوى الكلي فتؤثر سلبًا في الاستهلاك والاستثمار

وعلى القوة الشرائية للعملة المحلية وتحدث خللًا في مكونات الإنتاج وهيكلة الموارد وتوزيعها (طه، ٢٠٢١: ص ٤).

وللتضخم الاقتصادي آثار اجتماعية بالغة الخطورة تأثرت بها غالبية شرائح المجتمع، بخاصة الفقراء ومحدودي الدخل من الطبقة المتوسطة، فالاختلال الذي يسببه التضخم في الأسعار النسبية لأسعار السلع والخدمات الأساسية –التي تهم شريحة واسعة من أفراد المجتمع– ينعكس مباشرة على تغيير الأوضاع النسبية للدخل ولأشكال الثروة بين الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة (حامد، ٢٠١٤: ص ٣٩)، فلقد عّمق الفجوة بين فئات المجتمع وعزز من عدم المساواة في توزيع الدخل، فأصبح الفقراء أكثر فقرًا وانزلق محدودو الدخل من الطبقة الوسطى إلى الطبقة الأدنى اجتماعيًا.

وتواجه الأسر المصرية تهديدًا حقيقيًا من ارتفاع معدلات التضخم مما يؤثر سلبًا في أمنها واستقرارها، وتختلف آثار التضخم من فئة إلى أخرى، فالأسر منخفضة ومتوسطة الدخل أكثر عرضة لمخاطر التضخم من الأسر ذات الدخل المرتفع بسبب تركيبة دخلهم ومدخراتهم وأنواع السلع التي يستخدمونها في سلة سلعهم الاستهلاكية، ويعد الإنفاق الأسري المحرك الأول لجميع الأنشطة الاقتصادية في المجتمع؛ نظرًا لأنه المكون الرئيس للطلب الكلي، كما يعد الطلب الاستهلاكي من أهم العوامل المؤثرة في معدلات التضخم ومستويات التشغيل والبطالة والادخار والاستثمار، ومن ثم على التنمية الاقتصادية بشكل عام، ومن هنا تزداد أهمية دراسة أنماط الاستهلاك في ظل الموجات التضخمية الراهنة المسيطرة على الأسواق، من أجل وضع سياسات دقيقة تحقق المستهدف منها في مواجهة تداعيات التضخم (محمد، ٢٠٢٣: ص ٢).

وتحاول الدراسة الراهنة تحليل الطبيعة السوسيولوجية لظاهرة التضخم، وبخاصة أن معظم الدراسات تناولتها بوصفها ظاهرة اقتصادية بحتة، وأهملت دور المجتمع في تشكيلها وآثارها الاجتماعية المتعددة على مختلف فئات المجتمع.

ومن هذا المنطلق تحاول الدراسة الراهنة رصد المخاطر الاجتماعية للتضخم الاقتصادي وانعكاسها على الأوضاع المعيشية ونوعية الحياة للأسر المصرية من الطبقة المتوسطة، والتغيرات التي تطرأ على خريطة الإنفاق الأسرية في ظل الارتفاع المستمر والمتصاعد للأسعار، وآليات التكيف مع التضخم وما يترتب على ذلك من مخاطر اجتماعية تهدد أمن الأسر واستقرارها وتطلعاتهم المستقبلية.

أولًا: أهمية الدراسة:

للدراسة أهمية نظرية وأخرى تطبيقية، تعرض لهما الباحثة فيما يلي:

تتمثل الأهمية النظرية للدراسة فيما يلي:

١- تعد ظاهرة التضخم من أخطر القضايا الاقتصادية التي تطرح نفسها في الوقت الراهن على كافة الأصعدة عالميًا ومحليًا، وتكمن أهميتها في آثارها وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تهدد أمن المجتمع واستقراره.

٢- تحفل الأدبيات العالمية والمحلية بعديد من البحوث والدراسات الاقتصادية التي تناولت قضية التضخم، ولكن هناك ندرة شديدة في الدراسات السوسيولوجية التي تناولت الآثار الاجتماعية للتضخم الاقتصادي، وعلى الرغم من تصاعد وتيرتها في المجتمع المصري وتأثيرها في كافة أفراد المجتمع من مختلف الطبقات والشرائح المجتمعية، الأمر الذي دفع الباحثة إلى ضرورة رصد تلك القضية البحثية الهامة.

٣- تعد الدراسة الراهنة –على حد علم الباحثة–من أولى الدراسات التي رصدت المخاطر الاجتماعية التي تتعرض لها الأسر المصرية من جراء التضخم الاقتصادي، حيث تقدم تفسيرًا علميًا وتحليلًا سوسيولوجيًا عن أسباب انتشار

العنف الأسري والجرائم العائلية والانتحار في الوقت الراهن، وذلك في ضوء علاقتها بالأزمات الاقتصادية والضغوط التضخمية الراهنة.

٤- تكمن أهمية الدراسة حول المخاطر الاجتماعية الناجمة عن تآكل الطبقة الوسطى في المجتمع المصري من جراء السياسات الإصلاحية والموجات التضخمية الراهنة، فالطبقة الوسطى هي صمام الأمان لأي مجتمع بشري، وهي الشريك الرئيس في بناء المجتمع وتنميته، وانهيارها يعرض المجتمع المصري لتهديد حقيقي.

٥- تحاول الدراسة من خلال ما سوف تتوصل إليه من نتائج تقديم تفسيرًا موضوعيًا أكثر عمقًا للظاهرة مستخدمة الأطر التحليلية ومن منطلقات نظرية ومنهجية، ويعد ذلك إضافة إلى التراث المعرفي النظري المتوافر عن الظاهرة، مما يسهم في استشراف آفاقها المستقبلية على المستوى السوسيولوجي.

وتتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة فيما يلي:

١- تقديم تحليل موضوعي ورؤية شاملة للظاهرة موضوع الدراسة من خلال دراسة ميدانية لعدد من الأسر تمثل مختلف شرائح الطبقات المتوسطة، بهدف تقديم توصيف دقيق يعكس حجم المعاناة والضغوط الحياتية والأزمات المادية التي تعيشها تلك الفئات المجتمعية، التي تمثل القاعدة العريضة في المجتمع من جراء التضخم، مما يتيح المجال للباحثين المعنيين بهذا الشأن إجراء مزيد من البحوث والدراسات الاجتماعية في هذا الصدد.

٢- لا تقتصر الدراسة على توصيف الظاهرة، إنما تمتد لترصد المخاطر التي تتعرض لها الأسر من تداعيات التضخم ليستفيد منها متخذو القرار وواضعو السياسات الاقتصادية، والجهات المعنية لاتخاذ إجراءات حماية مجتمعية، وتقديم دعم أكثر فعالية للفئات المستهدفة للحد من مخاطر التضخم وتداعياته.

٣- تعد الدراسة الراهنة بمثابة جرس إنذار للجهات المعنية بوضع السياسات الاقتصادية ومنفذي برامج الإصلاح الاقتصادي المصري؛ لتسليط الضوء على أوجه القصور في تلك السياسات التنموية الطموحة التي تنفصل تمامًا بخططها عن أفراد المجتمع واحتياجاتهم الأساسية، وبخاصة الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع، الأمر الذي خلق معه عديدًا من المشكلات والأزمات الأسرية والمجتمعية.

ثانيًا: مشكلة الدراسة:

يُعد التضخم من أخطر المشكلات الاقتصادية التي أثرت في الاقتصاد المصري في المرحلة الراهنة، حيث تشهد مصر موجة تضخمية غير مسبوقة تزايدت حدتها في السنوات الأخيرة، وتشير البيانات الصادرة عن البنك المركزي المصري إلى ارتفاع معدل التضخم السنوي العام بمصر ليسجل (٣٧.٤٪)، ويسجل المعدل السنوي للتضخم الأساسي (٤٠.٣٪) وذلك في أغسطس ٢٠٢٣م (البنك المركزي المصري، التحليل الشهري للتضخم العام والأساسي)، والتضخم ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد والدوافع، تتداخل في تشكيلها عوامل خارجية ذات أبعاد عالمية، وأخرى داخلية محلية مرتبطة بالسياسات الاقتصادية المصرية، واختلالات هيكلية يعاني منها الاقتصاد المصري، كل ذلك عمق من آثار التضخم ومخاطره، فأصبح التضخم الآن ظاهرة عامة نعيشها، وتؤثر في حياتنا اليومية وتتغلغل آثاره في مختلف القضايا والمشكلات الاجتماعية التي تواجه شريحة واسعة من الأسر المصرية، فمع تصاعد معدلات التضخم والارتفاع المستمر في أسعار السلع الأساسية، تتدهور القوة الشرائية لدخول الشرائح الاجتماعية المتوسطة والدنيا، فتزداد معاناة أصحاب الدخول الثابتة من أبناء الطبقة المتوسطة، ويتأثر كل من الدخل والإنفاق، حيث يتقلص الدخل مع ارتفاع الأسعار ويفقد جزءًا كبيرًا من قوته الشرائية

وبالتبعية يتأثر الإنفاق، فتتغير أنماط الاستهلاك لتتواءم مع الارتفاع المستمر في الأسعار، فتواجه الأسر ضغوطًا وأزمات اقتصادية وأعباء معيشية نتيجة للفجوة بين ارتفاع الأسعار وثبات الدخل، فتضعف قدراتهم المادية على تلبية احتياجاتهم المعيشية الأساسية، الأمر الذي يشكل خطرًا اجتماعيًا وخللًا في حقوق الإنسان والتي من أهمها حقه في الوفاء باحتياجاته الأساسية التي تحقق له حياة إنسانية كريمة.

وللتضخم آثار اجتماعية أشد خطورة من الآثار الاقتصادية، تهدد أمن فئات مجتمعية عريضة واستقرارها، حيث تؤدي موجات التضخم إلى إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل غير عادل، فيصبح الدخل الحقيقي لأصحاب الدخول الثابتة في تدهور مستمر، وفي المقابل يرتفع الدخل النسبي لطبقات وشرائح اجتماعية أخرى تتسم دخولها بالتغير المستمر، فتزداد حدة التفاوت بين فئات المجتمع المختلفة في توزيع الدخل والثروة، مما يمثل تهديدًا حقيقيًا للمجتمع اجتماعيًا وأمنيًا.

ونتيجة للضغوط التضخمية والظروف المعيشية الصعبة التي تواجه الأسر المصرية من الطبقة الوسطى، يصبح التوتر والخوف واليأس حالة تسيطر على تلك الفئة المجتمعية لعدم مقدرتهم على تأمين الحد الأدنى لاحتياجاتهم الأساسية لهم ولأبنائهم، الأمر الذي يترتب عليه خلل في الأدوار والمسئولية الاجتماعية الملقاة على عاتق عائل الأسرة سواء أكان الأب أم الأم، مما يؤدي إلى دخول تلك الفئات الاجتماعية في حلقات مفرغة من الفقر والعجز والحرمان المؤقت أو المستديم، وكلما ازدادت حدة الضغوط تتفاقم المخاطر لتتحول من مجرد خلافات أسرية واضطرابات وتوترات نفسية إلى عنف أسري وانحراف أخلاقي، تختلف أشكاله ومظاهره حسب المستويات الاجتماعية للأسر، ويتطور الأمر ليصل إلى ارتكاب الجرائم الأسرية.

انطلاقًا مما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: ما المخاطر الاجتماعية التي تواجه الأسر من الطبقة المتوسطة في ظل الارتفاع المستمر

لمعدلات التضخم؟، وكيف أثرت تلك الموجات التضخمية الراهنة في الدخل الحقيقي للأسر وفي أنماط الإنفاق والاستهلاك ومعدلاتهما؟، وما آليات تكيف الأسر مع ارتفاع معدلات التضخم؟، وما فعالية برامج الحماية والدعم التي تقدمها الدولة لحماية الفئات المتضررة من التضخم؟

ثالثًا: أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف العام للدراسة في تحليل المخاطر الاجتماعية للتضخم الاقتصادي، وتأثيره في أنماط استهلاك الأسر من الطبقة المتوسطة وآليات التكيف، ويتفرع عن هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية، نعرضها وفق ما يلي:

١- رصد معدلات التضخم الاقتصادي عالميًّا ومحليًّا وتحليله، وبصفة خاصة في المجتمع المصري، والوقوف على أبرز الأسباب الخارجية والداخلية وراء ارتفاع معدلات التضخم.

٢- الكشف عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتضخم، وتداعيات ذلك على الاقتصاد القومي من جهة، وعلى السلوكيات الاجتماعية للأفراد من جهة أخرى.

٣- التعرف على أثر ارتفاع معدلات التضخم على أنماط استهلاك الأسر المصرية بالطبقة المتوسطة وعلى قوتهم الشرائية، ورصد ميكانيزمات تكيف عينة الدراسة مع موجات التضخم المتصاعدة وآلياته.

٤- رصد المخاطر الاجتماعية التي تتعرض لها أسر الطبقة المتوسطة من جراء الضغوط التضخمية والأزمات الاقتصادية والمعيشية، وخطورة ذلك على تماسك الأسر واستقرار المجتمع، وحصانته المجتمعية والأمنية.

٥- رصد السياسات الاقتصادية وبرامج الدعم والحماية الاجتماعية المطروحة من قبل الدولة لحماية الفئات الاجتماعية المتضررة من مخاطر التضخم الاقتصادي للتخفيف من آثاره.

رابعًا: تساؤلات الدراسة:

من خلال الأهداف السابقة انطلقت الدراسة من تساؤل رئيس مؤداه: ما التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للتضخم الاقتصادي، وتأثيره في أنماط استهلاك أسر الطبقة المتوسطة؟، ويندرج تحت هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية هي وفق ما يلي:

١- ما الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر الذي بدأ تنفيذه في نوفمبر ٢٠١٦م، ودوره في ارتفاع معدلات التضخم؟.

٢- ما تأثير الموجات التضخمية الراهنة في تآكل الطبقة الوسطى بالمجتمع ومخاطر ذلك؟.

٣- ما المخاطر الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه عينة الدراسة في ظل الضغوط التضخمية الراهنة، وتأثير ذلك في خريطة الإنفاق الاستهلاكي لعينة الدراسة؟.

٤- ما العلاقة بين الوضع الاقتصادي الراهن وارتفاع معدلات العنف والجريمة داخل الأسر المصرية بصورة لم يعتدها المجتمع المصري من قبل؟.

٥- كيف أثرت الضغوط المعيشية والأزمات الاقتصادية الراهنة في ارتفاع معدلات الطلاق، وتراجع الإقبال على الزواج؟.

٦- ما توقعات عينة الدراسة حول استمرارية ارتفاع معدلات التضخم، وتأثير ذلك في جودة الحياة مستقبلًا، ومقترحاتهم للسيطرة على التضخم والحد من تداعياته ومخاطره؟.

خامسًا: الإجراءات المنهجية للدراسة:

١) **أسلوب البحث ومنهجه: تنتمي الدراسة الراهنة إلى** البحوث الوصفية التفسيرية، واعتمدت الباحثة على (المنهج الوصفي التحليلي) لوصف الظاهرة موضوع البحث وتحليلها في ضوء معطيات الواقع الاجتماعي من خلال جمع الحقائق وتفسيرها لاستخلاص دلالاتها، والكشف عن الأسباب المؤدية لارتفاع معدلات التضخم عالميًا ومحليًا، ورصد المخاطر والآثار الاجتماعية للتضخم على الأسر من الطبقة المتوسطة (عينة الدراسة)، وتأثير ذلك في أنماطهم الاستهلاكية ومستوياتهم المعيشية التي تتشكل بوصفها نتاجًا لواقع التضخم.

٢) **مجتمع البحث وحدوده:** تم تطبيق الدراسة الميدانية على عدد من الأسر تضم شرائح متنوعة من الطبقة الوسطى في مدينة المنصورة التابعة لمحافظة الدقهلية، وتقع مدينة المنصورة شمال جمهورية مصر العربية، في وادي دلتا نهر النيل على ضفته الشرقية، عدد سكانها وفقًا لإحصائية عام ٢٠٢٣م (٧٤٨.٠٢٨)، نسبة الإناث (٤٩.٥٪)، والذكور (٥٠.٥٪)، وتعد مدينة المنصورة مدينة صناعية وزراعية وسياحية، (الموسوعة المصرية، ماذا تعرف عن محافظة الدقهلية، ١٣ أغسطس، ٢٠٢٣).

٣) **عينة البحث:** تم اختيار عينة عمدية لعدد محدود من الحالات عددهم (٢٥ حالة) على أن تكون ممثلة لمختلف شرائح الطبقة المتوسطة بقصد التعمق في دراستها، وقد اعتمدت الباحثة في اختيار الحالات على معايير وخصائص محددة

سلفًا، تتمثل في (المستوى التعليمي، والمهنة، والدخل ومصادره)، مع مراعاة التنوع في الفئة العمرية والتخصصات التعليمية والمهنية، حيث تضمنت الحالات أساتذة جامعة من مختلف التخصصات، ومهندسين، وأطباء بشريين، وصيادلة، ومدرسين، وأخصائيين اجتماعيين ونفسيين، ومحاميًا، وضابطًا، كما شملت الحالات أيضًا موظفين بالقطاع العام والخاص، وضمت كذلك أصحاب المشروعات الحرة من التجار وأصحاب المهن والحرفيين.

وتحددت وحدة الدراسة في (عائل الأسرة) المسئول عن تلبية احتياجاتها المعيشية من السلع والخدمات الأساسية، سواء أكان الزوج أم الزوجة أم الاثنان معًا، وقد روعي أن تكون العينة دالة وممثلة إلى حد ما.

٤) **أدوات جمع البيانات:** اعتمدت الدراسة على أسلوب البحث الكيفي، وتعد (طريقة دراسة الحالة) من أكثر الأساليب المنهجية ملاءمةً لتحقيق هدف الدراسة، وذلك من خلال الاقتصار على عدد محدود من الحالات بقصد التعمق في دراستهم للحصول على بيانات تفصيلية وأكثر عمقًا، حيث تهدف الدراسة إلى تقديم صورة واقعية عن الظروف المعيشية والمشكلات الحياتية التي تواجه الأسر عينة الدراسة نتيجة للضغوط الاقتصادية الراهنة، وكيفية تعاملهم مع تداعيات التضخم وغلاء المعيشة والمخاطر الناجمة عن ذلك، فدراسة الحالة تجعلنا نتعمق في الموضوع محل الدراسة، **وقد اشتمل دليل المقابلة على عدد من المحاور الرئيسة، تمثلت فيما يلي:**

- **المحور الأول:** ينطوي على البيانات الأساسية للمبحوثين، و**المحور الثاني:** يرصد مدى إدراك عينة الدراسة لارتفاع معدلات التضخم والتغيرات التي طرأت على أسعار السلع الأساسية، و**المحور الثالث:** يرصد الأسباب المؤدية إلى الارتفاع المستمر لمعدلات التضخم عالميًا ومحليًا، و**المحور الرابع:** يضم

التداعيات والآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم، **المحور الخامس:** يرصد تأثير ارتفاع معدلات التضخم في أنماط استهلاك الأسر وآليات التكيف، و**المحور السادس:** يتناول ارتفاع معدلات التضخم وتأثيرها في الطبقة الوسطى والمخاطر المترتبة على ذلك، و**المحور السابع:** يتناول المخاطر الاجتماعية التي تتعرض لها الأسر (عينة الدراسة) نتيجة للضغوط الاقتصادية التي تواجهها من تداعيات التضخم، و**المحور الثامن:** يتعلق برصد جهود الدولة والجهات المعنية وتقييمها لدعم الفئات الأكثر تضررًا وحمايتها من الموجات التضخمية الراهنة ومدى فاعليتها في الوصول إلى الفئات المستهدفة، و**المحور التاسع:** تقديم رؤية لعينة الدراسة فيما يتعلق بالمستقبل وكيفية التخطيط للسيطرة على الموجات التضخمية الراهنة والحد من آثارها ومخاطرها، **وأخيرًا:** تهدف الباحثة إلى تقديم وصف وتحليل كيفي متعمق لموضوع الدراسة للوصول إلى نتائج وتعميمات موضوعية ومنهجية للظاهرة موضوع الدراسة.

سادسًا: مفاهيم الدراسة:

١) المخاطر الاجتماعية: (Social risks)

تعرف المخاطر الاجتماعية بأنها تهديدات تؤثر سلبًا في تحقيق الأهداف العامة وتتفاوت في شدتها بخسائر تلحق بالبشر والممتلكات والمجتمع بصفة عامة، وقد تكون انعكاسًا لأحداث سيئة غير متوقعة يرتفع إيذاؤها حالة عدم اليقين أو قد تكون ناتجة عن أفعال وممارسات وسلوكيات تقود مباشرة إلى الخطر.

والمخاطر الاجتماعية مرحلة من مراحل تفاقم الظواهر الاجتماعية ذات الطبيعة السلبية، أو هي مشكلة اجتماعية بلغت ذروة تعقيدها واتساع نطاقها، بحيث أصبحت تشكل خطورة تهدد كيان المجتمع، والمشكلة الاجتماعية تبدأ فردية، ثم تتحول إلى مشكلة

اجتماعية، يخضع لتأثيرها عدد من أفراد المجتمع ثم تتحول إلى مشكلة بنائية، حينما تنتج مشكلات ذات آثار سلبية تؤثر في بناء المجتمع، وإذا تراكمت تلك الآثار فإنها تشكل خطورة وتعوق حركته وانطلاقه، (المناور، ٢٠١٥: ٤-٥).

وقد أشار "أولريش بيك" في كتابه "مجتمع المخاطر العالمي: بحثًا عن الأمان المفقود" إلى أنه مع تفاقم المخاطر والأخطار في مقابل الفرص، فإن مجتمع المخاطر بات يعيش حالة من عدم الأمان والشك وفقدان اليقين بخصوص إمكانياته وقدراته على مواجهة تلك المخاطر (risks) والأخطار (dangers) والتحكم فيها؛ ولهذا يتفق العلماء على أن عالمنا اليوم يعيش حالة من فقدان اليقين العالمي (بيك، ٢٠٠٦: ص ١١٢)، فمجتمع المخاطر وفقًا "لأولريش بيك" يبدأ من اللحظة التي تعجز فيها منظومات القيم الاجتماعية الضامنة للأمن والحماية الاجتماعية، عن القيام بدورها تجاه الأخطار التي أطلق عنانها اختيارات سابقة.

(المناور، والملاعب، ٢٠٢٠: ١١٥).

وتُعرف المخاطر الاجتماعية إجرائيًا بأنها: تلك التهديدات والتحديات التي تؤثر في النسيج الاجتماعي وتعرض استقرار المجتمع للخطر، وتشمل المخاطر جوانب متعددة من الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ومن أبرز أنواع المخاطر الاجتماعية الفقر والحرمان والعوز، حيث يؤدي إلى خلق فجوة بين طبقات المجتمع ويؤدي إلى صراع طبقي ويزيد من الاحتقان الاجتماعي، وللموجات التضخمية الراهنة التي يمر بها المجتمع المصري تداعيات خطيرة على المجتمع بصفة عامة وعلى الأسر المصرية بصفة خاصة، وعلى وجه الخصوص الشرائح العريضة في المجتمع المتمثلة في الطبقة المتوسطة وأصحاب الدخول الثابتة والمدخرات المحدودة، فعندما تعجز تلك الفئات المجتمعية عن تلبية الحد الأدنى من احتياجاتها الأساسية للعيش تصبح الأجواء الأسرية مشحونة بالتوتر والصراع ومحاطة بعديد من المخاطر، وكلما ازدادت الضغوط المادية تصبح الظروف

المعيشية أكثر صعوبة، وتتفاقم المخاطر الاجتماعية وتتطور فتنتقل من مجرد مشاحنات وخلافات أسرية إلى نزاعات قد تصل إلى الطلاق، وتتطور أكثر من ذلك لتصبح سلوك أكثر انحرافًا وإيذاءً، وتتمثل في جرائم العنف العائلي والانتحار والانحراف الأخلاقي، مما يهدد كيان الأسرة وتماسكها وتضعف الروابط الاجتماعية.

التضخم الاقتصادي: (Economic Inflation)

هناك اختلاف ما بين الاقتصاديين حول تعريف محدد لماهية التضخم، ويرجع ذلك إلى أن التضخم لا يعبر عن ظاهرة واحدة ولكنه يضم مجموعة من الظواهر لها صفات مختلفة ومتعارضة في بعض الأحيان، ولذلك تختلف تفسيرات التضخم وفقًا للهدف أو للأسباب أو للأنواع والخصائص، ولكن هناك اتفاق عام ما بين الاقتصاديين على أن **التضخم في معناه البسيط** هو تلك الحالة التي يشهد فيها الاقتصاد ارتفاعًا مستمرًا في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تهم شريحة واسعة من المواطنين خلال فترة زمنية محددة (طه، ٢٠٢١: ص٥).

كما يُعرف التضخم بأنه مقياس كمي للمعدل الذي يرتفع به متوسط مستوى سعر سلعة من السلع والخدمات المختارة في الاقتصاد على مدى فترة من الزمن، ويُعبَّر عن التضخم على هيئة نسبة مئوية، ويشير إلى انخفاض القوة الشرائية لعملة الدولة (Maram Ibrahim, inflation research gate, April, 2019).

ويذهب البعض إلى أن التضخم هو كل زيادة في كمية النقود المتداولة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار بسبب زيادة الطلب على العرض، فيترتب على ذلك ضعف القوة الشرائية للعملة وانخفاض قيمة النقود، أي إن التضخم يمثل الارتفاع المستمر في الأسعار الناتجة عن زيادة كمية النقود بمعدل أسرع من معدل نمو الناتج الحقيقي، (عبد العظيم، ٢٠١١: ص٢).

ويرى آخرون أن التضخم يعني اختلال التوازن بين العرض والطلب على السلع والخدمات، ويُفهم من ذلك أن التضخم يعني سهولة الحصول على القوة الشرائية التي كلما زادت ارتفاعًا ازدادت الأسعار ارتفاعًا أكثر، مما يؤدي إلى هبوط قيمة العملة المستخدمة إلى قيمة السلع الاستهلاكية.

(الشربيني، ٢٠٠٥: ص ٧٣)

وقد اختلفت المدارس الفكرية حول تحديد مفهوم التضخم من خلال الاتجاهات التالية:

- **الاتجاه الأول:** يُعرِّف التضخم بناءً على مسبباته، حيث يؤكد الاقتصادي "ميلتون فريدمان" أن التضخم عبارة عن قدر كبير من النقود تطارد قليلًا من السلع، وهذا يؤكد أن التضخم ظاهرة نقدية صرفة من خلال العلاقة بين كمية النقود بوصفها سببًا والأسعار بوصفها نتيجة.
- **الاتجاه الثاني:** يهتم بأسباب التضخم ومظاهره الخارجية، حيث يعرفه بأنه حركة مستمرة للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي، تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض، وهذا الاتجاه في الغالب يميز وجهة النظر الكنزية، حيث يعرفه "لمينارد كينز" بأنه ضآلة مرونة المعروض أمام الزيادات في الطلب، ويرى أنصار هذا الاتجاه أن الطلب يزداد بزيادة العرض النقدي أو الطلب الحقيقي على السلع والخدمات، في حين إن العرض يقل نتيجة للاحتكارات، أو تشوه الهيكل الإنتاجي أو بفعل عوامل خارجية مثل الحروب أو الكوارث... إلخ.
- **الاتجاه الثالث:** يُعرِّف التضخم بالتركيز على خصائص التضخم ومظاهره والآثار الناجمة عنه، حيث يصف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والملموس في المستويات العامة للأسعار خلال فترة معينة من الزمن، ويمثل هذا الاتجاه الاقتصاديان "روبنسون وفلامان". (العمري، ٢٠١٤: ص ص١١-١٢).

ويتخذ التضخم أنواعًا متعددة تختلف حسب اختلاف المعيار المستخدم للتمييز فيما بينهم، ومن هذه المعايير:

- **تدخل الدولة في الأسعار:** طبقًا لهذا المعيار هناك نوعان للتضخم، الأول: (التضخم الصريح) أو الحر، وهو عبارة عن ارتفاع مستمر في الأسعار دون تدخل للدولة، حيث ترتفع الأسعار استجابة لفائض الطلب بصورة تلقائية بهدف تحقيق التوازن بين الطلب والعرض، أما النوع الثاني: (التضخم المكبوت)، فهو عبارة عن ارتفاع مستمر في الأسعار غير واضح، ناتج عن تدخل الحكومة في المستوى العام للأسعار عن طريق إصدار قوانين وضوابط إدارية تقيد الأسعار، مما يحد من قدرة العوامل الاقتصادية على العمل بحرية تامة (Kasid & Mwakanemelea, 2017: p. 4).
- **مصدر الضغط التضخمي:** طبقًا لهذا المعيار هناك ثلاث أنواع للتضخم، النوع الأول: (تضخم الطلب) وهو ارتفاع في المستوى العام للأسعار ناتج عن زيادة الطلب الكلي للسلع والخدمات بسرعة أكبر من زيادة العرض الكلي، أي وجود خلل في معادلة الطلب والعرض الكليين بالنسبة إلى القدرات الإنتاجية للاقتصاد، أما النوع الثاني (تضخم التكاليف) فهو ارتفاع مستمر في المستوى العام للسلع الاستهلاكية والصناعية، ناتج عن زيادة نفقات الإنتاج، أما النوع الثالث: (التضخم المستورد) فهو ينتج بسبب تأثر المستوى العام للأسعار المحلية بالعوامل الخارجية مثل ارتفاع أسعار المواد الخام المستوردة.
- **حدة التضخم:** طبقًا لهذا المعيار هناك نوعان للتضخم، وهما: (التضخم الجامح) يعد أكثر أنواع التضخم ضررًا على الاقتصاد الوطني، ويحدث نتيجة للإفراط في زيادة عرض النقود أو نتيجة للنقص غير الطبيعي في عرض السلع الناتج عن الحروب أو الكوارث الطبيعية أو الاضطرابات السياسية، أما النوع الثاني (التضخم

الزاحف) فهو عبارة عن ارتفاع في الأسعار بصورة تدريجية بطيئة، ولكنها مستمرة، وهذا النوع من التضخم لا تظهر خطورته إلا بعد فترة زمنية.

(رضوان، ٢٠٢٣: ص ص ١٤-١٥).

ومن هنا حددت الدراسة الراهنة التعريف الإجرائي لمفهوم التضخم بأنه هو الارتفاع المستمر لأسعار السلع والخدمات الأساسية التي تهم شريحة واسعة من الأفراد في المجتمع، فارتفاع الأسعار يؤدي إلى فقدان القوة الشرائية للأسر؛ نظرًا لانخفاض قيمة النقود، بخاصة الشرائح المجتمعية محدودة الدخل، حيث تصبح تلك الأسر في احتياج إلى مزيد من النقود لتلبية القدر نفسه من استخداماتها من السلع والخدمات، مما يؤثر في نوعية الحياة لتلك الشرائح المجتمعية وجودتها، ويؤدي إلى انخفاض مستويات الرفاهية، فالتضخم يحدث حالة من عدم اليقين وضبابية المستقبل، ويدخل الاقتصاد في حالة من الركود التضخمي.

٢) أنماط الاستهلاك: (Consumption Patterns)

يقصد بأنماط الاستهلاك مزيج من الصفات والكميات والأفعال والميول التي تميز استخدام المجتمع أو مجموعة من الأفراد للموارد من أجل البقاء، ويشير هذا التعريف إلى أنماط الإنفاق لمجموعات الدخل عبر فئات المنتجات أو ضمنها مثل الغذاء والملابس والعناصر التقديرية الأخرى، ويتأثر النمط الاستهلاكي بالعوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية الكامنة داخل كل دولة والمنظمة لعملية الاستهلاك.

(المطراوي، ٢٠٢٣: ص ٢).

وهناك من يعرف الأنماط الاستهلاكية بأنها طرق إنفاق الأسر لدخلها وأساليبه، من خلال الأوجه المختلفة من الضروريات، مثل المأكل والملبس والمسكن والكماليات التي تختلف من فرد إلى آخر؛ لتسد بها احتياجاتها البيولوجية والاجتماعية والثقافية نتيجة

التفاعل بين خصائص الأفراد وحالاتهم النفسية والبيئة المحيطة بهم، والتي تنعكس على سلوكياتهم المختلفة وطريقة اتباعهم للأساليب المختلفة.

(أبو صبري، مصطفى، ٢٠١٣: ص ٤)

وتعرف لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية النمط الاستهلاكي بأنه مجموعة من الكميات والكيفيات والمواقف والميول والنزاعات التي تصف خصائص استهلاك مجتمع ما للموارد المحددة، ونلاحظ اختلاف المجتمعات في الأنماط الاستهلاكية، بدءًا من حجم الاعتماد على نوع معين من الموارد والأغذية إلى فترات الاستهلاك والميزانية المخصصة لذلك.

(لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الاستهلاك النهائي)

ويقصد بأنماط الاستهلاك إجرائيًا هو السلوك الاستهلاكي للأفراد حيث يشمل التصرفات والتفضيلات التي يتبعها المستهلكون وتتأثر أنماط الاستهلاك بعديد من العوامل، من أهمها مستوى الدخل والظروف الاجتماعية والاقتصادية، ففي ظل الارتفاع المستمر لمعدلات التضخم وثبات الدخل الأساسي الذي تتحصل عليه الأسر في الطبقات المتوسطة تنخفض القيمة الحقيقية للدخل، وتتآكل القوى الشرائية في مقابل ارتفاع الأسعار، فتؤثر الموجات التضخمية المتتالية على خريطة الإنفاق الأسري، فيتم تغيير أنماط الاستهلاك والبحث عن آليات للتكيف مع الارتفاعات المتتالية للأسعار من خلال تقليص الإنفاق الاستهلاكي والبحث عن بدائل أخرى.

أما مصطلح السلوك الاستهلاكي Consume behavior فيعرف بأنه التصرفات والأفعال التي يسلكها الأفراد بصورة مباشرة للحصول على السلع والخدمات الاقتصادية واستعمالها، بما في ذلك الإجراءات التي تسبق هذه التصرفات وتحددها بهدف إرضاء حاجة أو رغبة لديه، (شعيبي، ٢٠١٨: ص١٣٢).

٣) الطبقة الوسطى: (Middle class)

الطبقة الوسطى هي مجموعات واسعة نسبيًا من البشر، أو فئات تحتل موقعًا يميزها عن غيرها من الطبقات في نظام الإنتاج الاجتماعي بمعناه الشامل في كافة المجالات، ويتحدد هذا التميز بما تحوزه هذه الطبقة من معرفة وخبرة ومهارة اكتسبتها بناءً على إعدادها التعليمي وخبرة العمل، وهي تشتغل غالبًا بعمل مركب يمتزج فيه العمل الذهني أو العقلي بالقدرات الأخرى (عبد المعطي، ٢٠٠٦: ص٧٥).

وتُعرف الطبقة الوسطى بأنها فئة تقع بين الطبقتين العليا والدنيا، وتضم مختلف الشرائح الاجتماعية، وتعيش بشكل أساسي على الدخل المكتسب من الحكومة أو القطاع العام أو عن قطاع الخدمات والمهن الحرة والخاصة؛ ولذلك فهي فئة تتأثر بالظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع، والسمة المميزة لتلك الفئة هي القدرة على التحصيل العلمي، والعمل على زيادة الإنتاج، وتقوم بتنفيذ مهام التقدم التكنولوجي والاقتصادي في المجتمع، ولذلك فهي تتمتع بمكانة اجتماعية عالية (Tarkhnishvili, A., 2013: p. 23).

وقد طرح جيمس بيل (James Bill) مقولة الطبقة الوسطى الجديدة على الفئات التكنوقراط والمهنية والبيروقراطية المدنية والعسكرية العليا، فعرفها بأنها الطبقة التي تهتم بالأفكار التحديثية والممارسات الإصلاحية والتطورية التي تهدف إلى تغيير الأنماط والعلاقات الإنتاجية والنماذج السلوكية السائدة إلى أنماط ونماذج أكثر حداثة وديناميكية (البغدادي، ٢٠١٨: ص ١٠٠٦).

ويمكن تعريف الطبقة الوسطى إجرائيًا بأنها خليط واسع متعدد وغير متجانس من الأفراد يشتركون في خصائص واحدة سواء أكانت اجتماعية أم اقتصادية، ينقسمون إلى ثلاث شرائح: (عليا، ووسطى، ودنيا)، وتتألف الطبقة المتوسطة من الأفراد الذين يعتمدون بشكل أساسي في معيشتهم على الدخل المكتسب إما من العمل الحكومي أو

قطاع الأعمال العام والخاص أو المهن الحرة أو الخاصة أو الذين يعملون لحسابهم في مشروعات صغيرة، كما تضم الطبقة الوسطى النخب الثقافية والمهنية وبعض النخب الاقتصادية (الأطباء –أساتذة الجامعة –المهندسين –المدرسين –المحامين –الكتاب – كبار موظفي الدولة وشرائح من الفئات العاملة بالشئون الاقتصادية)، والسمة المميزة لهم أن الدخل يتصف بقدر من الثبات والمدخرات محدودة للغاية، وتتمثل مؤشرات هذه الطبقة في معايير موضوعية، مثل: (التعليم والدخل والمهنة، والملكية).

سابعًا: الدراسات السابقة:

١) دراسة محمد سعيد عبد المجيد وآخرون، بعنوان: "التداعيات الاجتماعية لظاهرة التضخم على التنمية: دراسة للحالة المصرية"، ٢٠٢٣:

هدفت الدراسة إلى تحليل التداعيات الاجتماعية لظاهرة التضخم على التنمية، والتطبيق على الحالة المصرية بوصفها أنموذجًا، من خلال مجموعة من الفرضيات الفرعية المتمثلة في: ظاهرة التضخم وعلاقتها بسياسات التنمية في المجتمع المصري منذ تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي في منتصف سبعينيات القرن العشرين وحتى الآن، ورصد شروط صندوق النقد الدولي لإقراض مصر ودورها في خفض معدلات التضخم، والكشف عن الآثار الاجتماعية للتضخم على التنمية، وإجراءات الدولة الاقتصادية لمواجهة التضخم، واعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات باستخدام دليل مقابلة تم تطبيقه على عينة حجمها ٢١ مفردة من أرباب الأسر من شرائح طبقية مختلفة بمدينتي طنطا وكفر الشيخ، وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها أن هناك تداعيات اجتماعية سلبية للتضخم على المستوى التعليمي والصحي والمعيشي للأسر، وكذلك على مشاعر الأفراد بالأمن الاجتماعي والاقتصادي في ظل غياب الاستقرار النسبي في أسعار السلع الأساسية، حيث أصبح لديهم خوف وقلق ويأس أكثر من المستقبل.

٢) دراسة Eiman Medhet، بعنوان: "ردود أفعال سلوك الشراء لدى المستهلكين: التركيز على الانخفاض المطرد في قيمة العملة، وتفاقم زيادة معدلات التضخم في مصر"، ٢٠٢٣:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن السلوك الاستهلاكي للأفراد عند الانخفاض المطرد لقيمة العملة وزيادة معدلات التضخم، وقامت الدراسة بجمع البيانات الرقمية وتحليلها باستخدام منهج البحث الكمي لاختبار العلاقات السببية بين متغيرات الاستبيان الخاص بالدراسة وفي إطار زمني متقطع من خلال زيارات لمحلات السوبر ماركت في القاهرة والإسكندرية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها أن انخفاض قيمة العملة أدى إلى تفاقم الزيادة في معدلات التضخم ودفع المستهلكين إلى سلوكيات أهمها الشراء القهري، كما أثر في المستهلكين بقبول العلامات التجارية البديلة الأرخص، كما أثبتت الدراسة أنه عندما ترتفع معدلات التضخم يكون لدى المستهلكين توقعات ورغبة لا يمكن السيطرة عليها في الشراء بسبب القلق من عدم القدرة على الحصول عليها في المستقبل بسبب الندرة، وارتفاع الأسعار.

٣) دراسة مصطفى أحمد حامد رضوان وآخرون، بعنوان: "علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢١)"، ٢٠٢٣:

هدف الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية، ورصد تطور معدل التضخم والنمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٩٠ -٢٠٢١، والكشف عن الآثار الإيجابية والسلبية لمعدل التضخم المستهدف من قبل البنك المركزي على النمو الاقتصادي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصف التحليلي، كما تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي باستخدام الأسلوب القياسي، وتوصلت الدراسة إلى عديد من النتائج، أهمها: وجود علاقة متوازنة طويلة الأجل ما بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي

في الاقتصاد المصري، كما أثبتت الدراسة أن مستوى التضخم الأمثل للاقتصاد المصري هو ٥ % وفي حالة إن تجاوز معدل التضخم المستهدف مستوى التضخم الأمثل سوف يؤثر ذلك سلبًا في النمو الاقتصادي.

٤) دراسة مسعد محمد الغايش، بعنوان: "مدى فاعلية سعر الفائدة في كبح جماح التضخم المستورد في مصر خلال الفترة من (١٩٩٠-٢٠٢٢)"، ٢٠٢٣:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مدى فعالية سعر الفائدة في الحد من موجات التضخم المتتالية التي تعرض لها الاقتصاد المصري، واستخدم الباحث المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي بالاعتماد على بيانات البنك الدولي باستخدام برنامج E-Views، وتوصل البحث إلى أن التضخم في مصر تضخم مستورد بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية في مقابل العملات الأخرى نتيجة لتدابير التعافي من جائحة كورونا والغزو الروسي لأوكرانيا وصدمات إمدادات الطاقة والغذاء، وبيّن التحليل القياسي أن رفع سعر الفائدة يساعد في علاج التضخم بنسبة حوالي ٣٠٪ فقط من علاج المشكلة.

٥) دراسة Martin Hoflmayr، بعنوان: "تفسير التضخم ماذا وراءه؟ وما الذي ينتظرنا؟"، ٢٠٢٢:

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على ظاهرة التضخم من حيث الماهية وكيفية قياسه مع توضيح ديناميات التضخم الحالية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها: إن التضخم يعني زيادة سعة النطاق في أسعار السلع والخدمات على مدى فترة ممتدة، والهدف الرئيس للبنوك المركزية الحفاظ على استقرار الأسعار للحفاظ على سلامة أموال الأفراد وقوتها الشرائية، كما توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع معدلات التضخم للسلع والخدمات أدى إلى ارتفاع معدل التضخم القياسي في يونيو ٢٠٢٢م، ومن المتوقع أن يظل التضخم والارتفاع بسبب استمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسي واختناقات العرض المستمرة، وعن إجراءات المواجهة المتمثلة في قرار البنك المركزي الأوروبي ٢١ يوليو

٢٠٢٢م، برفع سعر الفائدة لأول مرة منذ أكثر من عقد بمقدار ٠.٥ نقطة مئوية، حيث يعكس قرار البنك المركزي لإعادة التضخم إلى هدف ٢٪ من خلال رفع الفائدة أولًا.

٦) دراسة Kalpesh Gandhi"، بعنوان: "تأثير التضخم على نمط استهلاك السلع الضرورية لسكان منطقة سوراشترا"، ٢٠٢٢:

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير التضخم في استهلاك السلع الأساسية للمبحوثين في منطقة (سوراشترا في ولاية جوجارات)، وقد تم جمع البيانات من خلال أداة الاستبيان واستخدم الباحث أنموذج جوجل، وتم جمع ١٧٤ استجابة وتحليل الفرضيات وتم استخدام مربع كاي، وأظهرت النتائج أن للتضخم تأثير سلبي في أفراد المجتمع وأثر في استهلاك الأفراد من السلع الضرورية، حيث خفضوا من استهلاكهم بسبب التضخم؛ بسبب انخفاض القيمة الشرائية على مستوى الدخل الشهري.

٧) دراسة الشيماء حامد محمود حجاج، بعنوان: "سياسات التقشف المالي وانعكاساتها على معدلات التضخم في مصر"، ٢٠٢٢:

هدفت الدراسة إلى قياس أثر السياسات المالية التي نفذتها الدولة لمعالجة عديد من المشكلات الاقتصادية على معدلات التضخم في مصر، وهل هذه السياسات محفزة لزيادة معدلات التضخم والتعرف على آليات التقشف المالي من خلال تناول الأدبيات المتعلقة بالسياسات المالية وانعكاساتها على النشاط الاقتصادي ومعدلات التضخم، وقد تم استخدام المنهج الاستقرائي لاستعراض كل التغيرات في السياسات المالية للاقتصاد المصري، وتم استخدام التحليل الإحصائي لقياس أثر هذه السياسات في معدلات التضخم في مصر وذلك خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠١٩م، وتوصلت الدراسة إلى أن السياسات المالية التقشفية في مصر ضرورة اقتصادية لما لها من أثر على الحد من معدلات التضخم، إلا أن الواقع يؤكد أن الأثر الصافي لإجمالي هذه السياسات سيؤدي إلى رفع

معدلات التضخم نتيجة لتوسع الدولة في الاقتراض، وارتفاع أثر معدلات خدمة الدين العام.

٨) دراسة مشيرة محمد العشري، بعنوان: "ظاهرة التضخم وأثرها على نوعية حياة المجتمع المصري"، ٢٠٢٠:

هدفت الدراسة إلى التعرف على نوعية حياة أفراد المجتمع في ظل ظاهرة التضخم، والأسباب المؤدية للتضخم، والآثار الناجمة عنه، وآليات التكيف المعيشي لشرائح الطبقة الوسطى في ظل الظاهرة محل الدراسة، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي واستخدمت طريقة المسح الاجتماعي، واعتمدت على أداتين: أولهما الاستبيان الذي تم تطبيقه على عينة من الطبقة الوسطى بشرائحها المختلفة، وثانيهما دليل المقابلة الذي تم تطبيقه على عينة من ذوي الخبرة في علم الاجتماع والاقتصاد، وتوصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة بين انخفاض مؤشرات نوعية الحياة وارتفاع الأسعار وزيادة معدلات التضخم وعدم قدرة الشرائح المختلفة للطبقة الوسطى على إشباع احتياجاتها الأساسية وتدهور أوضاعهم الطبقية، بالإضافة إلى وجود حالة من الإحباط وقلة الطموح نتيجة للظروف الاقتصادية الحالية.

٩) دراسة A. Sulekha. R. Francina Pracila Mary، بعنوان: "تأثير التضخم على قوة إنفاق الأسرة"، ٢٠١٩:

هدفت الدراسة إلى تقييم العلاقة بين التضخم وإنفاق الأسر اليومي، والكشف عن تأثير التضخم في القدرة الشرائية للأسر، وقد اعتمدت الدراسة على تقنيات البحث النوعية والكمية، وطبقت منهج البحث الوصفي للكشف عن المعلومات التي تم جمعها من خلال المسح الميداني، وتم اختيار منطقة (كويمباتور) بوصفها منطقة للدراسة، وأُجري المسح على ٤٧٠ أسرة، وتوصلت الدراسة إلى أن للتضخم آثارًا سلبية ليس فقط على النمو والأداء الاقتصادي، بل يؤثر أيضًا في مستويات معيشة الأفراد، كما يؤدي

إلى انخفاض القيمة الحقيقية للنقود ويقلل من القدرة الشرائية للنقود ويخلق البطالة وينقص من فرص العمل الجيدة، كما يؤثر بشكل مباشر في السلع الاستهلاكية وفي نشاط تجار التجزئة ومقدمي الخدمات والمنتجين.

١٠) دراسة Aweys Barahow، بعنوان: "التضخم وتأثيره على سبل عيش الأسر في مقديشيو"، ٢٠١٦:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن تأثير معدل التضخم في مقديشيو مقاسًا بنسبة التغير في أسعار السلع الأساسية في وقت معين، ورصد العوامل المسببة للتضخم في أسعار المواد الغذائية، وتأثير ذلك في تكلفة معيشة الأسر والتحديات التي تواجه الأسر، وتم تطبيق الدراسة على ١٢٠ شخصًا وتم الاستعانة بأداة الاستبيان، وأظهرت النتائج أنه توجد علاقة سلبية بين التضخم وتأثيره في الأسر في مقديشيو، حيث أسهم التضخم في انخفاض القدرة الشرائية للأفراد وتغيير أسلوب حياتهم وزيادة الصراع الأسري، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية غير المستقرة وانخفاض القوى الشرائية وارتفاع أسعار السلع الأساسية، كما اتضح أن التضخم يلعب دورًا حيويًا في الحد من النمو الاقتصادي.

١١) دراسة جمال محمد حامد، بعنوان: "التضخم وآثاره الاجتماعية"، ٢٠١٤:

هدفت الدراسة إلى تحليل الآثار الاجتماعية للتضخم على عينة من الفقراء في محافظة المنوفية بهدف معرفة مدى انعكاس المعدلات المرتفعة للتضخم على نوعية الحياة ومستوى معيشة الأفراد ومدى قدرة الفقراء على التكيف مع التضخم، وقد تم استخدام منهج دراسة الحالة، كما تم استخدام أداتي الملاحظة والمقابلة المتعمقة، وتم اختيار عينة الدراسة من سكان محافظة المنوفية، بطريقة عمدية تضمنت بعض شرائح الفقراء وعددهم ٢٢ مفردة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها: أن التضخم سبب حالة من العجز الشديد لدى الأسر الفقيرة في الوفاء بمتطلبات الحياة المختلفة، ولم يعد لدى تلك

الأسر قدرة على التخطيط للمستقبل بسبب وقوعهم في شبكة الحرمان والعجز المتصل الذي أدى إلى صراعات ومشكلات اجتماعية متكررة ومستمرة.

في ضوء ما تم عرضه من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الراهنة وآليات إجرائها، اتضح ما يلي:

- **من حيث هدف الدراسة:** اتفقت الدراسات السابقة مع الدراسة الراهنة من حيث الهدف العام، وهو رصد واقع ظاهرة التضخم الاقتصادي عالميًا ومحليًا، والتركيز على الأسباب والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية، ولكن هناك دراسات اهتمت بالجانب الاقتصادي، مثل دراسة مسعد الغايش عن فاعلية رفع سعر الفائدة في كبح جماح التضخم المستورد، ودراسة Eiman Medhat عن تأثير انخفاض قيمة العملة في ارتفاع معدلات التضخم، ودراسة الشيماء حامد عن انعكاس سياسات التقشف المالي على معدلات التضخم، ودراسة أحمد رضوان عن التضخم وعلاقته بالنمو الاقتصادي، وعلى الجانب الآخر، هناك دراسات اهتمت بالبعد الاجتماعي، مثل دراسة محمد سعيد عن التداعيات الاجتماعية لظاهرة التضخم على التنمية، ودراسة مشيرة العشري عن التضخم وتأثيره في نوعية حياة المجتمع المصري، ودراسة جمال محمد حامد عن التضخم وآثاره الاجتماعية، وهناك دراسات اهتمت بتأثير التضخم في أنماط الاستهلاك وعلى إنفاق الأسر مثل دراسة Kalpech Gandhi، ودراسة A. Sulekha and others، أما دراستنا الراهنة فركزت على المخاطر الاجتماعية التي تواجه الأسر المصرية من تداعيات ارتفاع معدلات التضخم ورصد التغيرات التي طرأت على أنماط استهلاك (عينة الدراسة) في ضوء الارتفاع المستمر لأسعار السلع الأساسية والخدمات.
- **الرؤى النظرية لتفسير الظاهرة موضوع الدراسة:** تنوعت الرؤى النظرية ما بين النظرية الكينزية، ونظرية كمية النقود، والنظرية النقدية الحديثة، والنظرية الهيكلية،

ولكن دراستنا الراهنة اعتمدت بجانب النظرات الاقتصادية المفسرة للظاهرة على نظريات سوسيولوجية تفسر الآثار والمخاطر الاجتماعية للتضخم على الأسر المصرية، مثل نظرية مجتمع المخاطر ونظرية الحرمان النسبي ومدخل إشباع الحاجات الأساسية.

- **من حيث المنهج:** اتفقت الدراسة الحالية مع غالبية الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وهناك دراسات أخرى استخدمت المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي، مثل دراسة مصطفى أحمد ودراسة الشيماء حامد، كما تنوعت الأدوات المستخدمة في الدراسات السابقة ما بين الاستبيان مثل دراسة Eiman Medhat، ودراسة Kalpech Gardhi، ودراسة مشيرة العشري التي جمعت ما بين الاستبيان ودليل المقابلة، أما الدراسة الراهنة فاعتمدت على طريقة دراسة الحالة من خلال المقابلات المتعمقة باستخدام دليل العمل الميداني، حيث طبقت على شرائح متنوعة من أسر الطبقة الوسطى، واستعانت الباحثة كذلك بالبيانات والإحصائيات الكمية الصادرة عن هذه الجهات الرسمية لتوثيق الدراسة ببيانات رسمية تعبر عن تطور معدلات التضخم وبيانات دقيقة عن حجم الإنفاق الاستهلاكي للأسر المصرية، وكيفية تأثره بالموجات التضخمية الراهنة.

واتضح من خلال العرض النظري للدراسات السابقة أن ظاهرة التضخم تتشكل داخل بنية اقتصادية تتسم بالتعقيد وتتشابك متغيراتها، ولا نستطيع تفسيرها في ضوء عامل واحد، ولذلك يؤخذ على الدراسات التي تناولت قضية التضخم أنها ركزت على متغير أو سبب واحد في إحداث الظاهرة التضخمية دون الإشارة إلى المتغيرات الأخرى، ولكن الباحثة من خلال الدراسة الراهنة حاولت قدر المستطاع أن تلم بكافة الأبعاد والمتغيرات العالمية والمحلية المتسببة في تصاعد الموجات التضخمية الراهنة، وعلى الجانب الآخر هناك عديد من الدراسات السابقة التي تجاهلت الآثار الاجتماعية أو تم

الإفصاح عنها في ثنايا الدراسات الاقتصادية، ولكن نظرًا لأهميتها، سعت الدراسة الحالية إلى التركيز على الآثار والمخاطر الاجتماعية للتضخم على المستويين النظري والتطبيقي.

ثامنًا: الاتجاهات النظرية المفسرة لظاهرة التضخم:

ومن أهم الاتجاهات النظرية التي تناولت موضوع التضخم ما يلي:

١) النظريّة الكمية للنقود: (Quantity Theory of money)

تُعد نظرية كمية النقود من أولى النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة التضخم، وأشهر من يمثل هذا الاتجاه "جان بودان"، حيث أكد وجود علاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، فالتضخم وفقًا لتلك النظرية يرجع إلى الإفراط في عرض النقود الناتج عن توسع الجهاز المصرفي في خلق النقود، فالإفراط في عرض النقود يولد إفراطًا في الطلب، مما يترتب عليه ارتفاع في الأسعار، ولكن النظرية قد تجاهلت دور النقود بوصفه مصدرًا للقيمة وتبنيها للرأي الذي يعدها مصدرًا للتبادل فقط، حيث إنه من الممكن أن يحتفظ الأفراد بالنقود طلبًا للنقود ذاتها، ولإشباع الحاجة للسيولة (حامد، ٢٠١٤: ص ٥٤).

٢) النظرية الكنزية: (Keynesian Theory)

تُرجع النظرية الكنزية التضخم إلى زيادة حجم الإنفاق الكلي وتفوقه على العرض الكلي للسلع والخدمات، مما يؤدي إلى خلق فائض طلب ينعكس على زيادة معدلات التضخم (العمري، ٢٠١٤: ص ١٧)، وقد تأسست تلك النظرية على يد العالم "جون مايناردكينز" الذي أسند تحليله للتضخم إلى التقلبات التي تحدث في العرض الكلي من ناحية، وبين الطلب الكلي المكون من الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي من ناحية أخرى، ويرى أن التضخم يرجع إلى زيادة الطلب الفعال، لا تعادلها زيادة في الناتج،

يترتب على ذلك زيادة في الأسعار، والنظرية الكنزية تتناول التضخم الناتج عن الإفراط في الطلب، ولكنها تختلف عن النظرية الكمية للنقود في سبب زيادة الطلب، حيث ترجعها النظرية النقدية إلى زيادة عرض النقود، أما النظرية الكنزية فترجعها إلى زيادة الإنفاق الحكومي (حامد، ٢٠١٤: ص ٥٤).

٣) النظرية النقدية الحديثة "مدرسة شيكاغو":

(Modern Monetary Theory, Chicago school):

جسدت النظرية أهمية النقود في السياسة الاقتصادية، ورأت أن الظاهرة التضخمية ترجع إلى الزيادة في عرض النقود من قبل السلطات النقدية بشكل يفوق حجم الطلب على النقود، ومن هنا فإن التضخم من وجهة نظر شيكاغو ظاهرة نقدية بحتة وتعبر عن اختلال التوازن بين عرض النقود والطلب عليها، وقد اهتم مفكرو تلك المدرسة أمثال "ميلتون فريدمان" و"هاري جونسون" بدراسة دالة الطلب على النقود لمعرفة تأثيرها في الأسعار، حيث أوضحا أن عرض النقود نادرًا ما يتغير على الأجل القصير، إنما يتغير على المدى الطويل، ويتوقف ذلك على عاملين: المستوى الحقيقي لدخل الفرد وثروته، وعلى كلفة الاحتفاظ بالنقود، ومن ثم فإن الأفراد في حال وجود زيادة في عرض النقود لديهم تفوق طلبهم، فإنهم يلجئون للتخلص منها عن طريق زيادة الإنفاق، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. (العمري، ٢٠١٤: ص ٢١)

ويشخص "د. رمزي زكي" حالة التضخم وفقًا لفكر "فريدمان" على أنه زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج من كمية النقود المتداولة، ويرى "رمزي" أن ذلك يرجع إلى إفراط البنك المركزي في خلق النقود التي تحدث زيادة في الأسعار، ومن هنا نخلص إلى أن المحافظة على الاستقرار السعري يتطلب أن تنمو كمية النقود بمعدلات تتناسب مع زيادة حجم الإنتاج وعدد السكان، ويعطي "فريدمان" للسياسة أهمية ارتكازية في تفسير التضخم ومكافحته (زكي، ١٩٨٠: ص ٧٩).

٤) النظرية الهيكلية: Structural Theory

أوضح "راءول يبيش" أن التضخم ينجم عن تغيرات داخلية في تركيب الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد، ولذلك فإن التضخم يكون حتميًا في اقتصاد يحاول أن ينمو سريعًا مع وجود عوائق هيكلية تتمثل في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للاقتصاد الوطني وتقف عقبات أمام النمو، والتضخم وفقًا لتلك النظرية يُفسَّر بمجموعة من الاختلالات الهيكلية (اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وسياسية) تكون سببًا في الزيادة غير الطبيعية في كمية النقود وسببًا في الإدارة النقدية والمالية السيئة، وكذلك ربط رواد تلك المدرسة التضخم بعوامل أخرى، منها تعاظم مشكلة الغذاء لتباطؤ الإنتاج الزراعي، وتزايد اعتماد البلدان النامية على الخارج لاستيراد المواد الغذائية، أي إن الطلب على المنتجات الغذائية يفوق معدلات نمو إنتاجه، مما يترتب عليه زيادة الضغوط التضخمية بتلك البلدان ويعاضد ذلك ارتفاع معدلات النمو السكاني، وعلى جانب آخر عدم كفاية النقد الأجنبي لمواجهة الزيادة السريعة في الطلب على الواردات وانخفاض عوائد الصادرات، فتنخفض الإيرادات الحكومية مما يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات، يترتب عليه هبوط في قيمة العملة المحلية (مشكور، ورشم، ٢٠١٢: ص ٢٤).

يتضح من التحليل السابق للاتجاهات الاقتصادية المفسرة لظاهرة التضخم أن النظرية الهيكلية تُعد من أكثر الاتجاهات الاقتصادية ملاءمةً لتفسير حالة التضخم في مصر، حيث تناولت الموضوع في سياقه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد في المجتمع، بوصف أن التضخم ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد، ودوافع التضخم في مصر ترجع إلى أبعاد خارجية وداخلية، وسوف تتناولها الباحثة بقدر من التفصيل والتحليل في المبحث الثاني، ولكن في مجمل الأمر يرجع استفحال التضخم في مصر إلى اختلالات هيكلية عميقة يعاني منها الاقتصاد المصري وسياسات مالية ونقدية عظمت من مخاطر التضخم.

٥) نظرية التبعية الاقتصادية: (Economic Dependency Theory)

تعد نظرية التبعية الاقتصادية من النظريات النقدية للعلاقات الاقتصادية الدولية، ظهرت في ستينيات القرن العشرين كرد فعل على النظريات التقليدية للتنمية الاقتصادية، التي تفترض أن التنمية تتحقق عبر التكامل الاقتصادي العالمي، وتُفسر النظرية ظاهرة التضخم على أنه نتيجة حتمية لتبعية دول الأطراف (الدول النامية) لدول المركز (الدول المتقدمة)، وذلك من خلال التبادل التجاري غير المتكافئ ما بين الطرفين، حيث يشكل جوهر التبعية بالإضافة إلى تراكم المديونية على الدول النامية والانفتاح على السوق العالمي الذي تحتكره الدول المتقدمة، بالإضافة إلى التضخم المستورد الذي تصدره الدول المتقدمة للدول النامية، وينتقل إلى الداخل من خلال درجة الانكشاف على العالم الخارجي، أي نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وقد تعرضت نظرية التبعية لانتقادات عديدة، أهمها أنها ركزت على العوامل الخارجية المسببة للتضخم، وتخلف الدول النامية، وأهملت الاختلالات الداخلية في تلك الدول.

(Asharif, 1990, p. 66)

ويتضح مما سبق أن نظرية التبعية الاقتصادية تؤكد على أن هناك نظامًا عالميًا يعمل على تعزيز وتكريس تبعية الدول النامية للدول المتقدمة، ووفقًا لتلك النظرية فإن النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة يحدث على حساب استغلال الموارد الاقتصادية والعمالة في الدول النامية مما يدفع إلى تكريس الفقر والتخلف في تلك الدول لتظل في حالة تبعية دائمة.

٦) نظرية الحرمان النسبي: (Relative Deprivation Theory)

يُقصد بالحرمان النسبي شعور ووعي الأفراد المتناقض ما بين القيم وظروف الحياة التي يطمحون إليها، والتي يعتقدون أن لهم الحق فيها والفرص التي يحصلون عليها والظروف التي يعيشونها فعليًا، فكلما زاد هذا التناقض بين توقعاتهم وبين الواقع

المعاش زاد معه شعورهم بالحرمان، ولا تتعلق القيم هنا بالأوضاع الاقتصادية فقط بل تتعداها إلى الجانب الاجتماعي والسياسي، ويطلق على حالة التناقض تلك (الحرمان النسبي)؛ لأنه يكون وفق تقدير الشخص، فهو يستند إلى مدركات الشخص لذاته ولمحيطه، وللظروف الخارجية، (خواص، ٢٠٢٢: ص ٥٦٠).

ويلخص "روبرت دوس" و"جون هيوز" فكرة الحرمان النسبي في أن الأفراد يضعون قيمة على أشياء كثيرة في حياتهم الاجتماعية مثل الثروة والمكانة والمساواة والحرية...إلخ، وعندما يفشلون في بلوغ تلك القيم أو قيمة واحدة، تتشكل لديهم مشاعر عدم الرضا ومن ثم فإن الحرمان النسبي يشير إلى الدرجة التي يشعر عندها الفرد أنه محروم، وما يترتب على ذلك من غضب وعداء، ويعبر الحرمان النسبي عن نقص الموارد اللازمة لدعم النظام الغذائي وأسلوب الحياة والنشاطات ووسائل الراحة التي اعتاد عليها الفرد أو المجموعة، ويسمح قياس الحرمان النسبي بالمقارنة الموضوعية بين حالة الفرد أو المجموعة مع باقي أفراد المجتمع، ويترك الحرمان النسبي عواقب خطيرة على سلوك الأفراد، ويتولد ضغط نفسي مدمر، وأشار علماء الاجتماع والسياسة إلى أن الحرمان النسبي سبب رئيس للحركات الاجتماعية والانحراف الاجتماعي (Wik<https://ar.m.wikipedia.org).

يتضح مما سبق أن نظرية الحرمان النسبي تفسر سبب شعور الأفراد والجماعات بالظلم الاجتماعي نتيجة لعدم مقدرتهم على الوصول إلى حقوقهم الأساسية مقارنة بما يمتلكه الآخرون، فالشعور بالحرمان لا يتعلق فقط بالفقر والنقص المادي، بل يكون ناتج عن التفاوت الاجتماعي والاقتصادي وعدم العدالة مقارنة بالآخرين، فيترتب على ذلك توتر وضغط نفسي يصل إلى حد العنف والتمرد ويكون له تداعيات خطيرة على التماسك الاجتماعي للأسر وللمجتمع.

٧) مدخل إشباع الاحتياجات الأساسية: (Introduction to Satisfying basic needs)

يقوم هذا المدخل على افتراض أن جميع البشر لديهم احتياجات أساسية يسعون إلى إشباعها، وأن النزاعات تحدث وتتفاقم عندما يجد الإنسان أن احتياجاته الأساسية لا يستطيع إشباعها، وأن هناك آخرين يعوقون إشباعها، ويفّرق مؤيدو هذا الاتجاه بين الاحتياجات والمتطلبات، ويرون أن عدم إشباع الأولى هو مصدر للنزاعات وليس الثانية، فمثلًا الحاجة إلى الغذاء تعد احتياجًا أساسيًا ولكن تفضيل نوع معين من الطعام يعد متطلبًا، فالحاجات الأساسية ليس لها بدائل، أما المتطلبات فلها بدائل متعددة.

ووفقًا لهذا المدخل نجد أن الاضطرابات تحدث عندما يشعر الفرد أو الجماعة بأن احتياجاته الأساسية غير كافية أو غير مشبعة، فيلجأ إلى استخدام العنف والقوة، وغالبًا ما توصف تلك الصراعات بالصراعات العنيفة؛ لأنها تشكل في جوهرها عامل البقاء والدفاع عن حق لا يمكن المساومة عليه إطلاقًا، ويرى مؤيدو هذا الاتجاه أن تجاهل الاحتياجات الجماعية سيؤدي بصورة شبه مؤكدة إلى صراع اجتماعي.

(سميرات، ٢٠١٦: ص٢)

في ضوء التحليل السابق نجد أن هناك علاقة عكسية بين معدلات التضخم ودرجات إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، فكلما ارتفع التضخم انخفض إشباع الحاجات الأساسية، ففي ظل ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع الأسعار تتدهور القوة الشرائية لدخول الشرائح الاجتماعية المتوسطة والدنيا بقوة، ويصبح الدخل غير كافٍ للوفاء وتلبية الاحتياجات الأساسية لتلك الفئات، مما يترتب عليه عديد من المخاطر الاجتماعية التي تدفع بعديد من تلك الفئات المجتمعية إلى العنف أو إلى الانحراف الاجتماعي.

٨) نظرية مجتمع المخاطر: (Risk Society Theory)

تُعد نظرية مجتمع المخاطر من أكثر نظريات علم الاجتماع شيوعًا في فهم طبيعة التحديات في عالمنا المعاصر، تأسست النظرية من خلال كتابات "أولريش بيك" و"أنطوني غيدنز" على فرضية الترابط الوثيق بين نمو الرأسمالية وما فيها من تقدم تكنولوجي وتحديث آليات الإنتاج ونمو المخاطر في مجالات الحياة المختلفة، بدءًا من المجال البيئي وانتهاءً بالمجال الاجتماعي، وتصوّر النظرية الخطر على أنه ملائم للمجتمعات المعولمة، حيث يظهر هنا أو هناك وغير متوقع، ويُعد ظرفًا عامًا تدخل فيه المجتمعات بطرق متفاوتة وتدفع بعديد من الأفراد إلى قدر كبير من الخوف والحذر والانغماس في الهموم الفردية ومحاولة تحقيق أقصى درجة من الحيطة واختيار أسلوب الحياة المناسب، وهي أمور تختلف فيها الأفراد وفقًا لدرجة إدراكهم للخطر ودرجة توقعه (زايد، ٢٠٢١: ص ٣٩).

وتهتم نظرية مجتمع المخاطر بوصف إنتاج وإدارة المخاطر في المجتمع الحديث، وما تعرض له المجتمع الإنساني للخطر على الدوام، إلا أن المجتمع الدولي معرض لنمط من الخطر ناتج عن عمليات التحديث ذاتها وترك آثارًا عميقة في البناء الاقتصادي والاجتماعي (بيك، ٢٠٠٩: ص ٦٨).

ويؤكد "د. أحمد زايد" أن الحديث عن مفهوم الخوف في العالم المعاصر، لا بد من الانطلاق من مفهوم واسع للأمن الإنساني بوصفه استحقاقًا إنسانيًا يوفر للأفراد بيئة آمنة وحياة كريمة مستقرة، لا خوف فيها ولا عوز ولا حرمان، كما ننطلق من أطروحة مجتمع الخطر الفائق Super risk society التي تأسست من منطق نظرية المخاطر التي طرحها "أورليش بيك"، فالتحولات التي يشهدها العالم المعاصر حولت بعض المجتمعات من حالة الخطر إلى حالة الخطر الفائق ويتحول معها الشعور بالسلامة أو الأمن، حيث يفترض أن يتحول الخوف من مجرد مشاعر تدفع إلى الحذر والحيطة

والالتفاف حول الذات إلى خوف متوطن وحقيقي، يرتبط بصور من الأذى الجسدي والاجتماعي، فمجتمع الخطر الفائق، يخلق أجيالًا مختلفة، أجيال الخوف والحرمان والمشقة، فنجد الخوف من المجهول أو على المستقبل غير الآمن إنما يكون خوفًا من الوجود ذاته (زايد، ٢٠٢١: ص ٣٨-٣٩).

ونستخلص مما سبق أن التضخم ظاهرة عالمية أصابت عديدًا من دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، ولكن تداعياتها كانت أشد قسوة على الدول النامية ومنها مصر، حيث ترتب عليها عديد من المخاطر الاجتماعية التي تهدد أمن المجتمع واستقراره، وامتدت المخاطر لتنال من أصغر كيان في المجتمع وهي الأسرة الصغيرة بمختلف شرائحها الاجتماعية، لتصبح غير قادرة على إشباع الحد الأدنى من احتياجاتها الأساسية وتلبيته؛ نظرًا لارتفاع معدلات التضخم وارتفاع الأسعار بمعدلات تفوق القدرات المالية للأسر، فيصبح هناك صراع من أجل البقاء، يترتب عليه عديد من المخاطر التي تهدد كيان الأسر، وتهدد البناء الاجتماعي بأكمله.

القضايا النظرية للدراسة:

المبحث الأول: معدلات التضخم عالميًا ومحليًا وتأثيره في الأمن الغذائي:

أدت سلسلة الصدمات السلبية التي حدثت على مدى السنوات الأربعة الماضية إلى الشعور بالهلع من موجات تضخم عالية في حقبة ما بعد جائحة كورونا، وبعد الانهيار العالمي في بداية الجائحة في أوائل عام ٢٠٢٠م، بدأ التضخم العالمي في الارتفاع في وقت لاحق من العام مع انتعاش الطلب، وزيادة الاختناقات في جانب العرض، وارتفاع أسعار النفط، وزاد ارتفاع التضخم في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا مع ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية وتعطل الإمدادات مجددًا.

(مدونات البنك الدولي، هل انتهى الهلع من موجات التضخم العالمية، ١/١٠/٢٠٢٤: ص١).

يوضح الشكل (١) ارتفاع معدل التضخم العالمي في العام التالي للجائحة كورونا بعد العودة لفتح النشاط الاقتصادي، بعد عام من نقص العرض العالمي نتيجة لتوقف الأنشطة الاقتصادية، ووفقًا لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي تم تصنيف (١٥ دولة) من أصل (٣٤ دولة) على أنها اقتصاديات متقدمة، فلقد بلغ معدل التضخم الثانوي العالمي في تلك الدول ٨.٣٪ لعام ٢٠٢٢.

(محمد، ٢٠٢٣: ص ٣)

شكل رقم (١) تطور معدل التضخم في العالم والدول العربية خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٢٢)

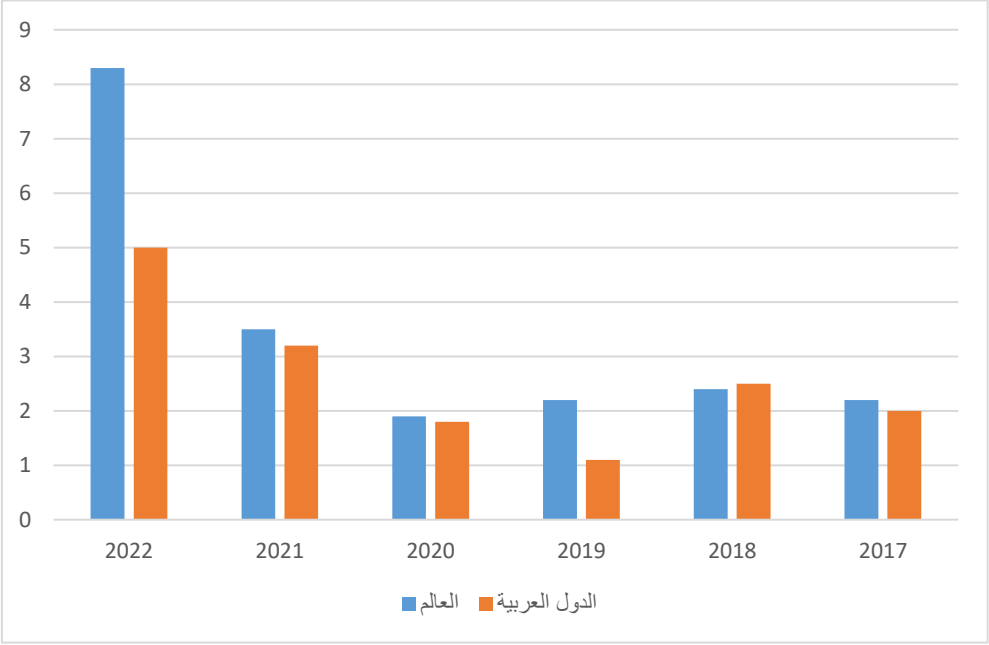

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية الاقتصادية.

لقد أدى الزخم التضخمي القوي لمجموعة واسعة من السلع والخدمات في سلة المستهلكين إلى ارتفاع التضخم بشكل قياسي في يونيو ٢٠٢٢، حيث بلغ ٩.٦٪ في الاتحاد الأوروبي، و٨.٦٪ في منطقة اليورو، مدفوعًا بشكل أساسي بأسعار الطاقة والمواد

الغذائية التي ارتفعت بنسبة ٤٢٪، و٨٩٪ على التوالي، ومن المتوقع أن يظل التضخم أعلى بكثير من المستوى المستهدف للتضخم في منطقة اليورو البالغ ٢٪، بسبب استمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسية (Hoflmaye, 2022: p.1).

وتشير توقعات الخبراء المستندة إلى الأسواق المالية واستطلاعات المستهلكين إلى تراجع التضخم العالمي في كل من اقتصادات البلدان المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية، وتتوقع الأسواق المالية أن تقوم البنوك المركزية الكبرى بخفض أسعار الفائدة في النصف الأول من العام المقبل لكبح موجات التضخم، كما يتوقع الخبراء أن يظل التضخم أعلى من المستوى المستهدف في أكثر من ٥٠٪ من البلدان التي تستهدف خفض معدلاته في العام المقبل، وقد انخفض معدل التضخم في عديد من بلدان الاقتصادات النامية خلال العامين الماضيين، في أكثر من ٢٠٪ من بلدان هذه الاقتصادات.

شكل رقم (٢) التضخم الكلي العالمي لمؤشر أسعار المستهلكين

المصدر: https://www.worldbank.org/en/research/brief/global-inflation

إيضاحات: EMDEs: اقتصاديات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية CPI: يشير هذا الاختصار إلى مؤشر أسعار المستهلك، وتوضح الخطوط التضخم الوسيط لعدد ١٣٣ بلدًا، منها ٣٥ بلدًا من الاقتصاديات المتقدمة، و٩٨ بلدًا من اقتصاديات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، وذلك وفق آخر رصد في أكتوبر ٢٠٢٣.

شكل رقم (٣) توقعات التضخم المستندة إلى استطلاعات المستهلكين

المصدر: https://blogs.worldbank.org/ar/voices/hl-anthy-alhl-mn-mwjat-altdkhm-alalyt-dway-altfawl-alhdhr-p.3

إيضاحات: تشير تنبؤات المحللين إلى أن معدل التضخم العام الوسيط لأسعار المستهلكين لسنتي ٢٠٢٣-٢٠٢٤ يستند إلى مسوح في نوفمبر ٢٠٢٣م، شملت ٣٢ بلدًا من بلدان الاقتصادات المتقدمة، و٥٠ من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، أرقام ٢٠٢١-٢٠٢٢م هي التضخم الفعلي، وتشير الخطوط الأفقية إلى المستهدفات الوسيطة لمعدلات التضخم لكل مجموعة من البلدان.

شكل رقم (٤) نسبة البلدان التي تجاوز فيها التضخم المستوى المستهدف

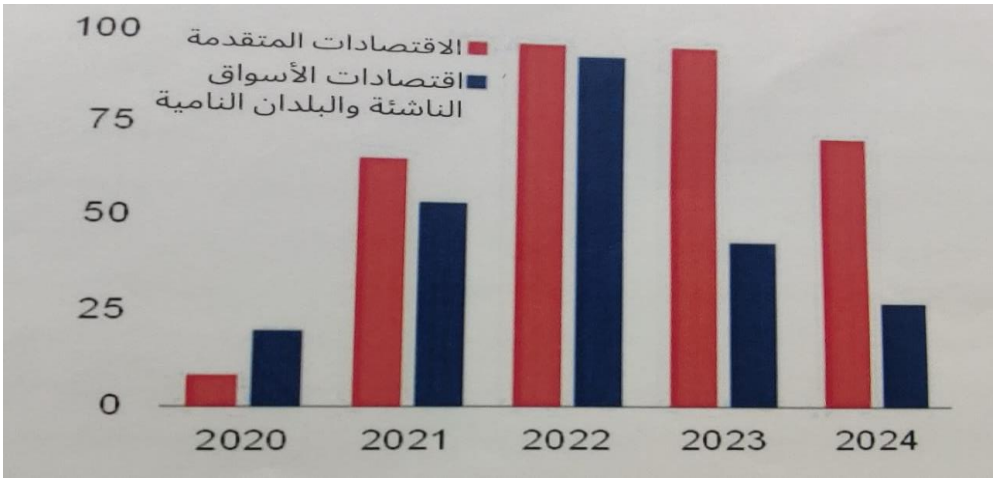

إيضاحات: نصيب ٤٤ بلدًا لديها مستويات أعلى من المستهدف (أو مستويات مستهدفة متوسطة الأجل) يستند عام ٢٠٢٣م إلى معدلات التضخم في سبتمبر ٢٠٢٣م، يستند عام ٢٠٢٤م إلى مسوح نوفمبر ٢٠٢٣م لمؤسسة كونسينس إيكونوميكس.

يوضح الشكل (٤) أنه على الرغم من تراجع التضخم على المستوى العالمي خلال عام ٢٠٢٣م إلا أنه أعلى من المستوى المستهدف في ثلثي البلدان التي تستهدف خفض معدلاته، وتشير العوامل الأساسية للتضخم إلى أن التضخم العالمي من المتوقع أن يتراجع في الفترة المقبلة؛ نظرًا لأن الطلب العالمي أخذ في الانخفاض، ومن المتوقع أن يسهم تراجع الضغوط على جانب العرض عالميًا في انخفاض التضخم العالمي، وقد تراجعت تلك الضغوط في الآونة الأخيرة إلى أدنى مستوياتها التاريخية بسبب الضعف واسع النطاق في تجارة السلع، وتراجع تعطل الإمدادات التي حدث في وقت الجائحة، وبعد أن انخفضت أسعار النفط بنسبة ١٧٪ هذا العام من المتوقع أن تواصل الانخفاض خلال عام ٢٠٢٤م حيث تلعب أسعار النفط دورًا غاية في الأهمية في زيادة التضخم

العام العالمي، وظهر ذلك بوضوح من خلال المستجدات التي أعقبت الجائحة، والواقع أن تحركات أسعار النفط تمثل نحو ٤٠٪ من التقلبات في معدلات التضخم، وستظل السياسات النقدية المتشددة قائمة في بلدان الاقتصاديات الكبرى لضمان عودة التضخم إلى المستويات المستهدفة للبنوك المركزية (https://blogs.Worldbank.org/ar/doices/hl.p5).

وأوضح تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية الصادر في أكتوبر ٢٠٢٣م، أن النمو العالمي تباطأ بشدة في مواجهة ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع أسعار الصرف، وتراجعت الاستثمارات من ٣.٥٪ عام ٢٠٢٢م إلى ٣٪ عام ٢٠٢٣م، ثم ٢.٩٪ عام ٢٠٢٤م، ومن المتوقع تباطؤ النمو في الاقتصادات المتقدمة من ٢.٦٪ عام ٢٠٢٢م إلى ١.٥٪ عام ٢٠٢٣م، ثم ١.٤٪ عام ٢٠٢٤م، ومع بوادر التأثيرات المتشددة للسياسات الاقتصادية، يتوقع أن تسجل اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية انخفاضًا محدودًا في معدلات النمو من ٤.١٪ عام ٢٠٢٢م إلى ٤٪ عامي ٢٠٢٣م و٢٠٢٤م، ويشير التقرير إلى تراجع مطرد في التضخم العالمي من ٨.٧٪ عام ٢٠٢٢م إلى ٦.٩٪ عام ٢٠٢٣م، و٥.٨٪ عام ٢٠٢٤م، بفضل السياسات النقدية المشددة المدعومة بتراجع الأسعار الدولية للسلع الأولية مقارنة بالعام الماضي.

(آفاق الاقتصاد العالمية، اجتياز المسارات العالمية المتباعدة، صندوق النقد الدولي، أكتوبر ٢٠٢٢).

ووفقًا للتقرير الصادر من صندوق النقد الدولي في أكتوبر ٢٠٢٣م، يمكن ترتيب الدول التي تشهد أعلى معدلات تضخم على مستوى العالم على النحو التالي:

الترتيب	الدولة	معدل التضخم وفقًا لأسعار المستهلكين
١	**فنزويلا**	٣٦٠٪
٢	**زيمبابوي**	٣١٤.٥٪
٣	**السودان**	٢٥٦.٢٪
٤	**الأرجنتين**	١٢١.٧٪
٥	**سورينام**	٥٣.٣٪
٦	**تركيا**	٥١.٢٪
٧	**إيران**	٤٧٪
٨	**هايتي**	٤٣.٦٪
٩	**سيراليون**	٤٢.٩٪
١٠	**غانا**	٤٢.٢٪

المصدر: صندوق النقد الدولي، أكتوبر ٢٠٢٣، Statista

يتضح من التقرير السابق أن فنزويلا تحتل أعلى معدل للتضخم في العالم مع زيادة سنوية في أسعار السلع التي يستهلكها المستهلكون بلغت ٣٦٠٪ في العام الحالي ٢٠٢٣م، وفي المركز الثاني بقائمة الدول التي تعاني من التضخم جاءت زيمبابوي بمعدل بلغ ٣١٤.٥٪، ثم السودان ٢٥٦٪، تليها الأرجنتين ١٢٢٪.

ووفقًا لأحدث تقرير صادر عن البنك الدولي عن الآفاق الاقتصادية العالمية في يناير ٢٠٢٣م، كان من المقرر أن يشهد الاقتصاد العالمي آثارًا تحويلية على صعيد التنمية، ولكن نتائج نمو إجمالي الناتج المحلي بنهاية عام ٢٠٢٤ هي الأدنى والأبطأ في فترة (٥ سنوات) على مدى (٣٠ عامًا)، فعلى الرغم من أن الاقتصاد العالمي في

وضع أفضل مما كان عليه قبل عام؛ حيث تراجعت مخاطر حدوث ركود عالمي، إلا أن التوترات الجيوسياسية المتصاعدة يمكن أن تخلق أخطارًا جديدة تواجه الاقتصاد العالمي على المدى القريب، وفي الوقت نفسه أصبحت الآفاق متوسطة الأجل قاتمة بالنسبة إلى عديد من الاقتصاديات النامية نتيجة لتباطؤ معدلات النمو في معظم الاقتصادات الكبرى، بالإضافة إلى تباطؤ التجارة العالمية، ومن المتوقع ألا يتجاوز نمو التجارة العالمية عام ٢٠٢٤ نصف المتوسط في السنوات العشر التي سبقت جائحة كورونا، وفي الوقت نفسه، تظل تكاليف الاقتراض بالنسبة إلى الاقتصادات النامية، بخاصة التي تعاني من ضعف التصنيف الائتماني، مرتفعة مع ارتفاع أسعار الفائدة العالمية عند أعلى مستوياتها على مدى ٤٠ عامًا.

وأضاف "إندروميت جيل" رئيس الخبراء الاقتصاديين بمجموعة البنك الدولي، أن السنوات العشرة القادمة من ٢٠٢٠م إلى ٢٠٣٠م ستكون عقدًا من الفرص الضائعة سيظل النمو ضعيفًا على المدى القريب، وسيؤدي ذلك إلى حدوث ركود في عديد من البلدان النامية، حيث تؤدي معدلات الديون المرتفعة إلى تقييد قدرات هذه البلدان، وسيكون من الصعب للغاية توفير الغذاء لواحد من كل ثلاثة أشخاص، وسوف يعوق ذلك إحراز تقدم في سبيل الوفاء بعديد من الأولويات العالمية.

(البنك الدولي، أضعف أداء للاقتصاد العالمي في فترة خمس سنوات على مدى ٣٠ عامًا، ٩ يناير ٢٠٢٤: ص ص١ -٢)

وأشار تقرير لمنظمة الأغذية العالمية إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تواجه معدلات تضخم في أسعار المواد الغذائية قد تتجاوز ٦٠٪ في ظل عجز الموازنة، ومستويات عالية من الدين العام وانخفاض قيمة العملة، فتواجه تلك البلدان في المنطقة مستويات خطيرة من التضخم، فنجد أن لبنان وسوريا تواجهان تضخمًا في أسعار المواد الغذائية يصل إلى ١٣٨٪ و١٠٥٪ على التوالي، أما إيران وتركيا ومصر، فتخطى

معدل تضخم أسعار الغذاء السنوي ٦١٪، مما يجعل من الصعوبة على الأسر تحمل تكاليف المواد الغذائية الأساسية؛ نظرًا لاعتماد أغلب بلدان المنطقة على الواردات، وبسبب عدم كفاية الإنتاج المحلي، لتصبح تلك البلدان في مواجهة تقلبات أسعار الغذاء العالمية التي ازدادت سوءًا بعد الحرب الأوكرانية، بالإضافة إلى اضطرابات سلاسل الإمداد التي سببتها الجائحة العالمية لكورونا.

وصرح الخبير الاقتصادي ببرنامج الأغذية العالمي "عارف حسين" أن اعتماد المنطقة على الواردات الغذائية يعني أن الملايين من الأفراد بخاصة الأشد فقرًا معرضون للخطر عندما تتسبب الصدمات الداخلية والخارجية في ارتفاع أسعار المواد الغذائية، حيث باتت الأسر غير قادرة على توفير ما يكفيها من الغذاء اليومي، بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية وانهيار العملات وركود الدخول، ووفقًا لبيانات برنامج الغذاء العالمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن أربعة دول من أصل ١٥ دولة على قائمة مراقبة العملات الخاصة ببرنامج الأغذية العالمي، وهم (لبنان، ومصر، وسوريا، وإيران)، حيث انخفضت قيمة العملات بنسبة تتراوح ما بين ٤٥٪ إلى ٧١٪ خلال الأشهر الماضية. (برنامج الأغذية العالمي، تضخم أسعار الغذاء وانهيار العملات أمام الدولار يهددان الأمن الغذائي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ٢٣ مارس ٢٠٢٣: ص١).

وعن أحدث البيانات عن معدلات التضخم في مصر، يتضح ما يلي:

- ارتفع المعدل السنوي للتضخم العام(*) في مصر ليسجل ٣٧.٤٪ في أغسطس ٢٠٢٣م، مقارنة بمعدل بلغ ٣٦.٥٪ في يوليو ٢٠٢٣م، ويرجع هذا الارتفاع إلى

(*) إيضاحات:

- **التضخم العام:** يصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ويقيس جميع السلع في مصر.
- **التضخم الأساسي:** يصدره البنك المركزي، ويقيس جميع السلع ماعدا السلع سريعة التغير والسلع المحددة سلفًا من قبل الحكومة مثل الوقود والكهرباء والغاز.

استمرار الزيادة في أسعار السلع الغذائية بشكل أساسي، حيث شهد المعدل السنوي لتضخم السلع غير الغذائية استقرارًا نسبيًا، وقد استمر المعدل السنوي لتضخم السلع الغذائية في اتجاهه التصاعدي ليسجل ٧١.٤٪ في أغسطس ٢٠٢٣ مقارنة بمعدل ٦٨.٤٪ في يوليو ٢٠٢٣م، من ناحيةٍ أخرى، استقر المعدل السنوي لتضخم السلع غير الغذائية في أغسطس ويوليو ٢٠٢٣م عند معدل بلغ ٢١.٠٪، مقارنة بـ٢٠.٩٪ في يونيو ٢٠٢٣م.

- شهد المعدل السنوي للتضخم الأساسي تباطؤًا طفيفًا في أغسطس ٢٠٢٣م للشهر الثاني على التوالي، حيث سجل ٤٠.٣٪ مقارنة بمعدل بلغ ٤٠.٧٪ في يوليو ٢٠٢٣م، وقد سجل المعدل الشهري للتضخم الأساسي ٠.٣٪ في أغسطس ٢٠٢٣م، مقارنة بمعدل بلغ ٠.٦٪ خلال الشهر ذاته من العام الماضي.
- سجل المعدل الشهري للتضخم العام ١.٦٪ في أغسطس ٢٠٢٣م مقارنة بمعدل بلغ ٠.٩٪ خلال ذات الشهر من العام الماضي، جاء ارتفاع أسعار السلع الغذائية مدفوعًا بالأثر الموسمي للخضراوات والفاكهة الطازجة، ولكن الأحوال الجوية غير المواتية زادت من حدة ذلك الأثر، وفي ذات الوقت، انخفضت أسعار السلع الغذائية الأساسية، حيث إن انخفاض أسعار الدواجن والأرز الحر واللحوم الحمراء قد حد من أثر ارتفاع أسعار الألبان ومنتجاتها والبيض، وقد عكس تضخم السلع غير الغذائية الزيادة الخامسة على التوالي في أسعار السجائر، وكذلك ارتفاع أسعار منتجات النظافة المنزلية والإيجارات.
- ارتفع المعدل السنوي للتضخم العام في الريف إلى ٤١.٩٪ في أغسطس ٢٠٢٣ من ٤٠.٠٪ في يوليو ٢٠٢٣، كما ارتفع المعدل السنوي للتضخم العام لإجمالي الجمهورية ١.٥٪ ليسجل ٣٩.٧٪ في أغسطس ٢٠٢٣ من ٣٨.٢٪ في يوليو ٢٠٢٣.

شكل رقم (٥) (معدل التضخم العام والأساسي)

معدل التغير السنوي، نسبة مئوية **معدل التغير الشهري، نسبة مئوية**

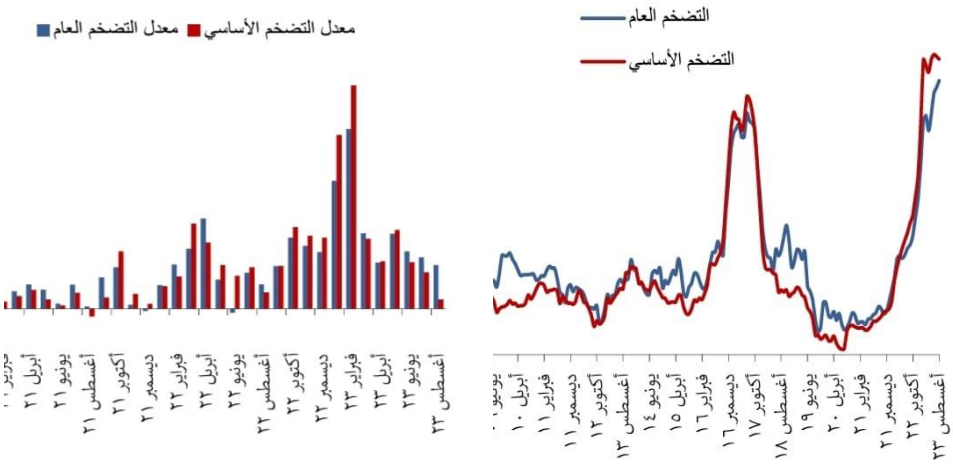

المصدر: البنك المركزي المصري، التحليل الشهري للتضخم العام والأساسي، أغسطس ٢٠٢٣.

https://www.cbe.org.eg

شكل رقم (٦) نسبة التغير عن الشهر نفسه من العام السابق –معدل التضخم– إجمالي الجمهورية

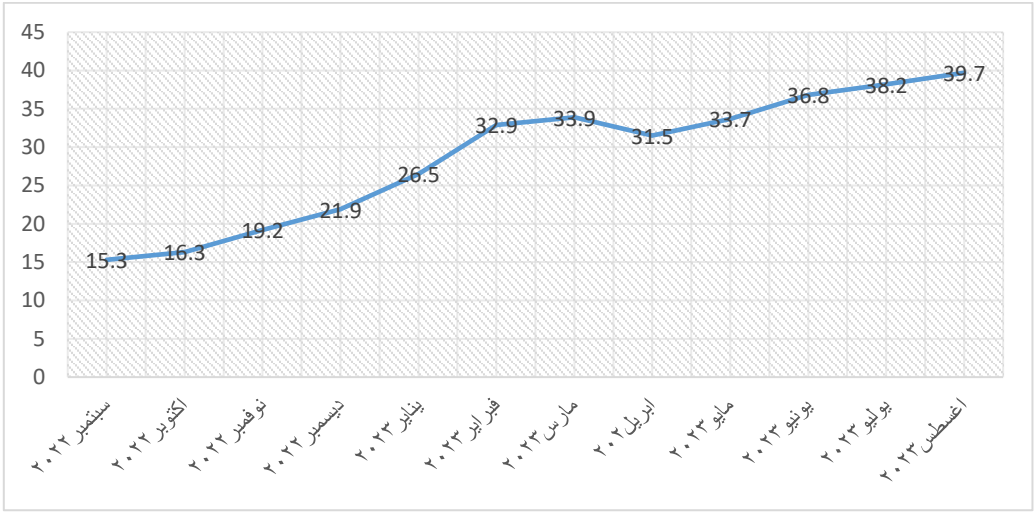

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ووفقًا لأحدث البيانات الصادرة عن البنك المركزي المصري، تراجع معدل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية لشهر يناير ٢٠٢٤، حيث سجل الرقم القياسي العام لأسعار السلع التي يستهلكها المستهلكون للحضر الذي أعلنه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في ٢٠٢٤/٢/٨م معدلًا شهريًا بلغ ١.٦٪ في يناير ٢٠٢٤ في مقابل معدل بلغ ٤.١٧٪ في الشهر ذاته من العام السابق، ومعدلًا شهريًا بلغ ١.٤٪ في ديسمبر ٢٠٢٣م، كما سجل المعدل السنوي للتضخم للعام ٢٩.١٨٪ في يناير ٢٠٢٤م في مقابل ٣٣.١٧٪ في ديسمبر ٢٠٢٣م.

وسجل الرقم القياسي الأساسي لأسعار المستهلكين المعد من قبل البنك المركزي معدلًا شهريًا ٢.٢٪ في يناير ٢٠٢٤م، في مقابل معدل شهري بلغ ٦.٣٪ في ذات الشهر من العام السابق، ومعدل شهري بلغ ١.٣٠٪ في ديسمبر ٢٠٢٣م، كما سجل المعدل السنوي للتضخم الأساسي ٢٩٪ في يناير ٢٠٢٤م في مقابل ٣٤.٢٪ في ديسمبر ٢٠٢٣م، (البنك المركزي المصري، بيان صحفي، التضخم، يناير ٢٠٢٤م)

وأوضحت لجنة السياسة النقدية في البنك المركزي المصري أن المعدلات السنوية للتضخم العام والأساسي واصلت انخفاضها، في حين تشير التطورات الحالية إلى استمرارية الضغوط التضخمية وارتفاعها عن نمطها المعتاد، وهو ما ينعكس على تضخم كل من السلع الغذائية والخدمات، ومن المتوقع استمرار تلك الضغوط في ضوء إجراءات ضبط المالية العامة، وكذلك تواصل الضغوط من جانب العرض، بالإضافة إلى ذلك أسهم ارتفاع معدل نمو السيولة المحلية عن المتوسط التاريخي في تصاعد معدلات التضخم، وذكر البيان أن الضغوط التضخمية واسعة النطاق ستستمر في التأثير في أنماط الاستهلاك والتسعير، بالإضافة إلى ذلك قد ينتج عن التوترات الجيوسياسية واضطراب الملاحة البحرية ارتفاع حالة عدم اليقين حول معدلات التضخم العالمية والمحلية.

(تراجع التضخم السنوي في المدن المصرية إلى ٢٩.٨ % خلال يناير ٢٠٢٤، ٢٠٢٤/٢/٨م)

المبحث الثاني: الأسباب العالمية والمحلية لتصاعد معدلات التضخم

هناك عديد من الأسباب التي دفعت نحو اتجاه زيادة معدلات التضخم، منها أسباب عالمية وأخرى محلية تخص الاقتصاد المصري، **وهي وفق ما يلي:**

أولًا: الأسباب المؤدية إلى ارتفاع معدلات التضخم عالميًا:

١) التزايد المستمر للدين العالمي(*):

شهد الدين العالمي أكبر طفرة خلال عام ٢٠٢٠م منذ الحرب العالمية الثانية، حيث وصل إلى ٢٢٦ تريليون دولار، وذلك عندما ضربت العالم أزمة صحية عالمية وحالة من الركود العالمي، ففي عام ٢٠٢٠م ارتفع الدين العالمي إلى ٢٥٦٪ من إجمالي الناتج المحلي، طبقًا لآخر تحديث أجراه الصندوق حيث قفزت نسبة الدين العام العالمي إلى مستوى قياسي قدره ٩٩٪ من إجمالي الناتج المحلي، كذلك ارتفع الدين الخاص من خلال الشركات غير المالية والأسر مسجلًا مستويات غير مسبوقة، وفي الاقتصاديات المتقدمة كانت زيادة الدين مذهلة، حيث ارتفع الدين العام من نحو ٧٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٧م إلى ١٢٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٠م، وارتفع الدين الخاص بوتيرة أكثر اعتدالًا من ١٦٤٪ إلى ١٧٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في الفترة ذاتها، ويمثل الدين العام الآن قرابة ٤٠٪ من مجموع الدين العالمي،

(*) إيضاحات:

- **الدين الخارجي:** (يمثل إجمالي الديون العامة والخاصة التي تدين بها الدولة لأفراد غير مقيمين بها، وذلك إما بالعملات المقبولة دوليًا أو بالسلع والخدمات).
- **الدين العام:** (هو حجم الديون المترتبة على أي مستوى تابع للحكومة، سواء أكان هذا الدين نقدًا أم ائتمانًا).
- **الدين الخاص:** (هو النقد أو الائتمان المدين به الفرد أو الشركات الخاصة التي مركزها في الدولة).

وهي أكبر نسبة منذ أواسط الستينيات، وهناك تفاوت بين البلدان فيما يخص ديناميكيات الدين، فقد أسهمت ديون الاقتصادات المتقدمة والصين بأكثر من ٩٠٪ من حجم طفرة الدين البالغة ٢٨ تريليون دولار في عام ٢٠٢٠، وتمكنت هذه البلدان من التوسع في الدين العام والخاص أثناء الجائحة بفضل انخفاض أسعار الفائدة، والتطور الكبير لأسواقها المالية، أما معظم الاقتصادات النامية فهي تقف على الجانب الآخر من الفجوة التمويلية، حيث تواجه فرصًا محدودة للحصول على التمويل وغالبًا بأسعار فائدة عالية.

(صندوق النقد الدولي، فيتور غاسبار، وباولو ميداس، الدين العالمي يسجل مستوى قياسيًا قدره ٢٢٦ تريليون دولار).

وأوضح تقرير الديون الدولية الصادر عن البنك الدولي لعام ٢٠٢٣م أن البلدان النامية أنفقت مستوى قياسيًا بلغ ٤٤٣.٥ مليار دولار لخدمة ديونها العامة الخارجية لعام ٢٠٢٢م، وذلك في خضم أكبر قفزة تشهدها أسعار الفائدة العالمية على مدى أربعة عقود، وأضاف التقرير أن البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي وعددها ٧٥ بلدًا دفعت مستوى قياسيًا بلغ ٨٨.٩ مليار دولار من تكاليف خدمة الدين في عام ٢٠٢٢م، وعلى مدى العقد الماضي تضاعفت مدفوعات الفائدة التي تسددها تلك الدول، لتصل إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق عند ٢٣.٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٢م، ومن المتوقع أن تتضخم التكاليف الإجمالية لخدمة الدين في أفقر ٢٤ بلد في عامي ٢٠٢٣م و٢٠٢٤م بنسبة تصل إلى ٣٩٪، فارتفاع أسعار الفائدة أدى إلى تفاقم المخاطر المتعلقة بالدين في جميع البلدان النامية، ففي السنوات الثلاثة الماضية تخلف (١٨) بلدًا ناميًا عن سداد ديونهم السيادية، وهو عدد أكبر من العدد المسجل في العقدين الماضيين معًا، واليوم فإن نحو ٦٠٪ من البلدان منخفضة الدخل في خطر كبير يهدد ببلوغها مرحلة المديونية الحرجة، وأشار التقرير إلى أن مدفوعات الفائدة تستهلك نسبة كبيرة ومتزايدة من صادرات البلدان منخفضة الدخل، وأسعار الفائدة المتغيرة تمثل

عبئًا إضافيًا، حيث يؤدي تراكم أصل الدين والفائدة والرسوم التي تكبدتها نظير حصولها على امتياز تعليق مدفوعات خدمة الدين، كما يؤدي ارتفاع قيمة الدولار إلى مزيد من الصعوبات التي تواجه تلك البلدان، حيث يزيد من تكلفة سداد المدفوعات، بالإضافة إلى أن التضخم المستمر يمكن أن يرفع من تكلفة الاقتراض، كل ذلك يضعف من قدرة الحكومات على دعم التعافي.

(مجموعة البنك الدولي، تقرير الديون الدولية لعام ٢٠٢٣).

لقد أصبحت الأوضاع المالية في البلدان النامية مثيرة للقلق، حيث تواجه الاقتصادات الصاعدة والاقتصادات منخفضة الدخل خسائر دائمة في إجمالي الناتج المحلي والإيرادات، مما دفع إلى تأخر تلك البلدان عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأصبحت تشكل مصدر قلق عالمي.

(صندوق النقد الدولي، خطورة عبء الدين العالمي تتطلب تعاونًا حاسمًا، ١٤ أبريل، ٢٠٢٢م)

٢) تدابير التعافي في مرحلة ما بعد جائحة كورونا:

تم الإعلان عالميًا عن تدابير مالية بقيمة (١٦.٩) تريليون دولار لمكافحة تداعيات الجائحة، وكان الدعم المقدم أكبر نسبيًا في الاقتصادات المتقدمة، ففي الولايات المتحدة تم تطبيق مجموعة من تدابير التنشيط المالي بقيمة (١.٩) تريليون دولار، وأطلقت مجموعة مناصرة لفكرة التضخم المزمن تحذيرات حيال التدابير التنشيطية الضخمة المقترنة بتيسير الأوضاع النقدية لما قد يسببه هذا المزيج من ارتفاع مزمن في معدلات التضخم، حيث استغلت الأسر المدخرات التي قامت بمراكمتها في بداية الجائحة، بالإضافة إلى التدابير التنشيطية والتحويلات، مما أدى إلى زيادة مفاجئة في الطلب الكلي.

(صندوق النقد الدولي، هل يظل التضخم مرتفعًا، مجلة التمويل والتنمية، يونيو ٢٠٢٢م)

٣) الغزو الروسي الأوكراني وصدمات إمدادات الطاقة والغذاء:

أدى الغزو الروسي لأوكرانيا إلى توتر في الاقتصاد العالمي وتداعيات عالمية ظهرت في ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، مما أسهم في زيادة معدلات التضخم عالميًا، حيث تعد روسيا وأوكرانيا من مصدري السلع الأولية الرئيسة، وقد أدت الانقطاعات الناتجة عن الحرب والعقوبات إلى ارتفاع حاد في الأسعار العالمية، ولا سيما النفط والغاز الطبيعي، كما سجلت أسعار الغذاء ارتفاعًا مفاجئًا أيضًا، فقد ارتفعت أسعار القمح إلى مستويات غير مسبوقة، وتمثل أوكرانيا وروسيا (٣٠٪) من صادرات القمح العالمية، وقد تؤدي هذه التداعيات إلى استمرار التضخم لفترة أطول، وسيكون التأثير أكثر حدة في البلدان منخفضة الدخل واقتصادات الأسواق الصاعدة، حيث تمثل الأغذية والطاقة النسبة الأكبر من الاستهلاك التي تصل إلى (٥٠٪) في أفريقيا ، (مدونات صندوق النقد الدولي، هل سيظل التضخم مرتفعًا؟: ٢٠٢٢م).

كما أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى ارتفاع أسعار الوقود العالمية بسبب زيادة الطلب عليها، فهي من أكثر التداعيات وضوحًا في أثرها في الاقتصاد العالمي، الأمر الذي تسبب بدوره في رفع أسعار الخدمات اللوجستية عالميًا مثل النقل والمواصلات وغيرها من الخدمات التي أدت إلى إحداث تضخم عالمي، وأصاب مصر ما أصاب العالم حيث ارتفعت فاتورة استيراد الطاقة، وانعكس ذلك على نسبة التضخم في النقل والمواصلات في مصر التي بلغت ٢٥.١٪ في مايو (البلتاجي، ٢٠٢٣: ص ص١٠٨٠-١٠٨١).

وحسب بيانات البنك المركزي المصري احتلت روسيا المركز (١١) في قائمة أهم الشركاء التجاريين لمصر خلال عام ٢٠٢٠-٢٠٢١م بقيمة تبادل تجاري ٣.٣ مليار دولار، منها نحو ٣.١ مليار دولار واردات لتستحوذ روسيا على ٦٩.٤٪ من إجمالي

واردات مصر من القمح، وجاءت أوكرانيا في المرتبة الثانية بقيمة ٦٤٩.٤ مليون دولار بنسبة ١٠.٧٪ من إجمالي واردات القمح المصري (مرعي، سبتمبر ٢٠٢٢).

إن مصر تعتمد بشكل كبير على الإمدادات من تلك الدول لتلبية احتياجاتها الاقتصادية من السلع الاستراتيجية ومنها الطاقة والغذاء، ولذلك كانت مصر من أولى الدول التي تأثرت بالتداعيات الاقتصادية للغزو الروسي لأوكرانيا، حيث ارتفعت معدلات التضخم خلال الغزو من ٤.٨٪ في يناير ٢٠٢٣م إلى ٣٣.٧٪ في مايو ٢٠٢٣م، وذلك يعكس التداعيات الاجتماعية الخطيرة التي تمس حياة الأسر الفقيرة والمتوسطة في مصر، وعدم قدرة هذه الأسر على تلبيه احتياجاتهم الأساسية، (البلتاجي، ٢٠٢٣: ص١٠٧٧).

٤) انقطاع سلاسل الإمداد:

يقصد بسلاسل الإمداد (خطوط التجميع التي تقوم بتسليم السلع إلى المستهلك النهائي)، ويشترك فيها عدد كبير من المنتجين من جميع دول العالم، وقد كان لجائحة كورونا تأثير مباشر على سلاسل الإمداد العالمية، حيث أدت تدابير الإغلاق العام والقيود على حرية الحركة إلى انقطاعات حادة في مختلف سلاسل الإمداد، ولم يكن العالم يستفيق من الجائحة حتى شهد العالم تداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا، فازدادت الانقطاعات في سلاسل الإمداد مما أدخل العالم في مرحلة ركود صاحبها تضخم واضح، بدأ في أمريكا وتسلل إلى اقتصاديات العالم، (الغايش، ٢٠٢٣: ص٤٠).

٥) صدمة عرض العمالة وارتفاع معدلات البطالة:

لا تزال الانقطاعات في أسواق العمل مستمرة نتيجة لتداعيات جائحة كورونا حتى بعد مرور عامين من بدايتها، فلا تزال نسب المشاركة في القوى العاملة دون مستويات ما قبل الجائحة في عدد من البلدان، وفي الاقتصاديات المتقدمة شهدت الولايات المتحدة تأثرًا أكبر نسبيًا، حيث تراجعت نسب التوظيف بحوالي (١.٥٪) عن مستويات ما قبل الجائحة، ومن المتوقع أن يستمر عجز العمالة خلال الفترة المقبلة، وسيكون له

دور كبير في الضغوط التضخمية التي ستشهدها الولايات المتحدة لفترة قادمة، ولأن الاقتصاد الأمريكي يعد قاطرة الاقتصاد العالمي ويشكل حوالي (٢٥٪) من الاقتصاد الدولي، فإن الضغوط التضخمية التي يتعرض لها تنتقل تلقائيًا إلى باقي الاقتصادات، (World Bank, 2022).

٦) السياسات النقدية في الولايات المتحدة وأثرها في الاقتصادات الناشئة والنامية:

حذر صندوق النقد الدولي من أن تجديد السياسات النقدية للمصرف الفيدرالي الأمريكي، من شأنه أن يؤثر في الأسواق الناشئة ذات الديون العامة والخاصة المرتفعة، وقد حذر خبراء الاقتصاد من أن الدين العام المتصاعد قد يتسبب في فجوة تمويلية كبيرة قد تؤدي إلى ركود اقتصادي، كما تسببت سياسات المصرف الفيدرالي الأمريكي برفع سعر الفائدة في إحداث هزة في الأسواق المالية أدت إلى تدفقات رأس المال إلى الخارج وخفضت من قيمة العملات في هذه الدول، وأصبحت هذه البلدان تواجه ارتفاعًا في معدلات التضخم وارتفاعًا كبيرًا في الدين العام، (محمد، ٢٠٢٣: ص ٣).

ثانيًا: أسباب ارتفاع معدلات التضخم محليًا وعلاقاتها بالسياسات الاقتصادية المصرية:

هناك عديد من الأسباب المفسرة لموجات التضخم المتصاعدة التي اجتاحت المجتمع المصري، وهي وفق ما يلي:

١) تحرير سعر الصرف وأزمة الجنيه المصري(*):

(*) **إيضاحات:**

- **سعر الصرف:** هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة المحلية أو العكس.
- **التعويم:** هو تحديد قيمة العملة المحلية طبقًا لقوى العرض والطلب عليها في السوق.
- **الأموال الساخنة:** يقصد بها تدفق لرءوس الأموال من دولة إلى أخرى لكسب فائدة بسيطة على سعر الفائدة، لتغيير سعر الصرف، وأُطلق عليها هذا الاسم لسرعة تحرك الأموال داخل الأسواق وخارجها مما يؤدي إلى عدم استقرار السوق.

مع بداية عام ٢٠١٦م أصبحت السياسات النقدية غير قادرة على الدفاع عن سعر الصرف الثابت، مما أجبرها على التخلي عنه وبدأ البنك المركزي ضمن برنامج الإصلاح الهيكلي للاقتصاد باتباع سياسة نقدية ومالية محفزة، بدأها بتحرير سعر الصرف للجنيه المصري. (Adam, Metwaly, 2014, p.2)

ففي الثالث من نوفمبر ٢٠١٦، أعلن البنك المركزي المصري تعويمًا كاملًا لعملته المحلية، حيث فقدت إثر ذلك أكثر من (٦٠٪) من قيمتها أمام الدولار، على اعتبار أنه جزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي، وحصلت البلاد بموجبه على قرض من صندوق النقد الدولي وقيمته (١٢ مليار دولار) لمدة ثلاث سنوات، وذلك على أن تكون الحكومة ملزمة بتنفيذ عدة شروط، من أهمها: تعويم الجنيه المصري وخفض قيمة العملة المصرية، وتقليل الدعم المقدم إلى المواطن تمهيدًا لإلغائه كليًا، وخفض دعم الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والغاز الطبيعي والنقل، وزيادة الضرائب والرسوم الحكومية، وتنشيط برنامج الخصخصة لعدد من الشركات العامة، وقد أضرت تلك الشروط ضررًا جسيمًا بالشرائح المجتمعية المتوسطة والفقيرة، حيث زادت على كاهلهم أعباء اقتصادية جسيمة تفوق قدراتهم المالية بمراحل.

وعقب الغزو الروسي لأوكرانيا، تهاوت العملة المصرية على خلفية انسحاب الأموال الساخنة من مصر وانخفاض إيرادات السياحة وارتفاع تكاليف الواردات الخارجية ومنها النقود والأغذية، وبسبب الضغط الشديد على النقد الأجنبي وزيادة الطلب على الدولار، والضغوط التي مارسها صندوق النقد الدولي، قام البنك المركزي المصري بخفض قيمة العملة المحلية أمام الدولار في ٢٤ مارس ٢٠٢٢م بنسبة ١٧٪، وذلك في محاولة للحد من تبعات الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصري وعلى موارده من النقد الأجنبي.

ولم يمضِ على تعويم العملة سوى ٧ أشهر، ففي أكتوبر ٢٠٢٢م قام البنك المركزي بتحرير سعر الصرف للمرة الثالثة على التوالي ورفع سعر الفائدة بنسبة ٢٪، والبدء في الإلغاء التدريجي لنظام الاعتمادات المستندية في عمليات تمويل الاستيراد، وترتب على تلك القرارات انخفاض قيمة الجنيه وارتفاع سعر الدولار إلى ما يزيد عن ٢٤.٣٠ جنيه في ١٠ نوفمبر ٢٠٢٢م في مقابل ١٩.٧٠ جنيهًا للدولار الواحد قبل قرار التعويم، وفي يناير ٢٠٢٣م أعلن البنك المركزي عن التعويم الرابع، حيث انخفض الجنيه من ٢٤.٧ جنيهًا للدولار إلى ٣٢ جنيهًا للدولار بتراجع حوالي ٣٠٪، (عبد السلام، ٢٠٢٣: ص ١-٢)، ومن الآثار الاقتصادية لاختلال سعر الصرف، أنه يؤثر سلبًا في التنافسية عن طريق رفع أسعار الصادرات وتدهور ميزانه التجاري، إلى جانب حدوث هوة بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية مما يسهم في التخصيص غير الجيد للموارد بالإضافة إلى تأثيره السيء في الأسواق المالية من خلال رفع درجة المخاطرة، (عبد الوكيل، ٢٠٢٢: ص ١١٠١).

ويرى خبراء الاقتصاد أن أي تخفيض أو تحريك لسعر الجنيه في الوقت الحالي بدون تدفقات دولارية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب على الدولار، سوف يزيد من الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي للدولار، ويترتب على ذلك ارتفاع في أسعار السلع بشكل غير مسبوق، فسوف يحدث خلل في المنظومة الاجتماعية وأولويات الأسرة المصرية، فالتدهور المستمر للقوة الشرائية للعملة المحلية في مقابل العملات الأجنبية في ظل التضخم مع ثبات الدخل الحقيقي للفرد يشكل خطرًا اجتماعيًا وخللًا في حقوق الإنسان، ومن أهمها حقه في تلبية احتياجاته الأساسية، مما يترتب عليه عديد من المخاطر الاجتماعية التي تؤثر في أمن المجتمع واستقراره، (عبد المجيد، وعبد الواحد،٢٠٢٣: ص ٤).

٢) رفع أسعار الفائدة وارتفاع معدلات التضخم:

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري رفع أسعار الفائدة عدة مرات خلال الفترة السابقة لتصل إلى أعلى نسبة هي الأعلى منذ مارس ٢٠٢٣م، لتصبح (٢١.٢٥٪ على الإيداع، و٢٢.٢٥٪ على الاقتراض)، وذلك أول فبراير ٢٠٢٤م، وجاء القرار في وقت اتسعت فيه الفجوة بين سعر الدولار الرسمي وسعر السوق الموازية ليقترب من الضعف، ويرى البنك المركزي المصري أن حجم السيولة المتداولة خارج القطاع المصرفي كبيرة للغاية، ولذلك قرر رفع سعر الفائدة لاستيعاب السيولة من السوق والسيطرة على التضخم، (البنك المركزي المصري، قرار لجنة السياسة النقدية، ٢٠٢٤/٢/١)

وتتباين آراء خبراء الاقتصاد بشأن تأثير رفع الفائدة في مواجهة التضخم، فيرى البعض أنها إجراءات ضرورية نظرًا للوضع العالمي، وآخرون يرون أنها ليست ذات جدوى، فالدول التي تلجأ إلى رفع أسعار الفائدة لمواجهة التضخم يكون ذلك مفيدًا لها بسبب وجود انتعاش اقتصادي وزيادة الطلب، أما في مصر فنجد أسباب التضخم ترجع إلى زيادة الواردات بخاصة الواردات السلعية لارتفاع سعر الدولار، وزيادة تكلفة إنتاج السلع مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، الأمر الذي يجعل الاعتماد على سعر الفائدة في علاج التضخم محدود للغاية.

وأوضحت الأكاديمية الاقتصادية المصرية أن رفع سعر الفائدة له آثار سلبية عديدة، من أهمها: رفع تكاليف الاقتراض، مما يعني تأثير الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد على جزء من رأس مالها على البنوك، كما أن قرار رفع سعر الفائدة يزيد من أعباء خدمة الدين على الحكومة في الموازنة العامة للدولة وزيادة تكاليف التمويل للاقتراض بالنسبة إلى القطاع الخارجي.

(خبراء اقتصاديون يوضحون تداعيات رفع نسبة الفائدة على مصر ٢٠٢٣/٣/٣١م)

٣) الديون الخارجية وزيادة الضغوط التضخمية:

تشير البيانات الصادرة عن البنك المركزي إلى تضاعف إجمالي الديون الخارجية المستحقة على مصر خلال السنوات العشر الماضية، حيث بلغ إجمالي الدين الخارجي بنهاية الربع الأول لعام ٢٠٢٣م إلى ١٦٥.٤ مليار دولار، ويعادل ذلك ٤٠.٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وأن قيمة الديون الخارجية المستحقة السداد خلال عام ٢٠٢٤ تبلغ ٢٩.٢٢٩ مليار دولار، وتشمل هذه القيمة فوائد بلغت ٦.٣١٢ مليار دولار وأقساط ديون تقدر بحوالي ٢٢.٩١٧ مليار دولار.

(البنك المركزي المصري، الوضع الخارجي للاقتصاد المصري، ٢٠٢٤)

وتؤكد الدراسات الاقتصادية أن تزايد أعباء خدمة الدين الخارجي من فوائد وأقساط واجبة السداد تسهم في زيادة الضغوط التضخمية، حيث يتم استقطاع جزء كبير من إجمالي الناتج المحلي للوفاء بالتزامات المديونية الخارجية، بالتالي تنخفض قدرة الاقتصاد على تمويل الصادرات، كما يؤدي إلى صعوبات في تمويل الواردات الضرورية الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية، بالإضافة إلى صعوبات في الحصول على قروض جديدة بسبب اهتزاز الثقة في القدرة على الدفع، مما يترتب عليه تدهور في وضع الحساب الجاري لميزان المدفوعات وتدني سعر الصرف للعملة الوطنية، مما يعرض النظام الاجتماعي لاضطرابات وضغوط داخلية خطيرة نتيجة لتراجع معدلات النمو الاقتصادي، (مرسي، ٢٠٢٠: ص ٣).

٤) التضخم المستورد في مصر وزيادة تكلفة الواردات:

التضخم المستورد ينتج من الزيادات المتلاحقة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج، بخاصة إذا كانت الدولة تعتمد بشكل كبير على استيراد السلع والخدمات من الخارج، ومن أسباب التضخم المستورد انخفاض قيمة العملة المحلية في مقابل العملات الأجنبية، ومصر تعاني من هذا النوع من التضخم نظرًا لاعتمادها

على الخارج في استيراد عديد من السلع الاستراتيجية الهامة ، ويتضح ذلك في قيمة الواردات المصرية بخاصة في العقد الأخير، وينعكس ذلك على زيادة العجز في ميزان التجاري، وبالتالي يؤدي إلى إحداث ركود اقتصادي ينشأ عن تراجع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، (الغايش، ٢٠٢٣: ص ص٤٣-٤٤)، ووفقًا لبيانات صندوق النقد العربي، بلغ عجز الميزان التجاري في مصر ٢٩.٦ مليار دولار عام ٢٠١٧م، و٢٩.٢٣ مليار دولار عام ٢٠٢٠م، و٣٤.٤٧ مليار دولار عام ٢٠٢١م (صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠٢٢: ٢٠٢٣/٣/٢٧م).

ويشير "د. رمزي زكي" إلى أن ظاهرة التضخم في البلاد النامية تتسم في وضعها الحالي بأن جانبًا كبيرًا منها مستورد، وذلك بحكم اندماجها في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وبحكم تعاظم درجة انفتاحها على العالم الخارجي، فكلما زادت درجة الاندماج كانت حساسية هذه البلاد للاستيراد الضخم قوية، وأولى القنوات التي ينتقل منها التضخم المستورد إلى الدول النامية هي ما يسمى بدرجة الانكشاف على العالم الخارجي، والمقصود به نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وثاني القنوات هي زيادة الأسعار العالمية للواردات مما يؤدي إلى استيراد التضخم، وثالث القنوات هي طبيعة التوجه الجغرافي للواردات، فكلما زاد الجزء الأعظم من الواردات من البلاد الرأسمالية المصابة بالتضخم، زادت الحساسية لاستيراد التضخم، ورابع القنوات هو التغير في سعر الصرف، الذي يعرض سعر العملة المحلية لضغوط التخفيض من جراء العجز الهيكلي المتفاقم في ميزان المدفوعات وضعف طاقة الدولة على الاستيراد، خامس القنوات هي العلاقة القائمة بين حصيلة الصادرات وعرض النقود المتداولة، وتلك العلاقة نشهدها في أوقات زيادة أسعار الصادرات، (زكي، ١٩٨٥: ص ٥٣).

٥) زيادة المعروض النقدي وتأثيره في معدل التضخم:

يختلف تأثير زيادة المعروض النقدي في الأجل القصير عنه في الأجل الطويل، ففي الأجل القصير ينعكس المعروض النقدي في صورة زيادة الدخل والناتج، وفي الأجل الطويل ينعكس في صورة ارتفاع الأسعار وزيادة معدل التضخم؛ لأن المعروض النقدي في الحالة الأولى يحفز عناصر الإنتاج العاطلة عن العمل، فيزيد من الإنتاج الكلي والدخل الكلي، وتحتفظ الأسعار باستقرارها، أما في الأجل الطويل فيقترب توظيف عناصر الإنتاج من التوظيف الكامل، فتنعكس زيادة المعروض النقدي في صورة ارتفاع المستوى العام للأسعار، ويظل كل من الدخل والناتج الكلي ثابتين، (الغايش، ٢٠٢٣: ص٥٣-٥٤).

وكشف خبراء الاقتصاد عن لجوء البنك المركزي المصري إلى طباعة النقود لتمويل عجز الموازنة وسط تحذيرات من تأثير ذلك في الأسواق وانزلاق شرائح جديدة تحت خط الفقر، حيث ارتفع عجز الموازنة المصرية إلى مستوى ٨٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي مسجلًا ٥٩٦.٩ مليار جنيه خلال الأشهر العشرة الأولى من العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣م، وجاء ارتفاع العجز نتيجة اتساع الفجوة بين الإيرادات التي بلغ إجمالها ١.١٢٥ تريليون جنيه والمصروفات التي سجلت خلال تلك الفترة نحو ١.٦٩٩ تريليون جنيه، حيث سجلت المصروفات زيادة بنحو ٢٧.٦٪ في ظل تعاظم الفوائد التي سجلت ٣٩٪ منها بقيمة ٦٦٥.٦ مليار جنيه، وفي المقابل ارتفعت الإيرادات ٢٢.٣٪ بقيمة ٢٠٦.٦ مليار جنيه بإسهام قوي من الضرائب نسبتها ٨٢.١٦٪ بقيمة ٩٢٣.٧ مليار جنيه، بينما نصيب الإيرادات غير الضريبية ١٧.٩٪.

(عجز الموازنة يرتفع إلى ٥.٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، جريدة المال ٢٠٢٣/٧/١٥)

وحذر خبراء الاقتصاد من إقدام البنك المركزي على ضخ نقود جديدة في الأسواق، مشددين على ضرورة أن يتناسب ذلك مع الناتج الفعلي للاقتصاد، مؤكدين أنه يجب أن يكون هناك توازن مثالي بين كمية الأموال المطبوعة وقيمة السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد، كما أنه من الضروري أن يقابلها رصيد من الذهب أو النقد الاحتياطي حتى تكون ذات قيمة حقيقية وليست مجرد أوراق مطبوعة، فطباعة مزيد من النقود لن تساعد في حل المشكلات والأزمات التي يعاني منها الاقتصاد المصري؛ لأنها تؤدي إلى ارتفاع التضخم وتخفيض قيمة العملة وفقدان العملة لقيمتها بشكل كامل، مما يؤدي إلى مزيد من الأزمات الاقتصادية.

(خبراء اقتصاد يرصدون: البنك المركزي يواصل طباعة النقود الجديدة ٢٠٢٣/٧/١٧م)

المبحث الثالث: الآثار والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية للتضخم.

للتضخم آثار عديدة على الاقتصاد القومي من جهة وعلى السلوكيات والأنماط الاجتماعية للأفراد من جهة أخرى، **يمكن إيجازها فيما يلي:**

أولًا: الآثار الاقتصادية للتضخم:

١) **تأثير التضخم في القوة الشرائية للنقود:** كلما ارتفعت معدلات التضخم فقدت النقود وظائفها التقليدية بالتدريج بوصفها مخزنًا للقيمة ووسيط للمبادلة، مما يدفع الاقتصاد دفعًا إلى الانهيار النقدي والعودة إلى نظام المقايضة، (شوقي، ٢٠٢٢: ص٢٥)، فالارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات يفقد النقود جزءًا من قوتها الشرائية ويضعف من ثقة الأفراد بالعملة الوطنية، كما يؤدي إلى اتجاه الأفراد إلى التفضيل السلعي بالاحتفاظ بالنقود، فينفقون مدخراتهم ودخولهم على شراء السلع والخدمات المعمرة والعقارات والعملات والذهب، (طه، ٢٠٢١: ص٦).

ويشير التقرير الصادر عن مجلس الذهب العالمي إلى زيادة إقبال المصريين على شراء الذهب بصورة غير مسبوقة؛ وذلك للتحوط من انخفاض قيمة الجنية المصري أمام الدولار، ولتراجع القوة الشرائية للنقود، وأشار التقرير إلى ارتفاع إنفاق المصريين على شراء الذهب بنسب تصل إلى ١٩٪ لتصعد إلى ٣.٥٥ مليار دولار عام ٢٠٢٣م مقابل ٢.٩٨ مليار دولار في عام ٢٠٢٢م، وأكد التقرير تربع مصر على قمة الدول العربية الأعلى إنفاقًا على شراء الذهب خلال الربع الأول لعام ٢٠٢٣م، وجاءت مصر في المركز الثالث بمنطقة الشرق الأوسط بعد تركيا وإيران اللتين تحتلان المركز الأول والثاني على التوالي.

(جريدة المال، تقرير عن المصريون أنفقوا ٣.٥١ مليار دولار في شراء المعدن الأصفر، ٢٠٢٣)

٢) **التضخم وانعدام الأمن الغذائي:** يرفع معدل التضخم أسعار المواد الغذائية بشكل كبير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ظل عجز موازنة خانق ومستويات خطيرة من التضخم، حيث تواجه خمس بلدان في المنطقة معدلات تضخم أسعار الغذاء تتجاوز ٦٠٪، حيث تشهد لبنان وسوريا تضخمًا غير مسبوق في أسعار المواد الغذائية يصل إلى (١٣٨٪، ١٠٥٪) على التوالي، أما في إيران وتركيا ومصر فقد تخطي معدل تضخم أسعار الغذاء السنوي ٦١٪، مما يجعل من الصعوبة على الأسر تحمل تكاليف المواد الغذائية الأساسية مثل الخبز والخضروات والأرز، ونظرًا لاعتماد أغلب بلدان المنطقة على الواردات لعدم كفاية الإنتاج الغذائي المحلي، تصبح تلك الدول في مواجهة مباشرة وقاسية مع تقلبات أسعار الفائدة العالمية، التي ازدادت سوءًا بعد الحرب الروسية لأوكرانيا، بالإضافة إلى اضطرابات سلاسل التوريد التي سببتها تداعيات الجائحة كورونا كوفيد-١٩، فيرتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي

في المنطقة بنسبة ٢٠٪ على مدى السنوات الثلاثة الماضية ليصل عددهم إلى أكثر من ٤١ مليون شخص.

(أطلس البنك الدولي، أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٣م)

٣) **يؤدي التضخم إلى اختلال العلاقة بين الاستهلاك والادخار:** مع ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض القوى الشرائية أو الدخل الحقيقي، فيقوم الأفراد بتقليص مدخراتهم للمحافظة على استهلاكهم الأساسي، كما تفقد النقود وظيفتها بوصفها مخزنًا للقيمة، فيلجأ الأفراد للتخلص من مدخراتهم وتحويلها إلى أصول مادية، ونتيجة لذلك ينعدم الحافز على الادخار ويزداد الاتجاه إلى الاستهلاك، (علاوي وآخرون، ٢٠١٣: ص ٢٧٤).

٤) **تأثير التضخم في الاستدامة المالية وإعادة توزيع الموارد بين القطاعين العام والخاص:**

كما ينعكس في ديناميكيات العجز الحكومي والديون، فيؤثر التضخم في توزيع المالية العامة من خلال قنوات متعددة، مثل توسيع القواعد الضريبية ورفع تكلفة الإنفاق الحكومي وبشكل مباشر على بنود الميزانية التي يتم ربطها تلقائيًا بالتضخم، كما أن تشديد السياسة النقدية للحد من ارتفاع التضخم يؤثر في ارتفاع تكاليف الاقتراض الحكومي، وبالتالي نجد أن التضخم يؤثر في دافع الضرائب، وموظفي الخدمة المدنية، والمتقاعدين، والمستفيدين من البرامج الحكومية، وحاملي السندات. (Macia, 2023: p.3)

٥) **تأثير التضخم سلبًا في ميزان المدفوعات:** وذلك بخاصة مع الدول التي تسجل معدلات تضخم عالية، فازدياد معدلات التضخم يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الدولية بسبب زيادة المدفوعات في مقابل

انخفاض الإيرادات، كما تحد من الصادرات إلى الأسواق الدولية مما يترتب عليه عجز في الميزان التجاري.

(Kuwait Institute of Banking Studies, Economic Inflation: 2021)

ووفقًا للتقرير الصادر عن البنك المركزي بشأن أداء ميزان المدفوعات في مصر خلال الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤، أسفرت معاملات الاقتصاد المصرفي مع العالم الخارجي خلال تلك الفترة عن فائض كلي في ميزانية المدفوعات بلغ ٢٢٨.٨ مليار دولار، حيث سجل حساب المعاملات الجارية عجزًا بلغ ٢.٨ مليار دولار.

(البنك المركزي المصري، بيان صحفي بشأن أداء ميزان المدفوعات خلال الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤).

٦) **تأثير التضخم في الاستثمار:** حيث يؤدي الارتفاع المستمر في الأسعار إلى شيوع حالة من اللايقين في اتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار، وهذا يجعل المستثمرين يجدون صعوبة في تقدير تكاليف الإنتاج في المستقبل، فيميلون إلى المشروعات التي تتميز بمدة استرداد قصيرة، ويعزفون عن المشروعات الإنتاجية الضخمة، ويستثمرون في أسواق المال، أي الاستثمار في الأنشطة غير الإنتاجية، وهو ما يخلف آثارًا ضارة على الاقتصاد بصورة عامة

(علاوي وآخرون، ٢٠١٣: ص ٢٧٥).

٧) **يؤدي التضخم إلى ارتفاع أسعار الفائدة:** فالتضخم يؤدي إلى زيادة الطلب على رءوس الأموال، مما يترتب عليه ارتفاع سعر الفائدة، وكذلك ارتفاع أرباح منشآت الأعمال، وانخفاضها يتأثر بانخفاض معدلات الفائدة، حيث يتم تمويل المشروعات بإصدار سندات مديونية، حيث يحدث ذلك في الاقتصادات ذات المعدلات العالية للتضخم، فيسبب ارتفاع التضخم ارتفاعًا في الإيرادات وارتفاعًا

في معدلات الفائدة أيضًا، وهي معدلات ليست حقيقية لو تم معالجتها وإعادتها إلى الأسعار الثابتة.

(Kuwait Institute of Banking Studies: 2021)

٨) **تأثير التضخم على هيكل الإنتاج:** حيث توجهه رؤوس الأموال إلى الأنشطة الاقتصادية التي لا تفيد التنمية الاقتصادية، وذلك بسبب ارتفاع الأسعار والأجور والأرباح، وتتجه إلى القطاعات الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الاستهلاكية التي يزداد الإقبال عليها على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية التي هي أساس النمو الاقتصادي، وذلك لتحقيق أرباح سريعة ومجزية.

(طه، ٢٠٢١: ص ٨).

ثانيًا: الآثار الاجتماعية للتضخم:

١) **التضخم يزيد من حدة التمييز الاجتماعي وإعادة توزيع الدخل بين مختلف الطبقات الاجتماعية:** يزيد التضخم من حدة التمييز الاجتماعي وإعادة توزيع الدخل بين مختلف الطبقات الاجتماعية في غمرة الموجات التضخمية، وتزداد فئات في المجتمع ثراءً وأخرى تزداد فقرًا، فنجد داخل كل فئة اجتماعية حدة في التمايز، فالتضخم يحدث تفاوتًا في توزيع الدخول لصالح أصحاب الثروات، فنجد أكثر الفئات تضررًا هم أصحاب الدخول الثابتة وأصحاب المدخرات النقدية والدائنين، أما الفئات ذات الدخول المرتفعة ودخولهم فتتسم بالمرونة وتفوق الزيادة في الأسعار، وسيحدث إعادة توزيع للدخل من ذوي الدخل المحدود إلى ذوي الدخل المرتفع، ومن ثم يحدث خلل في هيكل توزيع الدخل والثروة في المجتمع ينتج عنه مزيد من التفاوت واتساع الفجوة بين طبقات المجتمع، (علاوي وآخرون، ٢٠١٣: ص ٢٧٤)، يترتب على ذلك مزيد من المخاطر والتداعيات الاجتماعية والنفسية للفئتين كليهما، مما يهدد نسيج المجتمع واستقراره، فقد يعرضه للانهيار.

٢) **يؤدي التضخم إلى هجرة الكفاءات والأيدي العاملة:** طالما أن الدخل الحقيقي لفئات عريضة من أفراد الطبقة المتوسطة يتعرض للتآكل إبان التضخم جراء الارتفاعات السريعة المتتالية في أسعار السلع والخدمات، مع عدم مواكبة الأجور لتلك الارتفاعات، مما يدفع بأعداد كبيرة إلى الهجرة الخارجية الدائمة والمؤقتة (شوقي، ٢٠٢٣: ص ٢٦).

ويؤكد تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء يونيو ٢٠٢١، أن الحاصلين على مؤهلات جامعية مثل الطب والهندسة والعلوم يأتون في المرحلة الأولى من حيث عدد المهاجرين بنسبة تصل إلى ٤٦.٢٪ من إجمالي عدد المهاجرين (العقول المهاجرة: الثروة المفقودة والقوة الناعمة، ٢٠٢٢/١٠/١٧م)

٣) **تأثير التضخم في منظومة القيم المجتمعية:**

في ظل التضخم تتغير القيم والأنماط السلوكية بقوة، ويظهر ذلك من خلال:

- **تدهور قيمة العمل المنتج:** فالتضخم يحقق مكاسب طائلة لبعض الأفراد دون بذل الجهد أو العمل، مما يؤدي إلى تراجع القيمة الاجتماعية للعمل المنتج في المجتمع، ويعمق الشعور بأن العلاقة بين العمل والعائد علاقة عكسية، مما يكون له آثار مدمرة في كل من العمل والمجتمع وتقدمه وتنميته.
- **انتشار الاستهلاك الترفي في ظل التضخم:** يتزايد الطلب على السلع والخدمات للتخلص من النقود الآخذة في التدهور في قيمتها، وذلك خلال مزيد من الإنفاق الاستهلاكي، بخاصة السلع الترفيهية التي يزداد الطلب عليها مع ارتفاع أسعارها، بخاصة لدى الفئات التي تحسن وضعها الاجتماعي من جراء التضخم (شوقي، ٢٠٢٣: ص ٢٧).
- **التضخم وانتشار الفساد في المجتمع:** تعد الرشوة والفساد من أخطر التداعيات الناتجة عن التضخم، حيث يلجأ إليها عديد من فئات المجتمع التي واجهت

ضغوطًا اقتصادية شديدة فحاولت دفع الرشاوى لمواجهة التدهور المستمر الذي يحدث في دخولها الحقيقية، مما يكون له آثار خطيرة على الحياة العامة ويزيد من عدم عدالة التوزيع ويفاقم من مشكلتي الفقر والبطالة، ويؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي وخلل في منظومة القيم المجتمعية (العشري، ٢٠٢٠: ص ١٥٢).

ووفقًا للتقرير الصادر عن منظمة الشفافية العالمية (CPI) عن مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢٣م، جاءت مصر في المركز ١٠٨ في تصنيف الدول، حيث تقدمت ٢٢ مركزًا بعد أن كانت في المركز ١٣٠ عام ٢٠٢٢م (مؤشرات مدركات الفساد، ويكيبيديا).

٤) **التضخم وارتفاع معدلات الفقر:** أوضح تقرير صادر عن البنك الدولي في ١٩ ديسمبر ٢٠٢٢ أن معدل الفقر في مصر بلغ ٢٩.٦٪ خلال عام ٢٠١٩، ويتوقع البنك ارتفاع معدل الفقر بسبب تأثير التضخم في الدخل الحقيقي للمصريين.

(Poverty, Equity Brief, Middle East–North Africa Arab Republic of Egypt, World Bank Group, April 2023)

وأشارت هبة الليثي مستشار الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن نسبة الفقر في عام ٢٠٢٠/٢٠٢١م سجلت ٣١.٤٪ نتيجة لتداعيات جائحة كوفيد–١٩، بينما سجلت ٣٣.٣٪ في عام ٢٠٢١/٢٠٢٢م نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية، وفي عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣م سجلت ٣٥.٧٪ نتيجة لارتفاع معدلات التضخم وارتفاع الأسعار.

ويعرف الجهاز المركزي للإحصاء (الفقر المادي) بأنه عدم القدرة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للفرد والأسرة، وتشمل الطعام والمسكن والملابس وخدمات الصحة والتعليم والنقل، ويعرف (الفقراء) بأنهم الأفراد الذين يقل استهلاكهم الكلي عن تكلفة مكونات خط الفقر المدقع، والفقر ليس مشكلة اقتصادية فحسب، بل هو ظاهرة

متعددة الأبعاد تشمل نقص الدخل والقدرات الأساسية للعيش، والمشكلة الأكبر أن الفقر زحف إلى الطبقة المتوسطة التي تُعد عماد المجتمع وعصبه، بما يهدد المجتمع بأسره، فارتفاع الأسعار في ظل نظام الأجور الثابتة أدى إلى تآكل قيمة الأجور والمدخرات الحقيقية وجعل الأسر أكثر فقرًا، وهو ما يضع المجتمع المصري بأسره في مواجهة هذا التهديد الحقيقي.

(أحمد، ٢٠١٩: ص٥)

المبحث الرابع: التضخم وتأثيره في أنماط استهلاك الأسر المصرية:

تعد حركة معدل التضخم عاملًا مؤثرًا في حركة الدخل والإنفاق في أي مجتمع؛ نظرًا لأن ارتفاع معدل التضخم يعني إعادة توزيع الدخل لصالح شرائح على حساب شرائح أخرى، ولكنه في المقام الأول يضر بأصحاب الدخول الثابتة وشبه الثابتة؛ لأن دخول أفراد هذه الشرائح تتحرك تبعًا لحركة الأسعار بمعدلات أقل من معدلات ارتفاع الأسعار، والدخل يمثل أحد المؤشرات التي تستخدم في تحديد المستويين الاقتصادي والاجتماعي؛ لارتباطه بالقدرة المادية للأسر والأفراد معًا على إشباع احتياجاتهم الأساسية، كما يسهم أيضًا في تحديد أنماط الاستهلاك التي تتناسب مع مستويات الدخل (عوض، ٢٠١١: ص ٢٢٧) .

ويعرف الدخل الأسري بأنه عبارة عن المبالغ المتاحة للأسرة للإنفاق على الاستهلاك، كما أن دخل الأسرة عبارة عن مجموعة دخول نقدية وعينية متجمعة من دخول جميع أفرادها (الكواز، ٢٠٠٢: ص ٦)، والدخل في ظل التضخم يتقزم ويفقد كثيرًا من قيمته الشرائية، ومن ثم تتأثر بالتبعية خريطة الإنفاق الأسري، فيستجيب الأفراد للارتفاعات المتتالية في الأسعار، وذلك من خلال تغيير نمط الاستهلاك والاتجاه إلى

حفظ قيمة مدخراتهم من خلال تنويع حيازة الأصول، ويعد فقدان الثقة في قيمة النقود وتوقع مزيد من الارتفاع في الأسعار من أسوأ ما يسببه التضخم.

أولًا: تأثير التضخم في سلوك المستهلك من خلال:

- **انخفاض القوى الشرائية مع ارتفاع الأسعار:** تنخفض قيمة النقود مما يقلص من الإنفاق الاستهلاكي أو تأخير الشراء، ومحاولة البحث عن بدائل أرخص، ومن ثم فإن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى فقدان القوى الشرائية للأسر وانعدام الأمن الغذائي.
- **التحول في أنماط الاستهلاك:** يتسبب التضخم في تغيير المستهلكين لعادات الإنفاق، على سبيل المثال، قد يختارون سلعًا منخفضة السعر أو يتحولون إلى علامات تجارية عامة، أو يشترون بكميات كبيرة من أجل توفير النقود، وهو ما يحدث خللًا بجانب الطلب الكلي.
- **انخفاض المدخرات للحفاظ على قوتهم الشرائية:** يمكن للمستهلكين تقليل مدخراتهم وتخصيص مزيد من دخلهم للاستهلاك الحالي، وهذا يدفع إلى مزيد من التضخم نتيجة لزيادة السيولة النقدية في الاقتصاد، حيث سيكون المستهلكون على استعداد لإنفاق مزيد من الدخل النقدي في سبيل الحصول على القدر نفسه من السلع والخدمات التي كانوا يحصلون عليها قبل ارتفاع معدلات التضخم .
- **تنويع حيازة الأصول:** في أوقات التضخم يندفع الأفراد إلى الاستثمار في العقارات أو الذهب من أجل التحوط ضد مخاطر فقدان القوة الشرائية، وهذا يدفع بأسعار هذه الأصول إلى الارتفاع، وعلى الرغم من الانتعاش الذي يحدث في هذا القطاع، إلا أنه يكون على حساب القطاعات الإنتاجية، مما يعوق نمو هذه القطاعات وينعكس سلبًا على النمو الاقتصادي ويدخل الاقتصاد في حالة من الركود التضخمي.

- **انخفاض ثقة المستهلك:** يمكن أن يؤدي التضخم المستمر إلى انخفاض ثقة المستهلك، وذلك نظرًا لما يحدثه من حالة عدم اليقين وضبابية المستقبل لدى المستهلك، ويمكن أن يؤدي هذا الانخفاض إلى تراجع الإنفاق، مما قد يؤثر بشكل أكبر في النمو الاقتصادي. (محمد، ٢٠٢٣: ص ٤)

ثانيًا: التضخم وحجم الإنفاق الاستهلاكي للأسر المصرية:

يشير الإنفاق الاستهلاكي إلى مجموع ما ينفقه المجتمع على السلع والخدمات النهائية خلال فترة زمنية (ربع سنوية)، وهو يعبر عن مجموع كل من الإنفاق الاستهلاكي الخاص (العائلي) والإنفاق الاستهلاكي الحكومي من الحسابات النهائية للموازنة الحكومية، كما أن الإنفاق الاستهلاكي الخاص يمثل مكونًا رئيسًا للناتج المحلي الإجمالي، ووفقًا لأحدث بيان لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وصل الإنفاق الاستهلاكي إلى ١.٨ تريليون جنيه في الربع الثاني من عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣م، منخفضًا من ١.٩٥ تريليون جنيه في الربع الأول من عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣م (طارق، ٢٠٢٣: ص٢).

جدول (٢)

تطور الإنفاق الاستهلاكي العائلي والحكومي خلال الفترة الربع الاول ٢٠٢١/٢٠٢٢ حتى الربع الثاني ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بالمليار جنيه

الربع	الإنفاق الاستهلاكي العائلي	الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	الإنفاق الاستهلاكي الكلي
الربع الأول ٢٠٢١/٢٠٢٢	١٧٢٠.٩	١٢٧.٥	١٨٤٨.٤
الربع الثاني ٢٠٢١/٢٠٢٢	١٦٧٤.٧	١٤١.٦	١٨١٦.٣
الربع الثالث ٢٠٢١/٢٠٢٢	١٥٥١	١٣٨.٧	١٦٨٩.٧

الربع	الإنفاق الاستهلاكي العائلي	الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	الإنفاق الاستهلاكي الكلي
الربع الرابع ٢٠٢٢/٢٠٢١	١٥٢٥.٢	١٦٢.٢	١٦٨٧.٤
الربع الأول ٢٠٢٣/٢٠٢٢	١٨٤٢.٥	١٢٩.٤	١٩٧١.٩
الربع الثاني ٢٠٢٣/٢٠٢٣	١٦٩٦.٨	١٤٥.٨	١٨٤٢.٦

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ووفقًا لتقديرات "فيتش سولوشنز" انخفضت معدلات إنفاق الأسر المصرية خلال الفترة الأخيرة من ٣٣٧.٧ مليار دولار في ٢٠٢١م إلى ٢٦٢.٣ مليار دولار في ٢٠٢٣م، حيث تراجع حجم مشتريات المستهلكين بمعدلات تقارب ٣٠٪ حتى منتصف العام الجاري، ويتوقع التقرير أن الدخل القابل للاستهلاك سينمو سنويًا بمتوسط ١٤.١٪، وهو أقل من متوسط النمو المتوقع خلال الفترة نفسها والمقدر ١٥.٤٪، وهذا يعني أن المستهلكين لن يشهدوا زيادة في دخلهم الحقيقي، مما يقلص الإنفاق الاستهلاكي على المدى المتوسط (بحساب الدخل بالدولار الطبقة الوسطى تتآكل في مصر، ٥ نوفمبر ٢٠٢٣م)

وقد تسببت الموجات التضخمية في تآكل القوى الشرائية وتحول الإنفاق الاستهلاكي بعيدًا عن الإنفاق التقديري؛ نتيجة للارتفاع المتزايد والمستمر للأسعار ونقص عديد من السلع، ويوضح الجدول (٢) معدلات التضخم الثانوية لبعض المجموعات الغذائية وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام ٢٠٢٣م، حيث ارتفعت بمعدلات تفوق الرقم الإجمالي للتضخم، حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة ٤٠.٢٦٪ في فبراير ٢٠٢٣م، فنجد أن معدل التضخم في الخبز والحبوب تضاعف

أربع مرات خلال عام منذ بدء الصراع الروسي الأوكراني بنسبة ٧٦.٧٪، وتغيرت أسعار اللحوم والدواجن بنسبة ٩٥.١٪، كما ارتفعت أسعار الألبان والجبن والبيض بنسبة تتجاوز ٧٤.٥٪.

وتُعد الأسرة الفقيرة والمتوسطة هي الأكثر تأثرًا بتضخم أسعار المواد الغذائية؛ ويرجع ذلك إلى أنها تخصص حصة أكبر من دخلها للاستهلاك الغذائي، الأمر الذي يؤثر مباشرة في نمط استهلاك الأسر ومعدلاته، وكذلك يؤثر في السعرات الحرارية وجودة الطعام المستهلك، بخاصة للأسر محدودة الدخل.

(عاشور، ٢٠٢٣: ص٢)

شكل رقم (٧) نسبة التغير السنوي لأسعار الطعام بمؤشر أسعار المستهلكين فبراير ٢٠٢٣ (%)

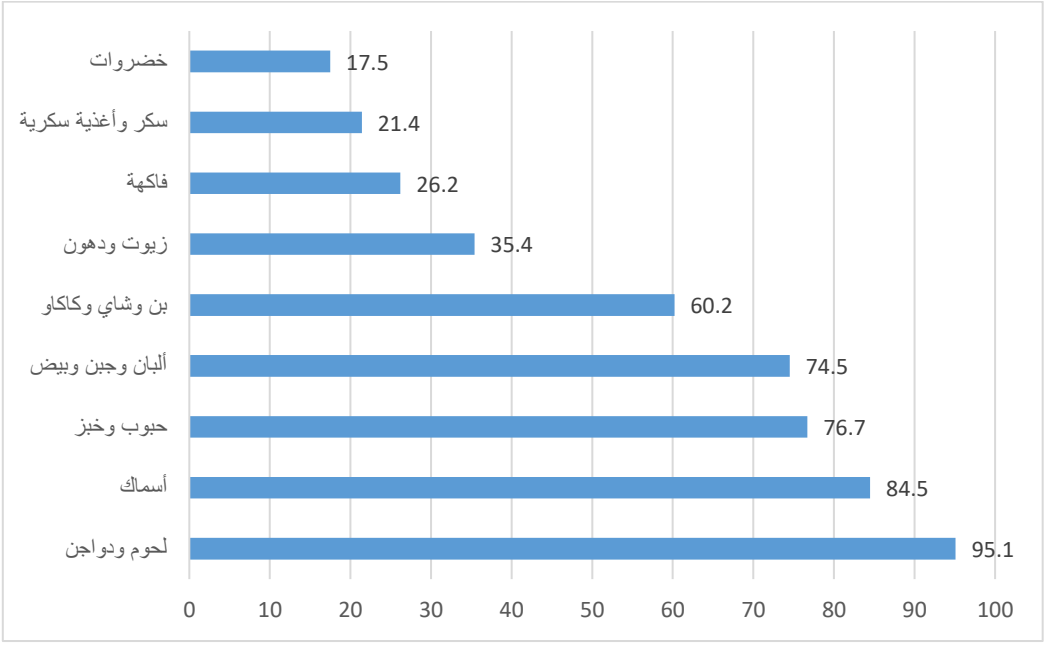

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ويعد مؤشر أسعار المستهلك Consumer Price Index (CPI) من المؤشرات الأساسية للتضخم في دول العالم، حيث يقيس النسبة المئوية للتغير في سعر السلع والخدمات التي تستهلكها الأسر من خلال المقارنة بين السعر في فترة زمنية ما تُعرف بـ(فترة المقارنة)، والسعر السائد في فترة أخرى تُعرف بـ(فترة الأساس)، ويتم تحديثها بشكل دوري كل خمس سنوات بهدف رصد التغير في القوى الشرائية بوصفها وحدة النقود، كما يُعد مؤشرًا مهمًا للسياسات الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار (طه، ٢٠٢١: ص ص ١٤-١٥).

وبتقييم مؤشر أسعار المستهلك (CPI) في مصر، حول التقلبات في تكلفة سلعة ثابتة من السلع والخدمات التي تشتريها الأسر في المناطق الحضرية، تشير قياساتهم إلى تغير الأسعار في عام ٢٠٢٣، وأكد خبراء الاقتصاد أن أسعار السلع والخدمات تعد بمثابة حافز لسلوكيات الاستهلاك، حيث تلعب دورًا هامًا في معادلة القيمة وتقييم المستهلك للمشتريات وتحديد التضحية بالمال مقابل الفوائد المستمدة من المنتج أو الخدمة، ولذلك فإن الزيادة في السعر تؤثر في المستهلكين واستخدامهم للمنتجات والخدمات، وكذلك في اختيار الحلول البديلة (Negm, 2023: P.384-385).

ومما لا شك فيه أن الموجات التضخمية قد أثرت على السلوك الاستهلاكي للأسر، حيث خفضت بعض الأسر إنفاقها على السلع الغذائية نتيجة لفقدان القوة الشرائية للدخل، وأسر أخرى غيرت من النمط الاستهلاكي بشراء الضروريات على حساب السلع الترفيهية، كما دفعت الطبقة الوسطى إلى التوسع في اعتماد حلول تمويلية بديلة للتعايش مع مستويات الأسعار الحالية، فأصبح هناك إقبال من الأسر المصرية على التمويل الاستهلاكي وشركات التقسيط، حيث يمثلان نسبة تخطت ٥٠٪ من المشتريات الاستهلاكية.

(بحساب الدخل بالدولار الطبقة الوسطى تتآكل في مصر ٥ نوفمبر ٢٠٢٣)

ومما سبق اتضح أن الطريقة التي يُغير بها التضخم سلوك المستهلك تعتمد على الظروف الاقتصادية ومدى شدة التضخم، ففي بعض الحالات قد تساعد هذه التغيرات السلوكية في التخفيف من آثار التضخم، مثل تغيير نمط الاستهلاك وترشيد الاستهلاك، وفي حالات أخرى تسهم في مزيد من الضغوط التضخمية.

ثالثًا: التضخم ومخاطر تآكل الطبقة الوسطى المصرية:

تعد الطبقة المتوسطة هي الأكثر طموحًا والأوسع تأثيرًا في المجتمع، فهي طاقة المجتمع الاقتصادية المتجددة حيث تمثل المصدر الأول لتمويل النفقات العامة من الضرائب والرسوم، فهي صاحبة الدخل المتجدد والإنفاق المرتفع، كما أنها لا تمثل عبئًا على موازنة الدولة في تحمل تكلفة الخدمات العامة والتعليمية والصحية، وكذلك برامج الرعاية الاجتماعية، فكل ذلك تقوم بتمويله من مصادرها الذاتية، فالطبقة المتوسطة هي الشريك الرئيس في بناء الدولة وصناعة التنمية، كما أنها تمثل القطاع الأكبر لسوق الاستثمارات المحلية (قطاع البورصة – القطاع العقاري– سوق الذهب)، كما أنها تمثل الركيزة الأساسية والممول الأول للمشروعات القومية مثل (السد العالي، وقناة السويس) بما لديها من مدخرات مالية، فالطبقة المتوسطة تتحمل عبء المسئولية الاجتماعية عن كاهل الدولة في دعم المؤسسات الخيرية والجمعيات الأهلية بما تقدمه من مساعدات مادية وعينية للطبقات الفقيرة والمعدمة (مرزوق، خطر تآكل الطبقة المتوسطة، ٢٠١٩).

وعندما بدأت الحكومة المصرية في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي مع بداية عام ٢٠١٦م، والتي اشتملت على قرارات من أهمها وأخطرها تحرير سعر صرف العملة المحلية في نوفمبر ٢٠١٦م، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة وتفعيل تحصيل الضريبة العقارية، ورفع الدعم عن عديد من السلع الأساسية كل ذلك أدى إلى زيادة الضغوط على كافة الطبقات الاجتماعية ولكن الأكثر تضررًا هي الطبقة المتوسطة، فهي ليست من الثراء لامتلاك أصول إنتاجية تولد أرباحًا منتظمة ولا هي من طبقة الفقراء المستفيدين

من برامج الدعم والحماية الاجتماعية التي تقدمها الدولة، فالطبقة المتوسطة باتت على مشارف أحزمة الفقر، ولم تستطع الحفاظ على المستوى المعيشي نفسه لعدم كفاية الدخل لتلبية احتياجاتها الأساسية، وعلى الرغم من إجراءات الحماية الاجتماعية التي نفذتها الدولة لمواجهة تداعيات سياسات الإصلاح الاقتصادي، إلا أنها لم تعد تواكب الزيادة المضطردة في الأسعار وارتفاع معدلات التضخم، مما ترتب على ذلك انزلاق الشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة إلى تحت خط الفقر (عبد المجيد، ٢٠٢٣: ص ٢٨).

إن الطبقة المتوسطة التي توصف بالقوة الناعمة في المجتمع والتي يتراوح دخلها ما بين (٥-١٠) آلاف جنيه قبل قرار التعويم عام ٢٠١٦م، فقدت أكثر من ٥٠٪ من إجمالي دخلها ورقيًا، وأدى ارتفاع أسعار السلع والخدمات التي تجاوزت ١٠٠٪ إلى تراجع قدرة الأسرة المصرية على تلبية احتياجاتها الأساسية على المستوى ذاته (الإصلاحات في مصر تقضي على الطبقة الوسطى، يونيو ٢٠١٨).

ففي ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة، أصبح الفقر يقترب من أفراد الطبقة المتوسطة في مصر ويدفعها لاتخاذ قرارات جذرية تؤثر من نمط حياتها وتغيره، ووفقًا لبيانات البنك الدولي، فإن ثلث سكان مصر البالغ عددهم ١٠٤ مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر، بينما الثلث الآخر معرضون لأن يصبحوا فقراء (الطبقة المتوسطة في مصر تندفع بسرعة نحو الفقر، ٢٠٢٣/١/١٨).

وفقًا لتقرير مؤسسة "فيتش سوليوشنز" الصادر في أكتوبر ٢٠٢٣م، فإن الأسر التي يزيد دخلها عن ٥٠٠٠ دولار سنويًا يمثلون ركيزة أساسية للطبقة، حيث كانت تمثل ما يتراوح ما بين ٣٣.٥٪ إلى ٣٩٪ من إجمالي عدد الأسر في الفترة ما بين ٢٠٢٠م إلى ٢٠٢٢م، وفقًا للتقرير سرعان ما تقلصت الطبقة الوسطى بالحسابات الدولارية لتتقلص إلى ١٢.١٪ في عام ٢٠٢٣م، وتلك التغيرات السريعة في توزيع الدخول في المجتمع المصري ترجع إلى الانخفاض في قيمة الجنيه مقابل ثبات الأجور أو ارتفاعها بمعدلات

ضئيلة، وبحساب متوسط الدخل المتاح للاستهلاك لأسر الطبقة المتوسطة يظهر انخفاض من ٥٠٠٠ دولار سنويًا في ٢٠٢١م إلى ٣٢٠٠ دولار سنويًا في ٢٠٢٣م.

(بحساب الدخل بالدولار، الطبقة الوسطى تتآكل في مصر، ٥ نوفمبر ٢٠٢٣).

وصرحت "كريستين لاغارد" المدير العام لصندوق النقد الدولي أن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تنفذه الحكومة المصرية بالتعاون مع الصندوق ترك آثارًا خطيرة على مختلف الشرائح المجتمعية في المجتمع المصري، ولكن التأثير الحقيقي كان أكثر حدة على الطبقة المتوسطة، فلم يكن لديها ما يمكنها من التحوط ضد الانخفاض الذي كان متوقعًا في قيمة الجنيه المصري، ومعظم أفراد تلك الطبقة من الموظفين في القطاع العام والخاص لا يملكون سوى رواتبهم إلى جانب مدخراتهم التي فقدت أكثر من نصف قيمتها الحقيقية، الأمر الذي تسبب في انزلاق نسبة كبيرة من أبناء الطبقة الوسطى إلى أسفل لتصبح شريحتهم الدنيا من الفقراء، وشريحتهم الوسطى في أدنى هذه الطبقة، وشريحتهم العليا أو أوسطها، أما بعض المحسوبين على الطبقة العليا ففقدوا كثيرًا من امتيازاتهم ومواقعهم وأصبحوا من أبناء الطبقة الوسطى.

وحسب بيانات بنك كريدي سويس، شهدت مصر أكبر تراجع للطبقة الوسطى على مستوى العالم منذ بداية الألفية حتى العام الماضي، نتيجة للإجراءات التقشفية التي تتبناها الحكومة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث تقلصت نسبة الطبقة الوسطى في مصر إلى أكثر من ٤٨٪، لتتراجع أعدادها من ٥.٧ مليون شخص بالغ عام ٢٠٠٠ إلى ٢.٩ مليون عام ٢٠١٧م، حيث يمثلون الآن ٥٪ فقط من إجمالي البالغين (الطبقة الوسطى تدفع الثمن: خطة الإصلاح من خلال الغلاء وارتفاع التضخم، ٢ نوفمبر ٢٠١٧).

وعن التداعيات الاجتماعية المترتبة على تآكل الطبقة الوسطى يمكن تحديدها في النقاط التالية:

- تراجع القوة الشرائية للطبقة المتوسطة بوصفها أكثر الفئات استهلاكًا مما صاحب ذلك تقلص الوفورات الموجهة إلى الادخار والاستثمار مما كان له تأثيرات سلبية خطيرة في معدل النمو الاقتصادي بسبب انخفاض الطلب وانخفاض حجم الإنتاج الكلي، وهو ما أدى إلى الدخول في حالة من الركود الاقتصادي.
- تراجع قدرة الطبقة المتوسطة على الإنفاق لتعليم أبنائها بالقدر المرضي، فمع ارتفاع معدلات التضخم اضطرت بعض أبناء الطبقة الوسطى إلى سحب أبنائهم من التعليم الخاص إلى الحكومي.
- تصدع القيم الإيجابية المرتبطة بالعمل، فالطبقة الوسطى في أي مجتمع تحافظ على تلك القيم وتغذيها وتنشرها، وتقدم نماذج أو أمثلة ناجحة، وتشجع أبناء الطبقة الفقيرة على التمسك بها، لكن في ظل الضغوط الحياتية الراهنة تتلاشى تلك القيم.
- فقدان التماسك الاجتماعي؛ فالطبقة الوسطى هي واسطة العقد في المجتمع، حيث تكبح بنعومة الآثار الضارة لطبقة الأغنياء، وتسحب الطبقة الفقيرة إلى الاستقرار النسبي، ولكن هذا الدور للطبقة الوسطى يختفي حال تآكلها وانهيارها.
- عجز الطبقة الوسطى عن تقديم الدعم المادي والمعنوي للفقراء، مثلما تعودت من قبل؛ نظرًا للضغوط الاقتصادية التي تواجهها، والتي أثرت في إمكانياتها على الاستمرار في أداء هذه المهمة الاجتماعية والإنسانية النبيلة.
- استمرار نزيف العقول وهجرة الكفاءات من أبناء الطبقة الوسطى ممن يتلقون تعليمًا متميزًا، حيث يسعون دائمًا إلى الهجرة للبحث عن فرص عمل تعوض أسرهم عن الإنفاق على تعليمهم وتضمن لهم مستقبلًا أفضل.

- تزعزع الانتماء لدى الفقير الذي لا يجد مبررًا لأي وهن يصيب علاقته بمجتمع لا يوفر له حياة كريمة، والمترف على يقين دائم أن هناك فرصًا مفتوحة له للوجود والتمدد، أما أبناء الطبقة الوسطى الواقفون عند حد الكفاية فلا يجدون أي مبرر لزعزعة روابطهم ببلادهم، فقرًا أو عوزًا، سيقوا إلى التراجع، ولو تدريجيًا، عن هذا اليقين.

(حسن، عواقب تآكل الطبقة الوسطى المصرية وانهيارها، ٢٠٢٣/٩/٣٠م)

المبحث الخامس: المخاطر الاجتماعية التي تتعرض لها الأسر من تداعيات الموجات التضخمية الراهنة:

للتضخم تداعيات اقتصادية واجتماعية بالغة الخطورة واجهتها الأسر المصرية، وتتحدد ملامحها في عجز فئات معينة في المجتمع من تحقيق المستويات الدنيا من الاحتياجات الأساسية للعيش، مما يترتب عليه زعزعة استقرار الأسر واعتلال صحة أفرادها النفسية، فالضغوط الاقتصادية وضيق العيش خلقت أجواءً اجتماعية أسرية يشوبها التوتر والقلق والإحساس بالإحباط واليأس والخوف من المستقبل.

(عطيان، ٢٠٠٨: ص ٥)

ويتساءل أحمد زايد عن مدى شعور الإنسان المعاصر بالأمن؟، بمعنى آخر إلى أي مدى تتقلص لديه مشاعر الخوف ووخذات الحرمان؟، فنجد الإنسان المعاصر لم يتحرر من الخوف والحرمان، فلا تزال العولمة تفعل فعلها في تفكيك الثقافات المحلية، وتأجيج حالة الانفلات أو حالة عدم اليقين.

(زايد، ٢٠٢١: ص ٣٨)

وتعد حالة الخطر الفائق التي طرحها "أولريش بك" متطابقة إلى حد كبير مع المخاطر الاجتماعية التي طالت عديدًا من الأسر المصرية محدودة الدخل، نتيجة للضغوط التضخمية والظروف المعيشية الصعبة، يصبح الخوف واليأس حالة مسيطرة

على تلك الشريحة العريضة في المجتمع لعدم قدرتهم على تأمين الحد الأدنى اللازم والضروري للعيش لهم ولأبنائهم، وانعدام الأمن الغذائي، وكلما زادت حدة الضغوط والأزمات المادية، تفاقمت المخاطر الاجتماعية، ويتحول الأمر من مجرد توتر واضطراب نفسي إلى عنف وإيذاء أسري بكافة أشكاله، ويتطور ليصل إلى ارتكاب الجرائم الأسرية.

وبرصد المخاطر الاجتماعية الناتجة عن تداعيات الضغوط التضخمية وتأثيرها في الأسر المصرية، اتضح ما يلي:

١) **ارتفاع معدلات الطلاق:** رصد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء زيادة خطيرة في معدلات الطلاق في مصر خلال عام ٢٠٢٢م، حيث سجلت ارتفاعًا وصل إلى 269 ألف حالة و8 حالات، أما في عام ٢٠٢١م فقد سجلت 254 ألف و777حالة، في مقابل عدد حالات الطلاق المسجلة في عام ٢٠٢٠م، والتي بلغت ٢٢٢ ألفًا و39 حالة، بزيادة نسبتها بلغت ١٤.٧٪ سنويًا، وأشار التقرير إلى أن الأرقام تعني وقوع حالة طلاق كل دقيقتين، و٢٨ حالة طلاق كل ساعة، وأكثر من ٢٠ ألف حالة طلاق في الشهر، ووفقًا للبيانات المعلنة، فإن نسبة ١٢٪ من حالات الطلاق تتم في السنة الأولى من الزواج، و٩٪ في السنة الثانية.

(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، عدد حالات الطلاق التي تمت خلال الأعوام من ٢٠١٠-٢٠٢٢).

لقد سجل المركز القومي للبحوث الاجتماعية ارتفاع أعداد حالات الطلاق الناتجة عن الزواج العرفي، حيث رصد ٤٨٠٠ حالة شهريًا و١٦٠ حالة يوميًا، وأكد المركز أن الصعوبات المعيشية التي تمر بها مصر في الوقت الراهن والناتجة عن تداعيات سياسات الإصلاح الاقتصادي تقف وراء ارتفاع معدلات الطلاق، فقلّة الدخل، وزيادة الأعباء المالية، وعدم القدرة على الالتزام بالإنفاق والوفاء باحتياجات الأسرة تتسبب في المشاحنات

والخلافات الأسرية التي تنتهي بالطلاق، بالإضافة إلى ما ورد في الإحصاءات من تنامي ظاهرة العنوسة والزواج السري والعرفي والشذوذ الجنسي والإدمان (أحمد، ٢٠١٩: ص١).

٢) **ارتفاع معدلات الانتحار**: يعد الانتحار ظاهرة اجتماعية ومشكلة نفسية تجعل شخصًا ما يزهق روحه بنفسه، بسبب عجزه عن مواجهة الواقع أو لفشل شخصي في التصدي للمشكلات الطارئة، أو يأس لعدم القدرة على التكيف مع الظروف المستجدة أو الطارئة، فيصبح الإنسان عاجزًا عن الاستبصار بحلول المشاكل التي تنتابه فيشعر باليأس والضياع وفقدان الأمل في المستقبل، وانعدام الغاية والهدف والشعور بالضياع، وعدم الجدوى من استمرار الحياة، فلا يرى أملًا في النجاح إلا بالموت حيث يعده المخرج الوحيد لمأزقه (أحمد، ٢٠١٩: ص ٤-٦).

وقد شهدت مصر في الفترة الأخيرة تزايد حالات الانتحار، ولكن لا توجد إحصائية دقيقة بشأن تلك الظاهرة الخطيرة، ووفقًا لما تم رصده، أظهرت إحصائية صادرة عن مكتب النائب العام أن مصر شهدت (٢٥٨٤) حالة انتحار خلال عام ٢٠٢١، وأوضحت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أنه على مدار السنوات الثلاثة الماضية، كانت أكثر الفئات العمرية انتحارًا هم الشباب، بخاصة من منهم في العقد الثاني والثالث من حياتهم، وخلال الفترة الماضية، تزايدت تكرار حالات الانتحار في مصر بوسائل متعددة، إما بتناول حبوب الغلال السامة، وإما بإلقاء البعض لأنفسهم من الطوابق العليا، أو إلقاء أنفسهم أمام عجلات القطار والمترو، وآخرون تخلصوا من حياتهم بالشنق أو الغرق في النيل.

(2584 حالة انتحار في عام واحد بمصر والأزهر يكشف الأسباب، ٢١ ديسمبر، ٢٠٢٢)

إن دوافع الانتحار متعددة ومتشابكة، يأتي في مقدمتها الضغوط الاقتصادية والمعيشية للفرد، وما يترتب عليها من مشكلات أسرية وعاطفية ونفسية، بالإضافة إلى الخواء الديني والثقافي لدى كثيرين.

(البرعي، المؤسسة العربية لدعم المجتمع المدني وحقوق الإنسان: ٢٠٢٣).

٣) **العنف الأسري والخلافات الزوجية:** يقصد بالعنف الأسري كل عنف يقع في سياق العائلة بما له من سلطة أو نفوذ أو ولاية، ويُصنف العنف الأسري بوصفه أحد أنماط السلوك العدواني الناتج عن وجود قوى غير متكافئة بين طرفين مرتبطين في علاقة، ينجم عنه أضرار جسدية أو نفسية أو إيذاء لفظي أو بدني (أحمد، ٢٠١٩: ص ١٨).

ويعد العنف أحد السلوكيات السلبية للتفاعل الإنساني، فهو ظاهرة مركبة متعددة المسببات، ذات تأثير في كافة المجالات في الحياة، وتعد الأسرة مجالًا من مجالات التناقض، فعلى الرغم من كونها محيطًا للعواطف المتبادلة إلا أنها تكون مركزًا للعنف في أحيان أخرى، ويشكل العنف الأسري خطورة كبيرة على حياة الفرد والمجتمع، وتتعدد أشكاله بتعدد الأطراف المكونة للعلاقات الأسرية، والأبناء داخل الأسرة التي تتسم بالعنف هم الأكثر تضررًا لما لها من انعكاسات سلبية على سلوكيات الأبناء، الأمر الذي يترتب عليه أن يصبحوا أفرادًا من جانحين للعنف في المجتمع؛ نظرًا لفقدانهم الجو الأسري الذي يلبي حاجاتهم النفسية والعاطفية والمادية والاجتماعية (أبو شامة، ٢٠٢٤: ص ٢٤).

٤) **الجرائم الأسرية:** تعرض المجتمع المصري خلال السنوات القليلة الماضية لعدة هزات اقتصادية أفقدت كثيرًا من المواطنين القدرة على التكيف معها، فكان من الطبيعي أن تؤدي هذه الأزمات المتتالية إلى تفاقم معدلات الجريمة بشكل عام والجرائم الأسرية بشكل خاص، والجدير بالإشارة إلى أن هناك تحولًا خطيرًا في ملامح العنف الأسري، حيث أصبحت جرائم القتل العائلي أحد أشكال العنف الأسري، وكشفت دراسة حديثة إلى أن ٦٣٪ من الجرائم أصبحت تُرتكب داخل نطاق الأسرة، فالجرائم الأسرية في الآونة الأخيرة انتشرت بشكل مخيف وأصبحت بشعة ولم يعتدها المجتمع المصري من قبل، فنجد أبًا يذبح أبناءه، وآخر يقتل زوجته ويقضي على أسرته بالكامل لغلاء

المعيشة، وابن يقتل أمه، وكشفت الدراسات المعنية بالدوافع الاجتماعية والاقتصادية لجرائم القتل العائلي في الأسر المصرية أنها تمثل من ربع إلى ثلث إجمالي جرائم القتل

(أحمد، ٢٠١٩: ص٢)

وقد لعبت العوامل الاقتصادية دورًا مؤثرًا في هذا التحول بسبب الفقر والبطالة وانخفاض مستوى الدخل وارتفاع الأسعار مقابل ثبات الدخل، فمن المتوقع تكرار مثل تلك الجرائم وربما تكون أكثر قسوة وبشاعة كلما ازدادت الضغوط الاقتصادية.

٥) **التفكك الأسري والانحراف الأخلاقي:** تهدد الأوضاع الاقتصادية المتردية بمزيد من التفكك الأسري، فمع عدم كفاية الدخل يضطر كثير من الأزواج إلى الهجرة بحثًا عن عمل ودخل يكفِي به احتياجات أسرته، وآخرون يهجرون أسرهم ويتخلون عن مسئولياتهم، وبالتالي ترتفع نسب الطلاق والمرأة المعيلة، فتزداد نسبة تسرب الأطفال من التعليم وعمالة الأطفال، وتزداد جرائم التحرش والاغتصاب لعجز الشباب عن تدبير تكاليف الزواج، ولجوء بعض أفراد الأسرة إلى الإدمان بوصفه وسيلة للهروب من الواقع المؤلم، كل هذه العوامل تؤدي إلى ارتكاب مزيد من الجرائم الأسرية والمجتمعية التي تهدد أمن المجتمع واستقراره، فالأحوال الأسرية المشحونة بالتوتر والصراع تكون بيئة مهيأة للإصابة بالأمراض النفسية والسلوكية للأبناء، وتخرج للمجتمع أجيالًا متأهبة لارتكاب مزيد من العنف والجريمة والانحراف.

(الجرائم الأسرية... كيف يهدد الاقتصاد تماسك المجتمع المصري؟ ٢٠١٨/٧/٨: ص ٣).

٦) **انحرافات أخلاقية وأشكال جديدة للإتجار بالبشر:** طفت على السطح مؤخرًا بسبب الفقر والأزمات الاقتصادية الراهنة ظاهرة جديدة وهي ظاهرة الإتجار عبر (التيك توك)، وهي تنضم لجرائم الإتجار بالبشر، حيث يتم استخدام مواقع الإنترنت من قبل الفتيات خاصة القاصرات للظهور بهدف الاستعراض الجنسي

لتحقيق منفعة مالية، حيث يقوم مستخدمو هذا التطبيق بنشر أعمال منافية للآداب العامة وبرامج خالية من المحتوى والمضمون سعيًا وراء تحقيق أعلى نسبة من المشاهدات، وذلك على حساب القيم المجتمعية والعرف والتقاليد (تيك توك، سموم تكنولوجية تضرب القيم المجتمعية، ٢٠٢٣).

المبحث السادس: جهود الحكومة المصرية لمواجهة آليات الحماية الاجتماعية وإجراءاتاها:

تعد مصر واحدة من الدول التي تولي اهتمامًا كبيرًا بقضية تخفيض الأسعار وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين لضمان حياة كريمة وتحقيق التوازن الاقتصادي، وتعزز الحكومة المصرية جهودها في هذا الصدد من خلال تنفيذ مبادرات لتخفيض الأسعار وتقديم الدعم للمواطنين في مختلف القطاعات الحيوية، وتتعاون الحكومة مع الجهات المعنية للتحكم في التضخم ومراقبة الأسعار، وتنظيم السوق لضمان توفير المواد الأساسية بأسعار تتناسب مع دخول المواطنين (حمدي، ٢٠٢٣: ص١).

وتتبنى الدولة مجموعة من السياسات التي تؤثر في الطلب الكلي بهدف التخفيف من حدة الموجات التضخمية الحالية، وتتضمن ما يلي:

١) السياسة النقدية:

يقصد بالسياسة النقدية مجموعة التدابير التي تتبناها البنوك المركزية للتأثير في مستويات السيولة والائتمان الممنوح من البنوك؛ لضمان تحقيق الاستقرار السعري وتحفيز التشغيل والنمو الاقتصادي، **وذلك من خلال:**

- رفع معدلات الفائدة للتقليل من الائتمان الممنوح، وبالتالي تنخفض مستويات الطلب الكلي بهدف احتواء معدل التضخم.

- رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي التي تتمثل في كمية الأموال التي يجب على البنوك الاحتفاظ بها في حساباتها لدى البنك المركزي، مما يؤدي إلى انخفاض قدرة البنوك على منح الائتمان، ومن ثم انخفاض الطلب على السلع والخدمات، وتراجع الأسعار، وانخفاض معدل التضخم.
- يلجأ البنك المركزي إلى معالجة التضخم من خلال عمليات السوق المفتوحة التي يقوم من خلالها ببيع الأوراق المالية وشرائها، وهو ما يؤدي إلى سحب السيولة الزائدة من السوق، وانخفاض الطلب الكلي والتضخم.

٢) السياسة المالية:

يقصد بالسياسة المالية مجموعة من الأدوات المستخدمة من قبل الدولة ولها تأثير في النشاط الاقتصادي بهدف زيادة الناتج القومي، ورفع مستوى دخل الفرد في المجتمع وتحسينه، وذلك **من خلال:**

- تقوم الدولة باحتواء الضغوط التضخمية عن طريق زيادة حجم الضرائب، مما يؤدي إلى استقطاع جزء من دخل الأفراد، وهو ما ينعكس على انخفاض الطلب وانخفاض الأسعار وتراجع التضخم.
- تقوم الحكومة بتقليص الإنفاق الحكومي بخاصة الإنفاق الاستهلاكي الذي يؤدي بدوره إلى خفض الطلب وتراجع معدل التضخم (طه، ٢٠٢١: ص٢٧-٢٨).

<u>وعن إجراءات الحكومة المصرية لمواجهة ارتفاع الأسعار من بداية عام ٢٠٢٢</u>

تتبنى الحكومة عديدًا من الإجراءات لتخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين في مواجهة الضغوط التضخمية، وقد تم رصد إجراءات اتخذتها الحكومة لتعزيز الحماية الاجتماعية، والحد من التداعيات السلبية لارتفاع الأسعار **من خلال:**

- شرعت الحكومة المصرية في تنفيذ خطة لرفع مستويات كافة المخزون من السلع الاستراتيجية وتعزيز الكميات المطروحة من السلع الاستهلاكية في الأسواق، وذلك

من خلال ركيزتين أساسيتين: هما تسريع إطلاق مشروعات قومية للإنتاج الزراعي والحيواني، والبحث عن بدائل لاستيراد السلع الغذائية الاستراتيجية، ولا سيما القمح من خلال زيادة الإنتاج المحلي.

- إنشاء أول بورصة صناعية في مصر، تسهم في تخفيض سعر المنتج النهائي للمستهلك، وتم بدء أول تداول للسلع في البورصة الصناعية لسلعة القمح، كما تم زيادة عدد الصوامع لتبلغ ٧٤ صومعة في عام ٢٠٢٢م، في مقابل ٤٠ صومعة في عام ٢٠٢٤م، بالإضافة إلى زيادة السعة التخزينية للقمح لتبلغ نحو ٣.٥ مليون طن بزيادة نحو ١٢٪ (حمدي، ٢٠٢٣: ص٣).
- تخفيف الضغط على موارد النقد الأجنبي عن طريق فرض قيود على الواردات لا سيما السلع الكمالية والتركيز على فتح الاعتمادات المستندة على واردات قطاع الصناعة والإنتاج، من سلع وسيطة ومواد خام.
- تعزيز دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية، حيث أعلنت الحكومة المصرية عدة خطوات من أهمها: إطلاق مبادرة لدعم الصناعة الوطنية، وعرض حصص من شركات مملوكة للدولة في البورصة المصرية قبل نهاية عام ٢٠٢٢م، وتعزيز دور القطاع الخاص من خلال توزيع القاعدة الصناعية للصناعات الكبرى والمتوسطة، وتكليف الحكومة بعرض رؤية متكاملة للنهوض بالبورصة حيث تهدف تلك الخطوات إلى معالجة حالة التدهور الذي شهده الاقتصاد المصري وكبح جماح التضخم ليصل إلى المعدل المستهدف (عبد السلام، ٢٠٢٣: ص٧-٨).
- زيادة منافذ بيع السلع بأسعار مخفضة: حيث أطلقت وزارة الداخلية مبادرة "كلنا واحد" في ٢٠١٨/٦/٣٠م، بالتعاون مع عدد من السلاسل التجارية الكبرى لعرض السلع الأساسية بأسعار مخفضة عن مثيلتها في الأسواق بنسبة تتراوح من ٢٠-٣٠٪ وبجودة عالية، وذلك للتخفيف ورفع المعاناة عن كاهل المواطنين ولمواجهة غلاء

الأسعار واحتكار التجار للسوق السوداء، وذلك تزامنًا مع تكثيف الحملات التموينية لمواجهة جرائم الغش التجاري ولضبط الأسعار.

(الهيئة العامة للاستعلامات، مبادرة كلنا واحد، ١٥ ديسمبر ٢٠٢٣)

أما عن إجراءات الحماية الاجتماعية للحد من آثار ارتفاع معدلات التضخم:

أعلن رئيس الجمهورية الرئيس/ عبد الفتاح السيسي حزمة قرارات للحماية الاجتماعية؛ لتخفيف الأعباء المعيشية عن كاهل المواطنين والاحتواء أكبر قدر من تداعيات الأزمات الاقتصادية العالمية والتقليل من تأثيراتها الداخلية، بقيمة ١٨٠ مليار جنيه، وذلك اعتبارًا من شهر مارس ٢٠٢٤، **وتتضمن ما يلي:**

- زيادة أجور العاملين بالدولة والهيئات الاقتصادية بحد أدنى ما بين ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ جنيه وفق الدرجة الوظيفية، بالإضافة إلى رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة ٥٠٪ ليصل إلى ٦٠٠٠ جنيه شهريًا.
- زيادة المعاشات ١٥٪ لـ ١٣ مليون مواطن بتكلفة إجمالية ٧٤ مليار جنيه.
- زيادة معاشات تكافل وكرامة ١٥٪ بتكلفة ٥.٥ مليار جنيه لتصبح الزيادة خلال سنة ٥٥٪ من قيمة المعاش، وتخصيص ٤١ مليار جنيه لمعاشات تكافل وكرامة في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥.
- رفع حد الإعفاء الضريبي لكل العاملين في الدولة بالحكومة والقطاعين العام والخاص بنسبة ٣٣٪ من (٤٥ ألف جنيه إلى ٦٠ ألف جنيه).
- علاوات دورية للمخاطبين بقانون الخدمة بنسبة ١٠٪ من الأجر الوظيفي، و١٥٪ من الأجر الأساسي لغير المخاطبين، وبحد أدنى ١٥٠ جنيهًا وبتكلفة إجمالية ١١ مليار جنيه.
- حافز إضافي يبدأ من ٥٠٠ جنيه للدرجة السادسة، ويزيد بقيمة ٥٠ جنيهًا لكل درجة ليصل إلى ٩٠٠ جنيه للدرجة الممتازة بتكلفة ٣٧.٥ مليار جنيه.

- تخصيص ٦ مليارات جنيه لتعيين ١٢٠ ألفًا من أعضاء المهن الطبية والمعلمين والعاملين بالجهات الإدارية الأخرى.
- زيادة إضافية للأطباء والتمريض وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات بقيمة ١٥ مليار جنيه، وتخصيص ٨.١ مليار جنيه لإقرار زيادة إضافية لأجور المعلمين بالتعليم قبل الجامعي تتراوح من ٣٢٥ جنيهًا إلى ٤٧٥ جنيهًا.

(أكبر حزمة حماية اجتماعية... الرئيس يصدر قرارات للتخفيف عن المواطنين، ٤ فبراير ٢٠٢٤)

والسؤال المطروح الآن: هل إجراءات الحماية الاجتماعية التي طرحتها الحكومة المصرية لتخفيف أعباء التضخم عن كاهل المواطنين من ذوي الدخل الثابت المحدود، والتي تضم شريحة كبيرة من الأسر المصرية قادرة على تحقيق النتائج المرجوة؟، أم ما زال المصريون يعانون من ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية وضيق المستوى المعيشي؟، وسوف تجيب الباحثة عن هذا التساؤل من خلال الدراسة الميدانية.

نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها:

أولًا: البيانات الأولية:

م	السن		الحالة الاجتماعية	المستوى التعليمي		المهنة		متوسط دخل الأسرة	عدد أفراد الأسرة	السكن	القائم بالإنفاق على الأسرة
	الزوج	الزوجة		الزوج	الزوجة	الزوج	الزوجة				
١	٤٦	٣٢	متزوج	دكتوراه	دكتوراه	أستاذ جامعي	مدرس بالجامعة	٢٣٠٠٠	٥	إيجار (٤٠٠٠شهريًا)	الزوج
٢	٤٣	٤٠	متزوج	بكالوريوس صيدلة	بكالوريوس هندسة	أستاذ بكلية صيدلة جامعة المنصورة	ربة منزل	٢٠٠٠٠	٤	إيجار (٣٠٠٠شهريًا)	الزوج
٣	٥٦	٥٤	متزوج	بكالوريوس تربية	كلية تجارة	أعمال حرة	وكيلة مدرسة	١٥٠٠٠	٤	إيجار (٢٥٠٠شهريًا)	الزوجة والزوج
٤	٤٧	٤٥	متزوج	متوسط	كلية تربية	تاجر أدوات مكتبية	ربة منزل	١٥٠٠٠	٦	ملك	الزوج
٥	٥٧	٤٨	متزوج	مهندس بحري	حقوق	مشروع تجاري	ربة منزل	٢٠٠٠٠	٤	ملك	الزوج
٦	٥٥	٤٥	متزوج	مؤهل عالٍ	مؤهل عالٍ	مدرس لغة إنجليزية	مدرسة رياضة	١٥٠٠٠	٤	ملك	الزوجة
٧	٣٩	٣٨	متزوج	مؤهل عالٍ	مؤهل عالٍ	دكتور بكلية طب أسنان	دكتورة صيدلانية	١٨٠٠٠	٤	إيجار (٣٥٠٠شهريًا)	الزوج والزوجة

م	السن		الحالة الاجتماعية	المستوى التعليمي		المهنة		متوسط دخل الأسرة	عدد أفراد الأسرة	السكن	القائم بالإنفاق على الأسرة
	الزوج	الزوجة		الزوج	الزوجة	الزوج	الزوجة				
٨	–	٥٣	أرمل	مؤهل عالٍ	مؤهل عالٍ	دكتور بكلية طب أسنان	أخصائية اجتماعية	٧٠٠٠	٤	ملك	الزوجة
٩	٤٥	٤٢	متزوج	متوسط	مؤهل عالٍ	عمل حر (محل صناعة ستائر)	ربة منزل	٢٢٠٠٠	٧	ملك	الزوج
١٠	٣٩	٣٤	متزوج	بكالوريوس خدمة اجتماعية	مؤهل عالٍ	مشروع (مغسلة سجاد)	دكتورة بيطرية	٩٠٠٠	٣	ملك	الزوج
١١	٥٣	٤٨	متزوج	مؤهل عالٍ	مؤهل عالٍ	باحث قانوني بمجلس الدولة	أخصائية نفسية	٢٠٠٠٠	٤	ملك	الزوج
١٢	٤٢	٣٥	متزوج	دكتوراه	دكتوراه	أ.د كلية تربية	مدرس بكلية تربية	٢٥٠٠٠	٥	ملك	الزوج
١٣	٥٢	٤٦	متزوجة	بكالوريوس علوم	تربية شعبة رياض أطفال	مدرس	مدرسة	١٣٠٠٠	٥	ملك	الزوج
١٤	–	٥٩	أرمل	بكالوريوس تجارة	معهد فني تجاري	مفتش تموين	إدارية بمدرسة	٩٠٠٠	٣	ملك	الزوجة

م	السن		الحالة الاجتماعية	المستوى التعليمي		المهنة		متوسط دخل الأسرة	عدد أفراد الأسرة	السكن	القائم بالإنفاق على الأسرة
	الزوج	الزوجة		الزوج	الزوجة	الزوج	الزوجة				
١٥	–	٤٩	أرملة	متوسط	متوسط	موظف بالصحة (معاش)	ربة منزل	٥٠٠٠	٢	ملك	الزوجة
١٦	٦١	٥٣	متزوج	متوسط	عالي	على المعاش	مدرسة اقتصاد منزلي	٧٠٠٠	٤	إيجار (٢٠٠٠شهريًا)	الزوج
١٧	٣٤	٢٨	متزوج	ليسانس حقوق	بكالوريوس تجارة	محاسب	ربة منزل	١٤٠٠٠	٢	إيجار (٣٥٠٠شهريًا)	الزوج والزوجة
١٨	٤٩	٤٤	متزوج	عالي	متوسط	محاسب	ربة منزل	٨٠٠٠	٦	ملك	الزوج
١٩	٦٥	٥٨	متزوج	مؤهل عالٍ	مؤهل عالٍ	مدير الشئون المالية والإدارية بإستاد المنصورة	مديرة مدرسة النور للمكفوفين	١٥٠٠٠	٦	إيجار (١٨٠٠شهريًا)	الزوج
٢٠	٤٩	٤٤	متزوج	عالٍ	عالٍ	موظف بشركة الكهرباء	ربة منزل	١٠٠٠٠	٥	ملك	الزوجة
٢١	٦٥	٥٢	متزوج	عالٍ	عالٍ	مدرس أزهري (معاش)	مدرسة اقتصاد منزلي	١٠٠٠٠	٤	ملك	الزوج والزوجة
٢٢	٤٦	٣٨	متزوج	عالٍ	عالٍ	عقيد بالجيش	دكتورة صيدلانية بالجامعة	١٨٠٠٠	٢	ملك	الزوج

م	السن		الحالة الاجتماعية	المستوى التعليمي		المهنة		متوسط دخل الأسرة	عدد أفراد الأسرة	السكن	القائم بالإنفاق على الأسرة
	الزوج	الزوجة		الزوج	الزوجة	الزوج	الزوجة				
٢٣	–	٥٦	مطلقة	عالٍ	عالٍ	مهندس	أستاذة جامعية	١٥٠٠٠	٣	ملك	الزوجة
٢٤	٨٠	٧٢	متزوج	دكتوراه	دكتوراه	أستاذ متفرغ بكلية زراعة قسم اقتصاد زراعي	أستاذة جامعية	٢٠٠٠٠	٥	ملك	الزوج
٢٥	٤٦	٣٢	متزوج	دكتوراه	دكتوراه	أستاذ جامعي	مدرس بكلية تجارة	٢٥٠٠٠	٤	ملك	الزوج

فيما يتعلق بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية لعينة الدراسة:

- **تراوحت الفئة العمرية لعينة الدراسة:** ما بين 32 إلى 80 عامًا، وهي المرحلة العمرية التي تتميز بتحمل المسئولية؛ نتيجة لتكوين حياة أسرية وأبناء لهم عديد من المتطلبات والاحتياجات الأساسية التي لا يمكن تجاهلها، ولذلك فتلك المرحلة العمرية هي الأكثر احتكاكًا بالواقع الاجتماعي ومعايشة مشكلاته؛ لأنها في وضع المسئولية الاجتماعية، و**غالبية عينة الدراسة من المتزوجين** من أرباب الأسر ونسبة ضئيلة جدًا من الأرامل وهم الحالات (8، و14، و 15)، والحالة (23) مطلقة، فيصبح عليهن ضغط نفسي ومادي نتيجة لتحملهن مسئولية إعانة الأسرة بمفردهن.

- **من حيث الحالة التعليمية لأفراد العينة (الزوج والزوجة):** يحملون شهادات عليا ونسبة قليلة يحملون شهادات متوسطة، وارتفاع المستوى التعليمي للحالات وتنوع التخصصات التعليمية، فغالبية الحالات حاصلة على مؤهل عالٍ من خريجي كليات التربية وحقوق وتجارة وزراعة وهندسة وطب، ومنهم ثماني حالات من الحاصلين على الدكتوراه، وأربع حالات فقط تعليم متوسط، معهد فني تجاري ومعهد صحي ودبلومات.
- **أما الحالة المهنية لعينة الدراسة:** فلقد حرصت الباحثة على التنوع في الاختيار، وأغلب المهن تنحصر في الأعمال الذهنية، مثل: أستاذ جامعي، وطبيب بشري، ومدرس، ومهندس، ومحامٍ، ومحاسب، ومديرة مدرسة، وضابط، وصيدلي، وهناك فئة أخرى من الحالات تعمل في المهن الحرة مثل (مطبعة، ومحل لبيع الملابس، وورشة لصناعة الستائر، ومغسلة)، وتلك الحالات على الرغم من أنها لا تعمل بالقطاع العام أو الخاص وتمتلك مشروعات خاصة خدمية أو حرفية، إلا أنه من الملاحظ أنهم حاصلون على مؤهلات عليا، وفضلوا العمل الحر عن الحكومي، كما اتضح من رصد الحالات أن غالبية الزوجات في عينة الدراسة تعملن: ويرجع ذلك إلى عدم كفاية دخل الزوج للاحتياجات والمتطلبات الضرورية للمعيشة، حيث تشارك الزوجة بدخلها في مصاريف البيت، ونسبة ضئيلة جدًا من ربات البيوت.
- **وفيما يتعلق بعدد أفراد الأسر في (عينة الدراسة):** نجد أن غالبية الحالات تتراوح أعداد أفرادها من ثلاثة إلى خمسة أفراد، والتزام الأسر بإنجاب طفلين أو ثلاثة فقط، ويرجع ذلك إلى المستوى الثقافي السائد بين الأسر ووعيهم بأن الأبناء مسئولية اجتماعية واقتصادية لا بد أن يتملكوا القدرة على تحملها، بخاصة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، وعدد قليل من الحالات (3 حالات) لديهم أربعة أبناء، و(حالة واحدة) لديها خمسة أبناء، حيث يرون أن الأبناء سند وعون للأسر في المستقبل،

وترى الباحثة أن هناك ارتباطًا بين نوع المهنة وعدد أفراد الأسر، فأصحاب المهن الحرة لديهم رغبة قوية في إنجاب أكبر عدد من الأبناء ليتحملوا المسئولية في استمرارية النشاط ولتأمين مستقبلهم.

- **وفيما يتعلق بالدخل الشهري للأسر:** نجد أن غالبية الحالات يتراوح مستوى الدخل من (7 آلاف جنيه إلى25 ألف) تقريبًا، وذلك وفقًا لتقدير الحالات، ويمثل إجمالي الدخل كلٌ من راتب الزوج والزوجة، وتلك الفئة تضم أساتذة الجامعة والأطباء والصيادلة وأصحاب المهن الحرة، أما موظفو الحكومة في القطاع العام والخاص فتتراوح دخولهم ما بين (5 آلاف حتى ألف 14 جنيهًا)، وعلى الرغم من قلة الدخل في القطاع الحكومي وعدم كفايته لمتطلبات الحياة إلا أنهم يتمسكون بالعمل في الحكومة لما يمثله ذلك من أمان بالنسبة إليهم، وعلى الرغم من التفاوت في الدخل إلا أن السمة الغالبة لتلك الفئة المجتمعية هو ثبات الدخل إلى حد كبير ما عدا أصحاب المهن الحرة، فالدخل متغير إلى حدٍ ما.
- **وفيما يتعلق بالسكن:** تتساوى العينة بين من يسكنون في سكن ملك وبين من يقيم في سكن إيجار، وترى الباحثة أن ذلك يرتبط إلى حد كبير بالفئة العمرية، فالحالات التي تتجاوز الخمسين من عمرها استطاعت أن تقتني مسكنًا خاصًا بها، أما الفئة العمرية في الثلاثينيات والأربعينيات يسكنون بالإيجار حيث ليس لديهم الإمكانات المادية لشراء سكن على الرغم من ارتفاع قيمة الإيجار الشهري الذي يستحوذ على 30% من الدخل الشهري، والذي زاد بنسبة مضاعفة في الفترة الأخيرة.

ويتضح من خلال البيانات الأساسية لعينة البحث تطابق المعايير والمؤشرات المحددة لتلك الطبقة المتمثلة في (التعليم والدخل والمهنة) مع المعايير المحددة لمفهوم الطبقة المتوسطة إجرائيًا، فهي تتألف من الموظفين التي تتشكل دخولهم من العمل بالقطاع الحكومي وقطاع الأعمال العام والخاص، وتضم أيضًا الذين يعملون لحسابهم

في مشروعات صغيرة، وأهم ما يميز تلك الفئة أن دخلها الشهري يتصف بقدر كبير من الثبات إلى جانب أن هناك مؤشرات ذاتية مثل الشعور بالانتماء لهذه الطبقة من خلال الميلاد والوراثة.

- **وفيما يتعلق بالمسئول عن إدارة ميزانية الإنفاق بالأسرة:** أظهرت عدد قليل من الحالات أن الزوج هو من يتولى عملية الإنفاق على الأسرة، من خلال توفير المتطلبات والاحتياجات الأساسية في ضوء الدخل المتحصّل عليه شهريًا، أما غالبية الحالات فلقد أكدت أن الزوج يسلم الزوجة مصروف شهري، وهي التي تتولى تدبير احتياجات الأسرة، حيث أوضحت الحالات أن الزوجة أكثر قدرة على التخطيط لإدارة ميزانية الأسرة وترتيب بنود الإنفاق وفقًا لأهميتها عن الزوج، وكما أن الزوجة لديها البراعة في توفير جزء من المصروف وادخاره للطوارئ دون علم الزوج، والزوج دوره الأساس جلب الموارد المالية ويُحمِّل المسئولية الكاملة للزوجة، وفي حالة وجود عجز طارئ في الموارد المادية تلجأ الزوجة إلى الزوج لطلب مزيد من الدعم المادي، وعلى الجانب الآخر هناك عدد من الحالات تؤكد وجود تشارك ما بين الزوجين في إدارة ميزانية البيت ومصروفاته، وتوزيع الدخل على بنود الإنفاق المتنوعة، مما يترتب عليه عديد من الخلافات بين الزوجين، أما الحالات أصحاب المشروعات والمهن الحرة فالغالبية يسلم الزوجة المصروف اليومي لتدبير متطلبات البيت بصورة يومية.
- **وفيما يتعلق بمصادر الدخل الشهري لعينة الدراسة:** نجدها تنحصر لدي غالبية حالات الدراسة في الأجر المادي الذي يتحصل عليه رب الأسرة من عمله الأساسي بالإضافة إلى الدخل الذي تشارك به الزوجة من عملها، وفي الغالب تكون تلك المشاركة متقطعة وغير منتظمة، وهناك مصادر أخرى للدخل نظرًا لعدم كفاية الأجر الشهري الذي يتقاضاه رب الأسرة في تلبية احتياجات الأسرة الأساسية، فنجد هناك

سعي دائم وبحث عن روافد أخرى تغذي دخل الأسرة الشهري، وقد تنوعت تلك المصادر وفقًا للحالات ما بين مدخرات بنكية في صورة شهادات أو وديعة بعائد شهري أو من خلال المشاركة برأس مال في مشروع تجاري، وهناك حالات أخرى تمتلك عقارًا أو قطعة أرض يتم استئجارها بعائد شهري، وحالات أخرى تقوم بعمل إضافي، وذكرت الحالات (6، و13، و14، و21)، وهم يشغلون وظيفة مدرسين، [أن الدخل من الوظيفة لا يكفي تمامًا لولا العمل بالدروس الخصوصية]، وذكرت الحالتان (15، و18) [أنهما يمتلكان سيارة خاصة، وبعد الانتهاء من العمل الحكومي يعملان بالسيارة في خدمات التوصيل الخاصة من خلال برنامج كريم وأوبر]، والحالتان (18، و15) ذكرتا [أنهما بجانب الراتب من الوظيفة يحصلان على معاش خاص بالزوج].

يتضح مما سبق أن مصادر الدخل الشهري لعينة الدراسة متعددة، فهي لا تتوقف فقط على الراتب الشهري الذي يتقاضاه كل من الزوج والزوجة، ولكن هناك مصادر أخرى مساعدة، إما مدخرات بنكية أو عمل إضافي أو عائد من مشروع استثماري صغير، مما يساعد إلى حد كبير في مضاعفة الدخل الشهري وتحقيق احتياجات الأسرة وتطلعاتهم إلى حدٍ ما، ومن ثم فإن الدخل الشهري لعينة الدراسة غير ثابت ولكن له متوسط محدد، يتفاوت الدخل من شهر إلى آخر كما تتميز مصادر الدخل بالتنوع.

ثانيًا: مدى إدراك عينة الدراسة لارتفاع معدلات التضخم، والتغيرات التي طرأت على أسعار السلع الأساسية، وتأثيرها في المستوى المعيشي للأسر:

- **<u>فيما يتعلق بالزيادات التي طرأت على أسعار السلع والخدمات الأساسية من وجهة نظر عينة الدراسة،</u>** هناك ثمة اتفاق تام بين جميع حالات الدراسة على أن مصر في الوقت الراهن تشهد موجة من التضخم غير مسبوقة، أدت إلى ارتفاع كافة أسعار السلع والخدمات الأساسية التي تمس الحياة المعيشية لكافة الأسر في المجتمع،

لتشمل موجة الغلاء (أسعار المواد الغذائية والخدمات الصحية والخدمات التعليمية والكهرباء والإنترنت والنقل والمواصلات والسكن والملبس)، وهي في مجملها سلع أساسية وضرورية لاستمرارية الحياة، الأمر الذي ترتب عليه عديد من التداعيات والمخاطر، وتؤكد حالات الدراسة أن ذلك يعد بمثابة اختبار قاسي لقدراتهم على التعايش في ظل الضغوط الاقتصادية الراهنة.

وذلك يتوافق مع نتائج دراسة (Martin Hoflmary, 2022) حيث تؤكد أن التضخم من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر في حياتنا اليومية، حيث يؤدي ذلك إلى زيادات واسعة النطاق في أسعار السلع والخدمات على فترات ممتدة وتتراجع القوة الشرائية، وقد تؤدي في النهاية إلى إضعاف الثقة في العملة المحلية. (Hoflmary, 2022: p. 2)

- **وفيما يتعلق بأسعار المواد الغذائية،** أكدت غالبية الحالات أن جميع السلع ارتفعت أسعارها بنسبة تتراوح ما بين 200% إلى 300% تقريبًا، وذكرت الحالات (3، و15، و17، و20) [أن الارتفاع في أسعار السلع الغذائية أصابهم بالصدمة والذهول، على سبيل المثال، كانت كرتونة البيض بـ45 و50 جنيهًا، وأصبح سعرها يتراوح ما بين 150 جنيهًا إلى 170 جنيهًا، ووصل سعر كيلو الجبن الأبيض إلى 180 جنيهًا، وأنواع أخرى أكثر شهرة وصلت إلى 240 جنيهًا للكيلو، وصل سعر كيلو الجبن الرومي إلى 340 جنيهًا، وعلبة اللبن بـ45 جنيهًا]، وذكرت الحالة (10) [نتيجة لارتفاع أسعار السلع والدخل المحدود، أصبح لا يوجد مخزون من السلع في البيت، يادوب بنمشي اليوم بيومه]، وذكرت الحالة (13) [كيلو اللحم كان من سنة بـ170 جنيهًا وبـ180 جنيهًا، أصبح الآن بـ480 جنيهًا، كيس السكر كان بـ 10 جنيهات وبـ15 جنيهًا، أصبح بـ50 جنيهًا، وزجاجة الزيت التي وزنها 2.25 كيلو أصبحت بـ 290 جنيهًا، الأرز الكيلو بـ34 جنيهًا والفول بـ55 جنيهًا، والعدس أكل

الغلابة بـ 65 جنيهًا]، وذكرت الحالات (16، و20، و24) [الفرخة كنت بشتريها بـ50 جنيهًا أو 60 جنيهًا، النهاردة الفرخة بـ200 وبـ250 جنيهًا، قيس على كده أسعار كل المواد الغذائية]، وذكرت الحالة (5) [عمرك شفت فاكهة بالأسعار اللي موجودة دلوقتي؟ البطيخة بـ100 جنيه، والعنب بـ40 جنيهًا، والخوخ بـ30 جنيهًا و40 جنيهًا، كل ما أفكر أشتري فاكهة للعيال أقول اشتريلهم فرخة أحسن]، وذكرت الحالة (15) [حتى الخضار أصبح سعره لا يتناسب مع أي مستوى معيشي، البطاطس بـ23 جنيهًا، والفاصوليا بـ25 جنيهًا، والخيار بـ20 جنيهًا، والكوسة 25 جنيهًا، وورق العنب بـ80 جنيهًا، إيه اللي بيحصل في الدنيا؟ إحنا مش قادرين ننظم حياتنا على قد الدخل اللي معانا، الله يكون في عون اللي مش معاه فلوس]، وذكرت الحالتين (18، و23) [كل السلع اللي تم ذكرها هي سلع أساسية للغذاء اليومي، ليست للرفاهية]، وأكدت غالبية الحالات أن أسعار المواد الغذائية تحديدًا في زيادة بشكل شبه يومي، وعديد من السوبر ماركت أصبحت مؤخرًا لا تضع أسعارًا محددة على السلع تحسبًا لارتفاعها في أي لحظة، كما أكدت الحالات أن هناك تباينًا في الأسعار من تاجر إلى آخر.

وما ذكرته الحالات عن الارتفاع غير المسبوق لأسعار المواد الغذائية، تؤكده البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، حيث سجل التضخم الثانوي 64% ارتفاعًا في أسعار السلع الغذائية بمدن مصر خلال عام 2023م، حيث ارتفعت أسعار اللحوم والدواجن بنسبة 86.4%، والأسماك بنسبة 75.8%، والألبان والجبن والبيض 66.7%، والخضروات 58.9%، والحبوب والخبز 53.7% والفاكهة 42.6% والسكر 40.2% والزيوت والدهون 33.3%.

(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري)

ويرى مدحت نافع أستاذ الاقتصاد والتمويل بجامعة القاهرة أن نسبة التضخم الحقيقية في مصر تتجاوز الـ50% وهو ما يعرف بالتضخم الجامح حيث يكون ارتفاع الأسعار لحظيًا وخارجًا عن السيطرة.

(الأسعار في مصر: ما السبب وراء الارتفاع المستمر في الأسعار في البلاد، ٢٠٢٤/٣/١١)

- **فيما يتعلق بأسعار الخدمات الصحية**، أوضحت الغالبية العظمى من الحالات أن هناك زيادة كبيرة في أسعار الخدمات الطبية، أوضحت الحالات (2، و5، و20، و24) [ارتفاع أسعار الكشف في العيادات الخاصة، فكان الكشف بـ100 جنيه حتى 300 جنيه، أما الآن أصبح يتراوح ما بين 500 جنيه حتى 1000 جنيه، والأطباء الأكثر شهرة في القاهرة وصل كشفهم إلى 2000 جنيه، وعند الإعادة أدفع ثانيةً 150 أو 200 جنيه]، وذكرت الحالة (4) [والله لما يشتد التعب عليا بكرر الأدوية السابقة وخلاص ولم أذهب إلى الطبيب]، وذكرت الحالة (9) [لما بتعب أنا أو أي حد من العيال بروح للصيدلي وأوصف له الحالة واكتفي بشراء الدواء لتوفير مصاريف الكشف]، وذكرت الحالة (18) [أبحث عن بديل أرخص من الأطباء من خلال الذهاب إلى المستوصفات الطبية أو الجمعيات الخيرية بالمساجد، بيكون الكشف سعره معقول].

أوضحت الحالتان (2، و7) وهما صيدليان أن [أسعار الدواء زادت خلال ستة أشهر على ثلاث مرات متتالية بنسبة تتراوح ما بين 25% إلى 50% وبصفة خاصة أدوية الأمراض المزمنة زادت بنسبة تفوق 30% وهناك نقص في عديد من الأدوية مثل علاج السكر مما كان له عديد من المخاطر والآثار السلبية].

وكشف علي عوف رئيس شعبة الأدوية باتحاد الغرف التجارية بمصر أن تحريك سعر الدولار خلال الفترة الماضية أدى إلى زيادة أسعار الدواء لا سيما الأدوية

التي يتم استيراد المواد الخام الخاصة بها من الخارج بنسبة 90% من المادة الخام يتم استيرادها من الهند والصين لأنهم الأقل سعرًا، خلال تلك الفترة كان الدولار قرابة 31 جنيهًا، اليوم سعر صرف الدولار في البنوك يتراوح ما بين 46 إلى 47 جنيهًا، وهو ما أحدث فجوة في سوق الدواء المصري وغياب عديد من الأدوية، وأوضح عوف أنه من المقرر أن تحدث زيادة في أسعار الأدوية مع بداية شهر يونيو 2024 بنسب متفاوتة تتراوح من 20 إلى 25% على معظم الأدوية التي لها نسبة توزيع في السوق المصرية. (شعبة الأدوية: أسباب زيادة أسعار الأدوية من 20 إلى 25%، يونيو ٢٠٢٤).

فيما يتعلق بالخدمات التعليمية، أكدت غالبية الحالات أن مصاريف المدارس والدروس زادت بنسبة تتراوح من 200 إلى 300%، وذكرت الحالة (16) [أن الدروس الخصوصية زادت بنسبة 300%، واليوم أقل درس خصوصي للحصة بـ150 جنيهًا، واللغات وصلت إلى 200 و250 جنيهًا، زمان كانت الحصة عند أفضل مدرس بـ50جنيهًا في المجموعة]، وذكرت الحالة (19) [إنني أدفع للأولاد دروسًا خصوصية شهرية 4000 جنيه]، وتتساءل الحالة (20) [أين مجانية التعليم؟ أصبح وهمًا ليس له وجود، أدفع لابني في الثانوية العامة 2000 جنيه مصاريف مدرسة وتابلت ورسوم امتحانات، أسعار الكتب الخارجية زادت بنسبة 100%، وذكرت الحالات (3، و6، و11) [أن مصاريف المدارس الخاصة أصبحت خيالًا، ويتم استنزاف أولياء الأمور بكل الطرق، أنا سحبت أولادي من المدارس الخاصة إلى المدارس الحكومية، لأنني لا أستطيع توفير مصاريف المدرسة، وذلك بالإضافة إلى أن سعر الدروس في التعليم الخاص أضعاف التعليم العام، وأصبح عبئًا كبيرًا عليّ، والأولاد لما نقلتهم إلى المدارس الحكومية، تعبت نفسيتهم وتذمروا كثيرًا وشعروا أنني أضررت بهم ضررًا كبيرًا، والموضوع هذا أثر في نفسيتي كثيرًا أنني غير قادر على إسعاد أولادي]، وذكرت الحالة (13) [كنت أعمل جمعيات لأعرف أدبر مصاريف المدارس الخاصة للأولاد أما دلوقتي يا دوب الفلوس

مكفية مصاريف البيت من أكل وشرب ولبس فلم أجد أي وسيلة إلا أني سحبت الأولاد من المدارس الخاصة إلى الحكومية]، وذكرت الحالة (6) [أنا استلفت من أخواتي ومن زملائي في الشغل علشان أعرف أكمل مصاريف الأولاد في المدرسة فأصبح علي ديون كثيرة مش قادرة أسددها وفي نفس الوقت مش قادرة أكمل مصاريف البيت الدنيا ملخبطة، ضغط نفسي رهيب، الله المستعان].

- **فيما يتعلق بخدمات النقل والمواصلات**، أوضحت حالات الدراسة أن أسعار خدمات النقل والمواصلات زادت بنسبة 30%، ذكرت الحالة (16) [أن التاكسي كان بـ 15 جنيهًا في أي مشوار بالمنصورة، أصبح بـ 20 و25 جنيهًا]، وذكرت الحالات (1، و24، و25) أنه [بالتزامن مع ارتفاع أسعار السولار والبنزين، زادت أسعار المواصلات بنسبة تصل إلى 15%، حيث مثلت عبئًا إضافيًا على ميزانية الأسرة]، وذكرت الحالات (3، و9، و21) أنه [تم الاستغناء تمامًا عن ركوب التاكسي وأصبحت أركب الميكروباص]، ذكرت الحلقة (20) [أنا كنت بخاف على العيال وأصمم أنهم يركبوا تاكسي حفاظًا على سلامتهم، بأمانة دلوقتي بخليهم يركبوا ميكروباص أو توك توك على الرغم من أني عارفة المخاطر اللي ممكن يتعرضوا لها والبهدلة، بس أعمل إيه؟]، وذكرت الحالة (15) [العيل علشان يروح ثلاث مشاوير للدروس الخصوصية يوميًا بتاكسي وكل مشوار بـ20 جنيه يعني 60 جنيه غير مصروفه الخاص أجيب منين؟]، وذكرت الحالة (18) [أنا اشتريت لابني عجلة علشان يروح بها الدروس ويوفر فلوس المواصلات]، وذكرت الحالة (1، و12، و18) [أنا أستاذ جامعي لا أمتلك سيارة بضطر لركوب التاكسي لولا الخجل والوجاهة الاجتماعية خاصة أني في بلد صغيرة كنت ركبت الميكروباص علشان أوفر]، [فيه مرات كثير بسيب السيارة الخاصة وأركب مواصلات علشان اوفر فلوس البنزين].

- **وفيما يتعلق بأسعار خدمات الكهرباء والغاز والإنترنت،** أكدت حالات الدراسة ارتفاع فواتير الكهرباء بصورة مبالغ فيها، وأسعار الغاز ارتفعت كنت أدفع في الشهر من 20 إلى 30 جنيهًا، والآن أدفع 120 وأحيانًا 180 جنيهًا.

وتأكيدًا لما صرحت به الوزارة، أعلنت وزارة الكهرباء المصرية زيادة أسعار الكهرباء بنسبة تتراوح ما بين 16 إلى 26% اعتبارًا من يناير 2024، ويأتي ذلك ضمن خطة إعادة الهيكلة التي وضعتها وزارة الكهرباء المصرية (https://www.alarabiya.net 1/5/2024).

وصرحت الشركة المصرية للاتصالات أنه تم زيادة أسعار باقات الإنترنت الأرضي بداية من يناير 2024 بنسبة 30% كما أقرت شركة الاتصالات في السوق المصرية زيادة أسعار كروت الشحن بنسبة 10% وباقات إنترنت الهاتف المحمول شهدت زيادة بنسبة تراوحت ما بين 10 : 15%.

(<https://www.skynewsarabia.com 2/1/2024)

ذكرت الحالات (12، و18) [كنت أستخرج شهادة ميلاد للأولاد من أجل التقديم في المدرسة أصبحت بـ50 جنيهًا كانت بـ5 جنيهات جواز السفر كان 70 جنيهًا أصبح الآن بـ1000 جنيه]، [كان ترخيص السيارة لا يكمل 250 جنيهًا أصبح الآن يصل إلى 3000 جنيه، وضروري أدفع شنطة إسعاف عند كل تجديد للترخيص بـ950 جنيهًا، وذلك إلى جانب المخالفات أعباء لا حصر لها ولكنها ضروريات لا غنى عنها].

يؤكد (التقرير الصادر عن البنك الدولي لعام 2022) أن معدل التضخم في مصر قد ارتفع بنسبة 21.3% في ديسمبر 2022، ووصل معدل التضخم إلى 31.9% في نهاية يناير 2023، في حين ارتفع التضخم الأساسي إلى أكثر من 40%، ويرجع السبب في ذلك إلى ديناميكيات الأسعار العالمية وانخفاض أسعار الصرف والاختناقات في سلاسل الإمداد المحلية (The world bank in Egypt, 2022).

ويتضح من التحليل السابق أن الارتفاع المتصاعد للأسعار شامل كافة السلع والخدمات التي تمس الاحتياجات الأساسية لحياة المواطن، حيث أثر التضخم في قدرة عينة الدراسة على تلبية الاحتياجات الأساسية لأسرهم، وتسببت موجة الغلاء الراهنة في إرباك ميزانية الأسر الشهرية، وأثرت في خريطة الإنفاق ونمط الاستهلاك فزادت من الأعباء والضغوط المادية والاجتماعية والنفسية التي تتحملها الأسر، وترتب على ذلك وقوع عديد من الأسر في حلقات مفرغة من العجز والحرمان، ومن الأسباب التي تزيد من حدة المعاناة لعينة الدراسة من الطبقة المتوسطة أنهم يسعون دائمًا للحفاظ على الهيبة الاجتماعية لأسرهم بما يتوافق مع المكانة الاجتماعية والمهنية، وسقف التطلعات والطموحات التي بلا حدود، ولكن في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة تجد الأسر صعوبة في الحفاظ على ذلك الشكل الاجتماعي مما يصيب عديدًا من الإفراد بحالة من الإحباط والتخاذل.

- **وعن كفاية الدخل الشهري في تلبية الاحتياجات الأساسية للأسر وهل يتناسب مستوى الدخل مع الزيادة في الأسعار،** أكدت جميع حالات الدراسة عدم كفاية الدخل لتغطية مصاريف الأسرة الشهرية، وذكرت الحالات (10، و15، و19) [أن الدخل غير كافٍ نظرًا للارتفاع الجنوني في الأسعار]، [إحنا عايشين يا دوب بالكاد]، [الدخل يكفي المتطلبات الشهرية حتى بعد أن تم الاستغناء عن 50% من متطلبات البيت]، وذكرت الحالات (3، و24) أن [الدخل لا يتناسب مع زيادة الأسعار، الدخل ثابت والأسعار كل يوم في زيادة].

وذلك يتفق مع نتائج دراسة (جمال محمد حامد، 2014) التي ذهبت إلى أن ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض الدخل الذي تتحصل عليه الأسر خفض من قدرة الأسرة على إشباع مختلف احتياجاتها الأساسية من الطعام والشراب والسكن والصحة خاصة مع الارتفاع المتواصل في أسعار أغلب السلع والخدمات، الأمر الذي ترتب عليه

عجز دائم ومستمر في سد الاحتياجات المعيشية ومزيد من التدهور في الأوضاع المعيشية (حامد، 2014: ص 63).

وتتوافق أيضًا مع نتائج دراسة (هند مرسي البربري، 2021) من أن الارتفاع المستمر للأسعار أثر سلبًا في كل من المستهلكين والدائنين والمستثمرين الذين انخفضت دخولهم الحقيقية نتيجة للتضخم، في حين إن أصحاب الأعمال الحرة والمنظمين يستفيدون من ارتفاع الأسعار نتيجة لقدرتهم المالية التي تزيد بنسبة أكبر من نسبة التضخم، مما يعني ارتفاع دخولهم الحقيقية، وهذا يعني أن التضخم أدى إلى إعادة توزيع الدخل في غير صالح أصحاب الدخول المحدودة (البربري، ٢٠٢١: ص ١٢).

يتضح مما سبق أن ارتفاع معدلات التضخم أدى إلى عدم كفاية الدخل الشهري لعينة الدراسة في سد احتياجاتها الأساسية، فالارتفاع المستمر في الأسعار خفض من القوى الشرائية للموارد المادية التي في حوزتهم وأصبح الدخل المادي لا يكفي للوفاء بمتطلبات الأسر واحتياجاتها بخاصة الدخل الذي تتحصل عليه الطبقة الوسطى محدود ويتصف بالثبات النسبي.

- **وعن مدى كفاية الدخل في فترات سابقة** ذكرت الحالة (6) [الدخل في فترات سابقة كان يكفي كنا عايشين كويسين ورايقين، دلوقتي الزيادة في الأسعار لا تقابلها زيادة مماثلة في المرتبات]، وأوضحت الحالة (3) [نفس الدخل من سنتين كان يكفي وكنت بعرف أدخر جزء من مصروف البيت، دلوقتي مستحيل]، أما الحالة (15) ذكرت [زمان كان الدخل فيه بركة، دلوقتي نفسي أعرفه على طريق البيت يدخل ويتعرف عليه]، وذكرت الحالة (7) أن [الدخل في جميع الأوقات مش بيكفي ولكن الواحد كان قادر على تدبير أموره، الآن الأمور أصبحت خارج السيطرة تمامًا]، أما الحالة (23) فقد ذكرت أنها [من سنتين قدرت تجوز بنتين وتجهزهم أحسن جهاز، دلوقتي ابني مش عارف يتقدم لأي عروسة، خايف أنه لا يستطيع تحمل مصاريف]، أما

الحالة (14) فقد ذكرت أن [الموظف بعد سن المعاش يفقد نصف دخله، وفي ظل ارتفاع الأسعار أصبح المعاش لا يكفي أي شيء]، أما الحالة (3، و9، و10) من أصحاب المشروعات التجارية والمهن الحرة أكدوا [أن الدخل الآن أقل بكتير من قبل بسبب حالة الركود المسيطرة على السوق أثرت على حركة البيع والشراء].

وتؤكد الباحثة أن عينة الدراسة دائمة المقارنة بين الأوضاع الاقتصادية الراهنة وبين الفترات السابقة، مؤكدين أن الأوضاع من سنتين كانت أفضل حالًا من الآن حتى لو لم تكن في أفضل حالاتها، ولكن كان هناك حالة من الرضا، أما الآن أصبحت المعيشة أكثر تأزمًا ومعاناة، بخاصة مع تزايد معدلات الضغط التضخمي، مما أصاب الجو الأسري بحالة من التوتر، وفي أحيان أخرى حالة من التهكم على الأوضاع الراهنة.

- **<u>فيما يتعلق بالآثار المترتبة على العجز في توفير المتطلبات</u>**، ذكرت الحالات أن الأسر أصبح يسيطر عليها معظم الوقت حالة من التوتر والقلق والخوف من المستقبل، [أصبح الإحساس بعدم الأمان مسيطرًا على الواحد خاصةً أن في رقبته مسئولية زوجته وأولاد صغار]، [أطفالي الصغار نقطة ضعفي، اعتادوا على مستوى معين من المتطلبات، وفي الظروف الراهنة أصبحت مستحيلة، فأشعر بالعجز والخجل لعدم قدرتي على تلبية رغبات أطفالي]، أما الحالة (13) فقد ذكرت [أولادي يزيدون من حدة معاناتي، فطلباتهم لا تتوقف بغض النظر عن ظروفنا المادية، فهم يطلبون وعليّ التلبية، وإذا تأخرت أو قلت [مفيش فلوس" يتهمونني بالتقصير في حقهم ويقارنون وضعهم بأصحابهم اللي عندهم كل شيء].

ويتوافق ذلك مع نتائج دراسة (جمال حماد، 2014) التي تُظهر تأثير التضخم في الأوضاع الاجتماعية، فالإحساس بالعجز عن الوفاء بالاحتياجات المادية والاجتماعية يعد من أكثر الآثار الاجتماعية قسوةً، فالشعور بالعجز والضعف والحرمان المستمر

يؤدي إلى أمراض نفسية وعضوية، فتدهور المستوى المادي والمعيشي الذي تعاني منه الأسر يسهم بدرجة كبيرة في تكريس الفقر والحرمان.

(حماد، 2014: ص 64).

يتضح مما سبق أن غالبية أفراد عينة البحث يعانون من حالة عجز تجعلهم غير قادرين على الوفاء بمتطلبات الأسرة ولم يعد العجز قاصرًا على إشباع الحاجات الأساسية من طعام وشراب، وإنما يمتد إلى كافة جوانب الحياة المعيشية، وحالة العجز التي تواجه عينة الدراسة تتجسد في الحرمان والاستغناء عن السلع التي ارتفع سعرها بصورة خيالية، حيث أصبحت لا تتناسب مع الإمكانيات المادية المحدودة للأسرة، ومع استمرار حالة العجز تعتاده الأسر ويصبح سمة أصيلة في حياتهم المعيشية.

ثالثًا: الأسباب المؤدية إلى الارتفاع المستمر لمعدلات التضخم في مصر من وجهة نظر المبحوثين:

١. **سوء إدارة الاقتصاد وسوء التخطيط والخلل في الهيكل الاقتصادي ونقص في الخبرات،** ذكرت الحالات أنها السبب الرئيس لارتفاع معدلات التضخم كل ذلك نتج عنه الانهيار الذي وصل إليه حال الاقتصاد المصري الآن، وذكرت الحالة (5) [سوء التخطيط الاقتصادي يترتب عليه استنزاف لموارد الدولة في مشروعات غير مجدية اقتصاديًا]، [إزاي إحنا بلد بتستلف وعليها ديون وفوائد ديون تجاوزت حجم الدين نفسه وبنستنزف ميزانية الدولة في طوب وزلط وفي ناس مش لاقية تاكل؟]، وذكرت الحالات (11، و17، و22) [المواطن الغلبان ليس في محور اهتمام الدولة، اهتمام الدولة موجه إلى خدمة طبقة معينة، وعلشان كدة بتبني كمبوندات راقية وعقارات فخمة في العلمين والعاصمة الإدارية الجديدة، ولكن بأسأل: لمين؟ مين المستفيد؟]، وذكرت الحالة (24) [الدولة صرفت كثير علشان ترتقي من الناحية الجمالية للبلد، وده شيء عظيم، ولكن في رأيي المتواضع، المفروض الارتقاء بالمواطن أولًا، نوفر

له حياة كريمة وفرص عمل ودخل مناسب ورعاية صحية، أعتقد أن الأهم بناء الإنسان أولًا ليكون قادرًا على بناء وتنمية مجتمعه].

٢. **ضعف الطاقة الإنتاجية والاعتماد على الاستيراد من الخارج لمعظم السلع الاستراتيجية تأتي في المرتبة الثانية من أسباب ارتفاع أسعار السلع**، وقد أكدت الحالة (9) [أن الحكومة بتحارب الإنتاج المحلي عن طريق زيادة الضرائب، والفاتورة الإلكترونية عليها ضريبة من 7% إلى 10% و14% قيمة مضافة، فأصبح السعر عبئًا على المستهلك ولم يحقق التاجر الربح المطلوب].

٣. **وفيما يتعلق باحتكار التجار للسوق**، ذكرت غالبية الحالات أن سبب ارتفاع الأسعار هو أن التاجر يقوم باحتكار السلع ورفع السعر، فيزيد الطلب عليها؛ لتحقيق أكبر ربح ممكن، مثلما حدث في أزمة السكر والأرز والزيت، وذكرت الحالة رقم (14) [السلعة تباع في أكثر من مكان بأسعار متفاوتة وفروق كبيرة في السعر، وذلك لعدم وجود رقابة]، وذكرت الحالة رقم (18) [لا يوجد أي تاجر يضع تسعيرة على أي سلعة].

٤. **وفيما يتعلق بالتعويم وتحرير سعر الصرف ودوره في رفع معدلات التضخم**، ذكرت الحالات (16، و22، و23) [قرارات التعويم المتتالية التي نفذتها الحكومة قللت من قيمة الجنيه المصري في مقابل العملات الأجنبية، وترتب على ذلك ارتفاع متواصل في الأسعار]، [احنا دولة مستوردة وليست منتجة، وفرق العملة رفع الأسعار]، ويرى آخر أن [التعويم سبب مباشر في رفع الأسعار لأن الجنيه فقد أكثر من نصف قيمته، مثلًا كنا بنشتري طن القمح بـ1000 دولار قبل التعويم، يعني 18000 جنيه، النهاردة أصبح سعره 50 ألف جنيه، وطبعًا الزيادة يتحملها المواطن]، كما ذكرت الحالة (4) [تحرير سعر الصرف كارثي، كلما يتم تعويم الجنيه، إحنا بنغرق أكثر وأكثر لحد ما أصبحنا مش عارفين نتنفس]، وذكرت الحالتان (4، و5) أن [تحرير سعر الصرف

أدى إلى وجود سوق سوداء لتجار العملة، وترتب عليه عجز ونقص في العملة الصعبة، وتأثر بشدة أصحاب المشروعات الصغيرة، مصانع كثيرة توقفت، وبالتالي أغلقت بيوت ناس كثير]، وترى الأخرى [التعويم خرب بيوت ناس كتيرة، والدولار اللي كان بـ17 و18 أصبح سعره في البنك الرسمي 47 جنيهًا، وكأنك تعيش في دولة أوروبية وبتقبض بالدولار].

وذلك يتوافق مع نتائج دراسة (رانا الوكيل، 2021)، التي ذهبت إلى أن انخفاض معدل الصرف الحقيقي للجنيه المصري أسهم في تدهور قيمة الجنيه، وأثر على التحركات في الأسعار المحلية، وأدى لزيادة العجز التجاري، وأدى إلى ارتفاع فاتورة الواردات ومستلزمات الإنتاج، مما رفع من أسعار المنتجات المحلية، كما صاحب انخفاض سعر الصرف مشاكل اجتماعية خطيرة من تداعيات انخفاض القدرة الشرائية لدخول المصريين، (الوكيل، 2021: ص 1117).

وأوضح الخبير الاقتصادي (حسن الصادي) أن التعويم ليس الحل السحري لجذب الاستثمارات في ظل اقتصاد غير قادر على تلبية احتياجاته الدولارية من مصادر داخلية، وأكد أن التعويم بدون ضوابط هو نوع من الجرائم الاقتصادية شديدة الوطأة على الوضع الاقتصادي، وفي ظل التعويم المتتالي للعملة المحلية تحول الدولار إلى سلعة يتم المضاربة عليها في السوق السوداء. (https://www.alarabiya.net)

وأثبتت دراسة (جهاد أحمد نور الدين، 2018) أن تحرير سعر صرف العملة المحلية له آثار سلبية على مستوى معيشة الأفراد وعلى معدلات الفقر في مصر، فسياسة تعويم الجنيه في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي سبب مباشر في موجات تضخمية كبيرة، أدت إلى ارتفاع تكلفة المعيشة وزادت من معاناة الطبقة المتوسطة الدخل ومحدودة؛ نتيجة لانخفاض دخولهم الحقيقية، ويلزم على السياسة النقدية تبني سياسات هدفها كبح جماح التضخم، (نور الدين، 2018: ص 27).

وتؤكد دراسة (Martin Hoflmayr, 2022) أهمية استقرار الأسعار على الاقتصاد، حيث تحافظ على سلامة النقود وقوتها الشرائية، وعلى المستوى الفردي يستطيع الأفراد الاحتفاظ بالأموال لإجراء المعاملات دون الخوف والقلق بشأن التقلبات غير المتوقعة في القوى الشرائية للنقود، كما يعمل استقرار الأسعار على تعزيز الكفاءة والنمو الاقتصادي طويل الأجل من خلال توفير بيئة نقدية ومالية مستقرة (Martin Hoflmayr, 2022: p.2)

٥. **وفيما يتعلق بجائحة كورونا ودورها في ارتفاع معدلات التضخم،** ذكرت الحالة (17) [أن الجائحة العالمية تسببت في حالة ركود عالمي، وفي مصر توقفت عديد من المشروعات وتم تسريح عدد كبير من العمالة، وترتب على ذلك ارتفاع أعداد البطالة]، وعلى النقيض ذكرت الحالة (15) [أن ارتفاع الأسعار ليس بسبب كورونا ولا الغزو الروسي، وكلها حجج لها أبعاد سياسية، والسبب الحقيقي هو فشل الحكومة في إدارة ملف الأزمة الاقتصادية الراهنة]، أما الحالة (20) فقد ذكرت أن [كورونا أثرت بقوة على قطاع السياحة وعلى المشروعات الإنتاجية].

وقد أثبتت دراسة (Katarina Valaskova, 2021) أن جائحة كوفيد-19 غيرت أنماط المستهلكين تغييرًا كبيرًا وأثرت في قدرتهم الشرائية وأنماط التسوق، فقللت الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري العقاري والمخصصات المالية وعديد من المجالات الأخرى في حياة المستهلك، مما أدى إلى زيادة أعداد البطالة وخفضت من معدلات النمو الاقتصادي (Valaskova, 2021).

كما كشفت نتائج دراسة (أميرة عبد العظيم فضل، 2022) عن تأثير المخاطر والتحديات الاقتصادية التي فرضتها جائحة كوفيد-19 على تغيير أولويات الإنفاق داخل الأسرة المصرية، توصلت الدراسة إلى أن جائحة كوفيد-19 غيرت أولويات الإنفاق عند الطبقات الدنيا والوسطى، فأدت إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي، حيث أصبح الإنفاق

في ضوء الأولويات من استهلاك السلع الضرورية فقط، وذلك نتيجة للتحديات التي فرضتها الجائحة من انخفاض الدخل، وارتفاع الأسعار، وانخفاض فرص العمل. (فضل، 2022: ص 37).

٦. **وفيما يتعلق بالغزو الروسي لأوكرانيا وتأثيره في ارتفاع معدلات التضخم**، ذكرت غالبية الحالات أن الغزو كان سببًا مباشرًا في رفع أسعار عديد من السلع الاستراتيجية التي تمس حياة المواطن المصري البسيط واحتياجاته، مثل الأرز والقمح والفول والذرة والزيوت، ويرجع ذلك إلى أن مصر تستورد ٨٠٪ من تلك السلع من روسيا وأوكرانيا، أما الحالة (12) فقد ذكرت [أن التجار استغلوا موضوع الغزو الروسي ورفعوا الأسعار وتحكموا في كمية السلع المطروحة في السوق وفي السعر بحجة الغزو لتحقيق أقصى أرباح ممكنة]، أما الحالة (11) فقد عبرت بقولها [اختلفت مع الآراء السابقة وذكرت أن الحرب الروسية لم تكن السبب الرئيس لارتفاع الأسعار في مصر، والدليل على ذلك أن أوكرانيا نفسها اللي فيها الحرب لم تتعرض لنفس حالة التضخم الي بتمر بها مصر] أما الحالتان (14، و20) فقد أكدتا [أن الغزو له تأثير كبير في رفع أسعار الحبوب والأعلاف بصورة مبالغ فيها، بخاصة بعد التعويم، وترتب عليه رفع أسعار اللحوم والدواجن، في اعتقادي كلها سلسلة مترابطة، في النهاية المتضرر الوحيد هو المواطن الغلبان].

وأكدت (دراسة للمركز الديمقراطي العربي، 2022) أن التضخم العالمي نتيجة لتبعات الحرب الروسية الأوكرانية وما سبقها من تبعات كورونا، أدى إلى تضخم كبير في مصر، وهو تضخم مستورد نتيجة لاعتماد الاقتصاد المصري على الاستيراد من الخارج لسد معظم احتياجاته الأساسية، وصاحب ذلك ارتفاع سعر الصرف ودفع البنك المركزي لاتخاذ إجراءات نقدية تتمثل في تحرير سعر الصرف ورفع سعر الفائدة. (مرعي، 2022: ص 7).

وذلك يتوافق مع نتائج دراسة (مصطفى عبد السلام، 2023) أن الحرب الروسية على أوكرانيا زادت من حدة الأزمة الاقتصادية في مصر ورفعت مستويات المخاطر المالية والأعباء المعيشية، وتأثرت عديد من الأنشطة الاقتصادية مثل السياحة، حيث يمثل السياح من هاتين الدولتين ثلث السياح الوافدين إلى مصر، كما تأثرت التجارة الخارجية لمصر حيث عمقت الحرب عجز الميزان التجاري ورفعت تكلفة الواردات على الموازنة العامة، فضاعفت فاتورة استيراد القمح في مصر من (2.7 مليار دولار عام 2021 إلى 4.4 مليار دولار عام 2022)، وضاعفت تكلفة واردات النفط من (6.7 مليار دولار عام 2021 إلى 11.2 مليار دولار عام 2022)، فزادت أعباء الواردات على احتياطي النقد الأجنبي والميزان التجاري، حيث قدرت الحكومة المصرية التكلفة المباشرة وغير المباشرة للحرب الروسية على أوكرانيا على موازنة الدولة سنويًا بنحو (465 مليار جنيه حوالي 25.5 مليار دولار)، وقد بلغ عجز الميزان التجاري في مصر 29.23 مليار دولار عام 2020، و34.47 مليار دولار عام 2021، فزادت الأعباء التضخمية على كاهل الدولة والمواطن (عبد السلام، 2023: ص ص 5-6).

٧. **وفيما يتعلق بالديون الخارجية**، ذكرت الحالات (4، و13، و24)، [وفقًا لتصريحات وزير المالية عبر الإعلام، أنه عندما يحدث عجز في الموازنة العامة تلجأ الحكومة أولًا للاقتراض، لتصبح الديون الواجب سدادها أرقامًا خطيرة، فتضطر الدولة إلى فرض مزيد من الضرائب وتزويد الجمارك ورفع أسعار كافة الخدمات، مما يمثل ذلك عبئًا كبيرًا على كاهل المواطن].

وكشفت نتائج دراسة (مصطفى عبد السلام، 2023) أنه على الرغم من التحذيرات التي وجهت إلى الحكومة المصرية بشأن زيادة الدين ومخاطره على الاقتصاد والمواطن، إلا أن هناك توسعًا كبيرًا في الاقتراض، فقد سعت الحكومة المصرية لجذب تمويلات جديدة عبر الاقتراض بقيمة (1.5 تريليون جنيه) خلال السنة المالية

2023/2022، مقارنة بـ(1.06 تريليون جنيه) في السنة المالية 2022/2021، كما خططت الحكومة في موازنة السنة المالية 2023/2022 للحصول على تمويلات خارجية بنحو (146.4 مليار جنيه)، وهو ما يعني زيادة حجم التمويلات الخارجية بنحو (87%)، ووفقًا للأرقام قفز الدين الخارجي لمصر إلى (155 مليار دولار) حتى نهاية سبتمبر 2022 (عبد السلام، 2023: ص 4).

ووفقًا للبيانات الصادرة عن البنك الدولي عن التحويلات التي تلقتها مصر عام 2023، تُعد مصر من إحدى أكثر الدول التي تلقت أكبر قدر من التحويلات المالية الخارجية خلال ذلك العام، وتأتي الهند في المرتبة الأولى بقيمة تحويلات 125 مليار دولار، والمكسيك في المرتبة الثانية بـ 67 مليار دولار، والصين في المرتبة الثالثة بـ 50 مليار دولار، والفلبين في المرتبة الرابعة بـ 40 مليار دولار، ومصر تمثل المرتبة الخامسة بـ 24 مليار دولار، وقد خفضت وكالة (موديز) التصنيف الائتماني والنظرة المستقبلية لمصر من مستقرة إلى سلبية بسبب المخاوف بشأن التمويل الخارجي والفارق بين سعر الصرف الرسمي والسوق الموازي (إجراءات نحو كبح التضخم، 8 فبراير 2024).

٨. **وفيما يتعلق بالشروط المجحفة لصندوق النقد الدولي**، ذكرت الحالات (1، و7، و24) [كل القرارات الاقتصادية اللي بتنفذها الحكومة الآن هي التزام تام بتنفيذ شروط الصندوق الدولي؛ من أجل الحصول على القروض، مع العلم أن تلك القرارات أضرت ضررًا جسيمًا بالفئات محدودة الدخل]، وترى حالة أخرى أن [من أخطر شروط الصندوق وطبقتها بالفعل الحكومة هو رفع الدعم عن كثير من السلع الاستراتيجية مثل المحروقات وتحرير سعر الصرف على مراحل متتالية، كل ذلك أدى إلى رفع الأسعار وحمل المواطن أعباء لا حصر لها]، أما الحالة (13) فقد أوضحت [أن صندوق النقد هدفه الأساسي هو ضمان قدرة مصر على سداد القروض، لا يهمه مواطن ولا غيره، مع العلم أن القروض هذه ستحمل على الأجيال القادمة عبئًا كبيرًا]،

أما الحالتان (14، و23) فقد ذكرتا أن [غالبية الناس اللي فاهمة معترضين تمامًا على الاقتراض من الصندوق، الصندوق مش فارق معاه الناس حالتها إيه والعيشة بقت صعبة إزاي، المهم يضمن تسديد الفلوس، علشان كدة بيرفع الدعم وبيزود الضرائب والناس مطحونة، مش فارق معاهم]، [في رأيي إن هدف الصندوق الأساسي إفقار المواطن تحت شعار الإصلاح الاقتصادي].

وتتوافق آراء عينة الدراسة مع رأي الخبير الاقتصادي (حسن الصادي) بشأن عمليات الاقتراض المتتالية من صندوق النقد الدولي، حيث يرى أن عمليات الاقتراض المستمر ستزيد من الأعباء المالية وتؤدي إلى ارتفاع مستويات التضخم وارتفاع الأسعار وتدهور مستوى معيشة المواطن، مؤكدًا أن الدخول في حلقة مفرغة من الاقتراض سيزيد من الأعباء على الاقتصاد، وبالتالي لن يكون الناتج المحلي كافيًا لسداد تلك الديون، مشيرًا إلى أن الاقتراض يكون مجديًا في حال استخدامه في إقامة المشروعات الإنتاجية وليس العمليات الاستيرادية، ويرى أن الصندوق يمارس ضغوطًا على الاقتصاد المصري حتى لا يستطيع الخروج من الأزمات المالية الطاحنة التي ستواجهه في الفترات المقبلة.

وعلى النقيض، ترى مديرة أبحاث المكتب الإقليمي لمؤسسة فريدريش إيبرت سلمى حسين أن اللجوء إلى الصندوق له أهمية لإعادة الثقة في الاقتصاد المصري، مؤكدة أن القرض يوفر سيولة للحكومة ويطمئن المقترضين وبنوك الاستثمار العالمية أن مصر دولة آمنة يمكن اقتراضها وسداد أموالهم دون تخوف (قروض مصر من صندوق النقد تزيد الأعباء على المواطن، 27 مارس 2022).

يتضح مما سبق أن الظروف الاقتصادية المتأزمة دفعت عديد من الدول العربية ومنها مصر إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحصول على قروض لمُساندة الاقتصاديات المتعثرة والإسهام في إنعاش الاقتصاد من خلال تعزيز الثقة الدولية في قدراتهما على التعافي وتحسين فرصهم على جذب الاستثمارات، ولكن تلك القروض

ارتبطت بشروط مُتشددة من جانب الصندوق حيث ركزت على ضرورة تبني سياسات تقشفية صارمة لتحقيق التوازن المالي وتقليص العجز في الموازنة وتخفيض الدين العام، وتركزت تلك الشروط حول تحرير سعر الصرف وتبني إصلاحات ضرورية واسعة وخفض الدعم الحكومي على السلع الأساسية والطاقة، تلك السياسات التقشفية تركت آثارًا خطيرة على الطبقة المتوسطة حيث تضررت من تراجع الدعم السلعي وارتفاع معدلات البطالة بخاصة بين الفئات الأكثر تعليمًا، وأدت إلى إفقار الطبقة المتوسطة.

٩. **وفيما يتعلق برفع أسعار الفائدة في البنوك وتأثيرها في معدلات التضخم،** أوضحت الحالة (24) أستاذ الاقتصاد بكلية الزراعة [إن رفع سعر الفائدة بالبنوك أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم، عند رفع الفايدة بحبس الفلوس السائلة، فيقل الطلب في السوق، وتتوقف عديد من المشروعات؛ لأنها لم تحقق نسبة الأرباح المطلوبة، وتتقلص الاستثمارات فيتجه أصحاب رءوس الأموال إلى البنوك لتحقيق عائد شهري مضمون وثابت، وليحمي فلوسه من تقلبات السوق وحالة الركود السائدة]، وذكرت الحالات (16، و20، و23) أن [رفع سعر الفائدة سحبت الفلوس من السوق ودفعت بالناس إلى شراء الشهادات بالعائد الشهري، حتى الناس اللي معاها مبالغ بسيطة مدخراهم بهدف توفير عائد شهري يساعد في مصروف البيت]، وذكرت الحالة (1) أن [البنك عندما يرفع سعر الفائدة على الشهادات والسندات بنسبة تتراوح من 25-30% للمودع، في المقابل بياخدها من المقترض 70%، وهذا له آثار خطيرة على الاقتصاد]، وذكرت الحالة (7) أن [رفع سعر الفائدة أمر كارثي على الاقتصاد، في الدول المتقدمة لا تتجاوز نسبة الفائدة عن 1% أو 2% لتدفع بالاستثمار وتنهض بالاقتصاد].

وتؤكد دراسة (Mark Dabrawski, 2014) أن رفع سعر الفائدة يترتب عليه تراجع في تدفقات الاستثمارات بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة، مما يترتب

عليه دخول الاقتصاد في مرحلة ركود مثلما حدث في الأرجنتين وفرنسا قبل ثورة 1789 **(Dabrawski, 2014, p.3).**

وتختلف نتائج دراسة (مسعد الغايش، 2023) مع ما سبق حيث أكدت أن رفع سعر الفائدة يساعد في علاج التضخم بشرط أن يكون هناك إجراءات موازية تتمثل في ربط سعر الصرف بسلة من العملات الرئيسة، والاستثمار في خفض الطاقة وزيادة الصادرات المصرية، وتقليل الواردات لخفض العجز في الميزان التجاري، ويجب أن يكون هناك تنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية بحيث يمكن تحقيق الزيادة في النمو الاقتصادي (الغايش، 2023: ص 28).

في النهاية، تقدم النتائج الصادرة عن Reserve Bank of Australia تجميعًا للأسباب الرئيسة للتضخم في ثلاث فئات عامة هي: (سحب الطلب، ودفع التكلفة، وتوقعات التضخم)، فالتضخم الناتج عن الطلب ينتج عن التطورات في جانب الطلب في الاقتصاد، في حين إن التضخم الناتج عن التكلفة ينجم عن تأثير ارتفاع تكاليف المدخلات على العرض من جانب من الاقتصاد، كما ينجم التضخم أيضًا عن توقعات التضخم، أي ما تتوقعه الأسر والشركات أنه سيحدث للأسعار في المستقبل.

(Causes of Inflation, Reserve Bank of Australia/ Education: p. 1).

يتضح مما سبق أن هناك عديدًا من العوامل المؤدية لارتفاع معدلات التضخم في الوقت الراهن وتصاعدها بصورة غير مسبوقة، بعضها له أبعاد عالمية والأخرى محلية مرتبطة بخلل في الهيكل الاقتصادي المصري، وكلاهما على ارتباط وثيق بالآخر، وتعد جائحة كورونا والغزو الروسي لأوكرانيا من أكثر الأسباب العالمية التي تسببت في إحداث تضخم عالمي وارتفاع في أسعار السلع والخدمات اللوجستية عالميًا، ومصر شأنها شأن عديد من دول العالم تضررت من تداعيات كليهما، حيث تهاوت العملة

المصرية على خلفية انسحاب الأموال الساخنة من مصر، وانخفاض إيرادات السياحة، وارتفاع تكلفة الواردات الخارجية بخاصة الوقود والغذاء، فعَمَّقت من عجز الميزان التجاري ورفعت تكلفة الواردات على الموازنة العامة، وبسبب الضغط الشديد على النقد الأجنبي وزيادة الطلب على الدولار والضغوط التي مارسها صندوق النقد الدولي، خفض البنك المركزي قيمة العملة المحلية أمام الدولار، ترتب على ما سبق تداعيات وقرارات اقتصادية زادت من حدة الأزمة الاقتصادية التي تمر بها مصر، ومن أهمها: الإفراط في الاقتراض الخارجي، وقرار البنك المركزي برفع سعر الفائدة لكبح التضخم، وانخفاض حجم الإنتاج المحلي وضعف جودته، ليصبح غير قادر على تغطية احتياجات السوق الداخلية وحرمانه من الميزة التنافسية الخارجية والاعتماد على استيراد عديد من السلع الاستراتيجية من الأسباب الرئيسة لارتفاع معدلات التضخم في مصر، يليها سوء التخطيط لإدارة الملف الاقتصادي، حيث يتم استنزاف موارد الدولة في مشروعات غير إنتاجية لا تمثل أولوية للاقتصاد الوطني، مما حمل الدولة أعباءً على ميزانيتها وزاد من حجم الديون الخارجية والمحلية، كل ما سبق ذكره أدى إلى زيادة الضغوط التضخمية وألقى بأعباء اقتصادية واجتماعية على كاهل كل من الدولة والمواطن، بخاصة أصحاب الدخول الثابتة، فأثر بدوره على معدلات الفقر في المجتمع المصري.

رابعًا: التداعيات والآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم من وجهة نظر عينة الدراسة:

- **<u>فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية للتضخم</u>** ذكرت الحالات (6، و12، و14) [الفلوس في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة أصبحت ليس لها قيمة، فقدت جزءًا كبيرًا من قيمتها]، وترى حالة أخرى [بعد المراحل المتتالية للتعويم، أصبح الدخل محدودًا للغاية في ظل الارتفاع المتواصل للأسعار]، [الناس فقدت الثقة في العملة المحلية]، وذكرت الحالة (13) [أتمنى أن الحكومة تصرف المرتب بالدولار علشان الواحد يقدر يعيش]، وذكرت الحلقة (11) [الفلوس قلت قيمتها بنسبة 50%، الدولار كان بـ17 و18 من

أربع أو خمس سنين، دلوقتي أصبح في البنك رسميًا بـ47 جنيهًا، وفي السوق السوداء وصل إلى 70 و80 جنيهًا]، وذكرت الحالة (9، و21) [كل ما أشتري أي سلعة أجد سعرها تضاعف، أسأل التاجر السبب يرد: أنت شايف الدولار أصبح بكام؟ أنا ذنبي إيه؟ هل أنا أتقاضى المرتب بالدولار؟]، [اتضح في النهاية أن الدولار هو المتحكم في أسعار كل السلع الموجودة في السوق، حتى السمك الموجود في البحر لا أعرف ما علاقته بالدولار].

ذكرت الحالات (15، 17، 19) أن [الناس الميسورة ماديًا حولت مدخراتها إلى ذهب أو اشترت دولارات أو استثمرتها في شراء عقارات حتى تحتفظ بقيمة النقود]، وقالت الحالة رقم 17 [أعرف كثير من الناس الذين سحبوا مدخراتهم من البنك وفكوا الشهادات واشتريت بالنقود ذهب]، وقالت الحالة رقم 19 [كنت أحتفظ بمبلغ بسيط في البنك، تحويشة العمر من أجل جهاز البنات، فكرت لو تركتهم في البنك سأخسر نصف قيمتهم، فاشتريت بهم ذهب حتى أحافظ على النقود].

تؤكد نتائج دراسة (أسامة مرعي الباحث بالمركز الديمقراطي العربي، 2022) أن التضخم العالمي وما تبعه من تضخم محلي ترتب عليه ارتفاع أسعار الذهب عالميًا ومحليًا نتيجة كون الذهب ملاذًا آمنًا وقت الأزمات، فلجأ معظم الأفراد على مستوى العالم إلى اقتناء الذهب من أجل مقاومة التضخم.

(مرعي، 2022: ص 7).

وأوضحت الحالة (24) أستاذ الاقتصاد الزراعي، [أن تحويل الأموال إلى ذهب أو دولار يؤثر سلبًا على الاقتصاد ويؤدي إلى خروج النقود من الدائرة التجارية، حيث يتم تجميد النقود لفترات طويلة مما يؤثر في حركة التجارة ويترتب عليه حالة من الركود الاقتصادي].

وأكد (التقرير الصادر عن صندوق النقد الدولي، 2022) انعكاس التضخم سلبًا على معدل النمو الاقتصادي، حيث توقع صندوق النقد انخفاض نمو الاقتصاد المصري عام 2023 ليصبح 4.4%، وذلك بسبب الضغوط التضخمية وتباطؤ النشاط الاقتصادي بعد رفع معدلات الفائدة، بالإضافة إلى خروج أموال الاستثمارات الأجنبية، وقد خفض الصندوق توقعاته بشأن النمو الاقتصادي المصري عدة مرات خلال عام 2022 بسبب التداعيات السلبية التي يواجهها الاقتصاد من جراء الحرب الروسية في أوكرانيا، والتي رفعت أسعار السلع وخفضت المعروض من الدولار وأضعفت القدرة الشرائية للمواطن.
(Imf, world Economic, 2023: p. 45)

يتضح مما سبق أن ارتفاع معدلات التضخم في المجتمع المصري له آثار اقتصادية خطيرة لها تداعيات اجتماعية تمس غالبية أفراد المجتمع بمختلف مستوياته، حيث يؤثر التضخم في النمو الاقتصادي الذي يؤثر بدوره على معدلات الفقر داخل المجتمع ويسهم في إعاقة عملية التنمية الاقتصادية من خلال تخفيض القدرة الشرائية للدخل وارتفاع الميل للاستهلاك، وزيادة أعباء الديون الخارجية، وإضعاف الثقة بالعملة المحلية، ومن ثم تشويه مسار التنمية بجوانبها الاجتماعية والاقتصادية.

- **وفيما يتعلق بالتداعيات الاجتماعية لارتفاع معدلات التضخم، استخلصت الباحثة آراء عينة الدراسة في النقاط التالية:**

- التضخم أدى إلى زيادة حدة التفاوت بين الطبقات الاجتماعية، فالطبقة الغنية أصحاب رءوس الأموال ازدادوا ثراءً، حيث استفادوا من الأزمة الاقتصادية الراهنة ليحققوا مزيدًا من الأرباح من خلال التجارة في العملة أو استثمار أموالهم في تجارة الذهب أو من خلال احتكار السوق ورفع أسعار السلع لتحقيق أرباح مضاعفة، وكل ذلك بدون محاسبة أو مراقبة، على الجانب

الآخر أصبحت الفئات محدودة الدخل أكثر فقرًا وعناءً وتأزمًا نتيجة للضغوط الاقتصادية، مما يولد الحقد والكراهية ويؤدي إلى الصراع الطبقي.

وذلك يتوافق مع نتائج دراسة (A. Sulekha, R. Francia pracila Mary, 2019) التي ترى أن التضخم يؤثر في مختلف أفراد المجتمع ولكن بدرجات متفاوتة، فيعد الأشخاص أصحاب الدخول الثابتة من العاملين بالقطاع العام والخاص أو العاملين لحسابهم الخاص هم ضحايا للتضخم، حيث يؤثر التضخم على ممارسات الاستهلاك والإنفاق والاستثمار، ويؤثر في قدرتهم المالية على مواجهة ارتفاع الأسعار والسيطرة على التضخم. (A. Sulekha,2019: p. 8)

- هجرة أعداد كبيرة من الشباب خاصة أصحاب الخبرات والكفاءات بحثًا عن حياة ومستقبل أفضل في أي مكان خارج حدود الوطن، فأصبحت الهجرة حلمًا يسعى إليه كل شاب سواء بصورة شرعية أو عن طريق الهجرة غير الشرعية، وهذا يمثل هروبًا وخوفًا من الأوضاع والأزمات الاقتصادية الراهنة.
- ارتفاع معدلات البطالة نتيجة لحالة الركود الاقتصادي الذي تمر به مصر الآن، فلقد توقفت عديد من المشروعات والمصانع وأغلقت أبوابها وسرحت عديدًا من العمالة.

وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام 2023، بلغت قوة العمل في مصر حوالي 29.985 مليون فرد خلال الربع الثاني من عام 2022، منهم 24.75 مليون ذكر، و5.134 مليون أنثى، في حين بلغ عدد العاطلين 2.151 مليون، أي ما يعادل 7.2% من إجمالي قوة العمل.

(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إصدارات شهرية 2023/3/27)

يؤكد ياسر الخواجة على أن السياسات الاقتصادية الجديدة ذات طابع انكماشي؛ لأنها تكبح عجلات النمو الاقتصادي وتزيد من مشكلات العمل والبطالة، فمشكلة البطالة

تتفاقم عامًا بعد عام بسبب ظاهرة التضخم في مصر، فأصبحت البطالة الآن تفتك بعديد من المؤهلين والعمال المهرة وأصبحت بيئة مواتية لنمو التطرف وأعمال العنف والجريمة وتضمحل قيم الانتماء لدى الشباب وتتدهور (الخواجة، 2018، ص8).

- تزداد أعداد الفقراء نتيجة للأوضاع الاقتصادية الراهنة، وأصبحت الأسر محدودة الدخل معدومة الدخل، وتعاني من الحرمان والعوز، وتبحث عن أي وسيلة لزيادة دخلها.

ولقد صرحت مستشارة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء هبة الليثي أن معدلات الفقر ارتفعت في مصر لتصل إلى 33.3% عام 2023 من إجمالي السكان البالغ عددهم 112.7 مليون شخص في مقابل 29.5% في عام 2019، وهذا يعني أن نحو 31 مليون شخص تقريبًا يعيشون في حالة فقر عام 2022، وعُرِّف الفقر بأنه عدم قدرة الأسر على الوفاء باحتياجاتها الأساسية من مسكن ومأكل وملبس وغيرها، ومؤكدة أن المناطق الريفية وصعيد مصر شهدت أعلى معدل للفقر بنسبة 48%.

(مستشار المركزي للإحصاء: 33.3% من سكان مصر تحت خط الفقر خلال 2023).

- الضغوط المعيشية أثرت على منظومة القيم في المجتمع، فنجد انحلالًا أخلاقيًا وانهيارًا للقيم الاجتماعية، فيصبح الوصول إلى المال هدفًا يتم تحقيقه بأي وسيلة، وانتشر الفساد والرشوة في كافة المؤسسات، فلقد ذكرت إحدى الحالات أن [الكل يعلم أن أي مصلحة عايز تخلصها لازم تدفع رشاوي، هتعمل نفسك صاحب مبدأ وحلال وحرام مصالحك هتقف]، وتقول حالة أخرى [على فكرة موضوع الرشاوي أصبح بيتم علني كله بيأكل كله، الفساد تفشى في كل مكان وعلى كافه المستويات]، وترى أخرى [العيش المدعم بتاع الغلابه بيتباع هنا عيني عينك في السوق السوداء عن طريق سماسرة العيش، والناس المحتاجة واقفة طوابير في زحام وبهدلة علشان تعرف تأكل

عيالها]، و[دلوقتي كل حاجه في البلد دي بتتقضى بالفلوس هتدفع هتتشال على الراس].

وما ذكرته الحالات سابقًا يتوافق مع دراسة (خالد عيادة، 2020) التي رأت أن الرشوة والفساد يعدان من أهم الظواهر الناتجة عن التضخم يلجأ إليها البعض بوصفه خط دفاع لمواجهة التدهور المستمر الذي يحدث في دخولهم الحقيقي مما يزيد من عدم عدالة التوزيع ويفاقم من مشكلتي الفقر والبطالة، ويؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي (عيادة، 2020: ص90).

- انتشار جرائم السرقة بصورة غير مسبوقة، بسبب العوز والفقر، سرقة أي شيء حتى لو لم يكن له قيمة، ذكرت الحالات [اتسرق موبايلي في الشغل]، [أنا في الدور الأول اتسرق جهاز التكييف]، [في المنطقة اللي ساكنه فيها الحرامي سرق كل مواتير العمايل اللي بالمنطقة]، [وأنا مسافره اتسرقت شقتي ودهبي]، [اتسرقت البطاطين والسجاد من على حبل الغسيل بالليل]، [شنطتي اتسرقت مني وأنا في العربية].
- أصبح التعليم الجيد حكرًا لمن يمتلك الإمكانيات المادية من الأغنياء وأصحاب النفوذ فقط، أما الطبقة المتوسطة الحريصة على تعليم أبنائها في أفضل المدارس والكليات، فلم تستطع تحقيق حلمها في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، واضطرت لسحب أبنائها من المدارس الخاصة لعدم قدرتها على تحمل المصاريف الدراسية، أين العدالة الاجتماعية؟.

وذلك يتوافق مع نتائج دراسة (مشيرة العشري، 2020) التي رأت أن التضخم أثر في التعليم وأدى إلى تدهور التعليم الحكومي، وتحول التعليم إلى نوع من الاستثمار سواء بانتشار المدارس الخاصة أو الدروس الخصوصية وافتقاره إلى الدور الرئيس الذي يسعى إليه في الوقت الذي يؤدي فيه التعليم دورًا أساسيًا في تحقيق الآمال المستقبلية لشرائح الطبقة الوسطى وعده طريقًا يتحقق من خلاله المكانة الاجتماعية

(العشري، 2020: ص 167).

- تدهورت قيمة العمل المنتج في البلد والكفاءات لم تنل التقدير المناسب ماديًا ولا معنويًا، فيفقد معنى الانتماء، في المقابل نجد الفهلوة والانحلال والتفاهات محور اهتمام وتقدير من قبل المجتمع، مما يترتب عليه خلل في المعايير الاجتماعية.
- في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة يصبح التسول الاجتماعي من الأهل والأصدقاء وسيلة للتعايش، وذكرت الحالات أن الأوضاع الاقتصادية فرضت على الفرد أوضاع فيها قهر وإذلال لم يواجهوها من قبل.

يتضح مما سبق أن ظاهرة التضخم تعد من أهم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة التي واجهت المجتمع المصري وأضرت بعملية التنمية الشاملة، فالفجوة ما بين معدلات التضخم ومعدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي زادت من مخاطر انعدام الأمن الاقتصادي والاجتماعي على كافة طبقات المجتمع، لا سيما الطبقة المتوسطة والفقيرة، وتركت عديدًا من التداعيات الاجتماعية السلبية، من أهمها غياب العدالة الاجتماعية في توزيع الدخول والثروات، حين عمقت الفجوة بين فئات المجتمع وزادت من معدلات الفقر والبطالة واتساع نطاق الفئات والطبقات المهمشة بالمجتمع، حيث تحولت فئات من الطبقة الوسطى إلى مستوى الفقر، كما أدت إلى انتشار الفساد على نطاق واسع في المجتمع المصري وزادت من حدة الحرمان والعجز الاقتصادي لدى الفئات المهمشة في المجتمع، مما ترتب عليه تدهور المستوى المعيشي لقطاع كبير من المصريين وخلل في منظومة القيم الاجتماعية.

خامسًا: تأثير ارتفاع معدلات التضخم على أنماط استهلاك الأسر وآليات تكيف عينة البحث:

- **فيما يتعلق بأوجه الإنفاق الأساسية لعينة البحث ومعدل استحواذها على الدخل قبل التضخم وبعده:**
- **هناك شبه اتفاق ما بين الحالات على أن الغذاء** يستحوذ على الجزء الأكبر من الدخل الشهري للأسرة قبل ارتفاع معدلات التضخم وبعده، وأشارت الحالات إلى أن الغذاء قبل ارتفاع الأسعار الحالية كان يستحوذ على حوالي من 30 إلى 40% من الدخل الشهري، والآن وبعد ارتفاع الأسعار أصبح يستحوذ تقريبًا على من 60 إلى 70% من الدخل، وأرجعت الحالات ذلك بسبب الارتفاع الكبير لأسعار كافة السلع الغذائية، وأكدت غالبية الحالات أنها السلع نفسها والكميات نفسها التي يتم استهلاكها من قبل، بل على العكس الآن تم استبعاد عديد من السلع وتقليل الكميات.

ويرصد (التقرير الصادر عن البنك المركزي المصري، 2022) ارتفاعًا حادًا في تضخم أسعار الغذاء محليًا نظرًا لاعتماد مصر على الواردات الغذائية، ويرجع ذلك إلى الصدمات التجارية الناجمة عن الغزو الروسي لأوكرانيا، فمصر تستورد 85% من القمح من روسيا وأوكرانيا، فمعدل تضخم أسعار الحبوب قد تضاعف أربع مرات خلال فترات النزاع، مما شكل ضغطًا اقتصاديًا على دخل الأسر المصرية.

وذلك يتوافق مع تقرير جامعة الدول العربية من أن ارتفاع معدل التضخم أدى إلى تآكل الطبقة الوسطى وانتقال قطاعات كبيرة منها إلى فئة الفقراء ومحدودي الدخل؛ بسبب زيادة إنفاق تلك الطبقة على الغذاء دون أن يترك لها ما يكفيها لتغطية نفقات التعليم والصحة، مما يؤدي بدوره إلى تراجع مستوى الصحة وانتشار أمراض سوء التغذية بسبب عدم قدرة الفئات المتضررة على تنويع مصادر غذائها وشراء غذاء صحي سليم (جامعة الدول العربية، 2009: ص 9).

يتضح مما سبق أن الغذاء يعد البند الرئيس الذي يستحوذ على الجزء الأكبر من دخل الأسرة سواء قبل الموجات التضخمية الراهنة أو بعدها؛ لأنه مطلب أساسي من متطلبات الحياة المعيشية، فالأمان الاقتصادي لدى أفراد الأسرة يتمثل في الوفاء باحتياجاتها الضرورية من الغذاء بغض النظر عن نوعيته وجودته وكميته.

- **يأتي في المرتبة الثانية بند التعليم**، كان التعليم يستهلك حوالي 20 إلى 30% من الدخل الشهري، الآن يتراوح ما بين 40 إلى 50%، أكدت غالبية حالات الدراسة أن [التعليم وعلى وجه الخصوص الدروس الخصوصية، أصبحت تمثل عبئًا وتحديًا كبيرًا أمام أولياء الأمور، بخاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة وارتفاع كافة أسعار السلع والخدمات].

يتضح مما سبق أن التعليم لم يكن بمعزل عن ارتفاع معدلات التضخم، حيث تتكبد الأسر تكاليف مادية باهظة في سبيل تعليم أبنائها، وتؤكد عينة الدراسة من الطبقة الوسطى أن الاستثمار في تعليم الأبناء يمثل ضرورة حتمية، ويلعب المستوى الثقافي والتعليمي لعينة الدراسة دورًا مهمًا في تزايد طموحات الأسرة وتطلعاتها التي تعمل على تحقيقها في أبنائها، وتلك الطموحات تُحمل الأسر أعباءً مادية لا حدود لها، فترتبك ميزانية الأسرة وتضع عائل الأسرة في تحدٍ لتوفير الموارد المادية اللازمة لتعليم الأبناء، فيضطر إلى الاستدانة حتى يتمكن من الوفاء بمتطلبات الأبناء التعليمية، أو من خلال التخطيط المسبق بالدخول في جمعيات، وإذا لم تتوفر لديه تلك البدائل، تضطر الأسرة إلى تقليل مصروفات التعليم من خلال نقل الأبناء من المدارس الخاصة إلى الحكومية، ويترتب على ذلك آثار نفسية خطيرة على الأبناء، أو إلحاقهم بمجموعات كبيرة العدد في مراكز الدروس الخصوصية تكون أقل في السعر وتتناسب إلى حدٍ ما مع الإمكانيات المادية للأسرة، مما يؤثر في جودة التعليم.

- **أما بالنسبة إلى بند الصحة،** فلقد أدى ارتفاع أسعار الأدوية والعلاج الطبي إلى تجاهل عينة الدراسة لأوضاعهم الصحية، وأصبح الاهتمام الأساسي هو توفير المأكل والمشرب، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الصحية لأفراد الأسر، وأصبح نمط الحياة بالنسبة إليهم بعيدًا عن الاهتمام بالصحة، وذلك يتنافى مع أبسط قواعد حقوق الإنسان، فذكرت الحالات أن [الخدمات الصحية كانت تستحوذ على حوالي من 10 إلى 20% من الدخل، الآن وصلت إلى ما بين 30 إلى 40%، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار الدواء وأسعار كشوفات الأطباء].
- **أما بالنسبة إلى بند الخدمات (كهرباء، وغاز، وإنترنت، وموبايل)،** فلقد ذكرت الحالات أنها [كانت تمثل من 10 إلى 20%، والآن تمثل من 20 إلى 30%، وذلك بسبب ارتفاع أسعار فواتير الكهرباء وكروت الشحن والغاز].
- **أما بالنسبة إلى بند النقل والمواصلات،** كانت تمثل حوالي من 10 إلى 15% من الدخل الشهري، والآن تصل إلى 30%، ذكرت الحالات أن ارتفاع أسعار الوقود أدى إلى ارتفاع أسعار وسائل النقل كافة.
- **فيما يتعلق بالترفيه،** ذكرت غالبية الحالات أنه [في ظل الظروف الاقتصادية الطاحنة تم تقليصه إلى أدنى الحدود حيث أصبح يمثل حوالي 5% فقط من الدخل]، وهناك حالات قررت إلغاء ذلك البند تمامًا من ميزانية الأسرة.
- **وبالنسبة إلى بند المساعدات الاجتماعية للفقراء والمحتاجين،** فلقد ذكرت الحالات أنها [كانت تمثل من 10 إلى 20% والآن لا تمثل سوى 5 إلى 10% فقط]، وأرجع ذلك وفقًا لآراء عينة البحث إلى أن الدخل لا يكفي الاحتياجات الأساسية للأسرة من أكل وشرب، [كان زمان فيه بركة في كل شيء، وكنا نساعد أي حد محتاج، دلوقتي ما فيش أي حاجة مكفية]، وتقول حالة أخرى [الأحذية والملابس القديمة التي كنا نساعد بها المحتاجين دلوقتي مش بنشتري جديد إلا في المناسبات والأعياد]، ذكرت

الحالات (1، و5، و12) [كنا في كل رمضان بنعمل شنط رمضان، وبنوزع وجبات إفطار ومساعدات مادية للمحتاجين]، في ظل الظروف الاقتصادية الحالية، أصبحت الإمكانيات لا تسمح إلا بالقليل]، وذكرت الحالات (4، و18، و23) [في العيد كان لازم الأضحية، الآن أصبحت بأسعار خيالية فوق استطاعتنا، اكتفينا بالمساعدات المادية قدر المستطاع]، أما الحالتان (14، و16) فقد ذكرتا أن [الموظف بالحكومة هو اللي محتاج للمساعدة علشان يعرف يصرف على بيته]، وذكرت الحالة (10) [الواحد بيحاول يقدم مساعدات قدر المستطاع ولكن مافيش مقارنة بما سبق].

- **أما بالنسبة إلى بند المجاملات الاجتماعية**، فلقد ذكرت غالبية الحالات أنه [تم إلغاؤه تمامًا من بنود ميزانية الأسرة]، وذكرت الحالات (8، و13) أنه [كان كل أسبوع لابد أن نجتمع في بيت العائلة وكل واحد يعمل أكل وحلويات، هذا الموضوع اتلغي تمامًا، أصبحنا نسأل على بعض بالموبايل فقط]، وتقول أخرى [كنا في رمضان نتبادل العزومات، الآن مفيش حد بيعزم ولا بيتعزم، كل واحد مكفي بيته بالعافية]، وذكرت الحالات (5، و9، و18) أنه [في الأعياد كنا نجتمع ونتبادل العيديات للأبناء، العيد الماضي اتفقنا نتقابل دون توزيع عيديات]، ذكرت الحالة (3) [كنت بوزع على الأطفال الصغار 20 جنيهًا عيدية، والكبير شوية 50 جنيهًا، دلوقتي لو عملت كدة الأطفال هتضحك عليّا]، أما الحالة (2، و10) ذكرت الأولى منهما [كنا زمان نجامل الأهل والأصدقاء في المناسبات السعيدة، بتقديم هدايا ذهبية أو إعطاء مبالغ نقدية قيمة، للأسف كل دة انتهى].

يتضح مما سبق أن الموجات التضخمية الحالية أثرت إلى حد كبير على أنماط استهلاك الأسر، وتم إعادة ترتيب بنود الإنفاق وفقًا لأهميتها ودرجة إشباعها للمتطلبات والاحتياجات الأساسية لأفراد الأسرة، ووفقًا لآراء عينة الدراسة أن الغذاء يليه بند التعليم يستحوذ على الجزء الأكبر من ميزانية الأسرة، ولا يمكن الاستغناء عنهما أو توفير بدائل

لهما، فهما يمثلان ضروريات للحياة، ولكن في ظل الارتفاع غير المسبوق لأسعار كافة السلع، تأثرت القدرة الشرائية لأسر الطبقة الوسطى وجعلتهم غير قادرين على الوفاء باحتياجاتهم الأساسية، ليصبح العجز والحرمان سمة أساسية من سمات الحياة، فغيرت الأسر من أنماط استهلاكها لتتواءم مع الدخل الشهري، فاتجهت إلى إشباع الضروريات، وتم الاستغناء عما دون ذلك تحت وطأة الظروف المادية الصعبة التي تواجهها.

- **وفيما يتعلق بكمية السلع الغذائية التي يتم شراؤها شهريًا، ومدى تحقيقها للإشباع المطلوب لأفراد الأسرة:**

اتفقت غالبية الحالات على أن كمية السلع الغذائية لم تحقق الإشباع المطلوب حيث تم تقليص الإنفاق وتقليل الكميات والتنوع في السلع أصبح محدودًا للغاية، ذكرت الحالة (17) [للأسف الدخل أصبح لا يكفي لشراء نفس الكميات والأنواع السابقة، يادوب بنشتري اللي يسد الرمق]، وتقول حالة أخرى [كان زمان ضروري أهتم بإفطار الأولاد: كوب لبن وبيض وجبنة أو نسكويك وده كل يوم علشان أحافظ على صحة الأولاد ونشاطهم، دلوقتي مش عارفة أشتري جبنة أعمل لهم سندوتشات]، وتقول حالة أخرى [اللحمة كانت مرتين وثلاث مرات في الأسبوع، دلوقتي مرة واحدة فقط وأحيانًا مفيش]، وذكرت الحالتان (11، و19) أنه [أصبح الاعتماد بصفة أساسية على الأرز والمكرونة والبقوليات، المهم هو سد الجوع]، وذكرت الحالة (20) [كنت لازم أشتري كل أنواع الفاكهة اللي في السوق، دلوقتي نوع واحد بس كفاية، الجيل اللي طالع غلبان ضعيف جسمانيًا وصحيًا، مفيش تغذية، مفيش فلوس].

ووفقًا لنتائج أحدث بحث للدخل والإنفاق الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2019-2020، أن إنفاق الأسر المصرية على الغذاء يشكل النسبة الأكبر في الإنفاق، حيث يستحوذ على 31.1% من إجمالي نفقات المصريين في السنة، وأثبتت الدراسة أن المصريين غيروا من أنماط استهلاكهم للتكيف مع صدمات الأسعار،

حيث خفض 70% من الأسر استهلاكهم من الدجاج والبيض؛ ويرجع ذلك إلى زيادة أسعارها، وأشار 85% من الأسر إلى أن ارتفاع أسعار اللحوم وراء انخفاض استهلاكهم لها، وأكدت بعض الأسر زيادة استهلاكها لمجموعات غذائية أقل قيمة لتقليل إنفاقها على الغذاء مثل المكرونة والأرز والمواد الغذائية من النشويات، والتحول عن تناول المواد الغذائية الغنية بالبروتين، مما يؤدي إلى مضاعفة سوء التغذية وتزيد من الأعباء المادية على كاهل الأسر.

(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2019-2020)

ويتوافق ذلك مع نتائج دراسة (Kalpesh Gandhi, 2022) حيث أظهرت نتائج الدراسة أن التضخم له أثر سلبي في المستويات المعيشية للأسر، وفي استهلاك السلع الضرورية، فارتفاع الأسعار أجبر المستهلك إما على تقليل الاستهلاك أو زيادة الدخل والخيار الأخير ليس متاحًا لجميع الأشخاص؛ لذا فهم يقللون من الاستهلاك بشكل عام. (Gandhi, 2022: p. 31)

يتضح مما سبق أنه في ظل الارتفاع المتواصل لأسعار كافة السلع لم يعد في مقدرة عينة الدراسة تحقيق الحد الأدنى من الإشباع المطلوب لأفراد أسرتها من الاحتياجات الأساسية من الطعام والشراب، فارتفاع معدلات التضخم خفض القيمة الحقيقية للدخل فانخفضت القوة الشرائية، وبالتالي تم تقليص عملية الإنفاق إلى حدها الأدنى مما أثر في تحقيق الإشباع المطلوب ليصبح تأجيل الإشباع سمة مستديمة تلازم عينة الدراسة، هنا تبدأ عينة الدراسة في البحث عن أساليب تكيفية تحقق من خلالها المواءمة ما بين إشباع المتطلبات المعيشية الأساسية وبين الموارد المادية المحدودة في ظل الارتفاع المتصاعد للأسعار.

- **وعن آليات تكيف عينة الدراسة مع الارتفاع المتصاعد للأسعار، ومن خلال تجميع آراء عينة الدراسة تم استخلاص النقاط التالية:**
- تغيير جذري لخريطة الإنفاق الشهرية لتتوافق مع الدخل ومع ارتفاع الأسعار، حيث تم ترتيب بنود الإنفاق حسب أهميتها.
- تقليص الكميات واستبدال السلع بأخرى أقل في السعر ومن المؤكد أنها أقل في الجودة، ذكرت الحالات أنه [تم الاقتصاد في تناول اللحمة مرة واحدة في الأسبوع أو الاستغناء عنها تمامًا واستبدال اللحوم البلدية بالمستوردة]، وتقول أخرى [كنت أشتري كل أنواع الجبن واللانشون والبسطرمة الآن أشتري نوع واحد من الجبن فقط لا غير]، [كنت أشتري البيض بالكرتونة أصبحت أشتري بالعدد حسب الاحتياج]، وتضيف أخرى [تم استبدال البيض البلدي بالأحمر أرخص شوية نظرًا لارتفاع أسعار الطيور]، وتضيف إحدى الحالات [أصبحت أربي طيورًا في البيت علشان أعرف أأكل العيال]، [بشتري فرخة واحدة في الأسبوع وأقطعها إلى ثمان قطع علشان تكفي]، وتقول حالة أخرى [تم استبدال الفراخ بشراء الأوراك والأجنحة وأقول للعيل دي زي كنتاكي، أعمل إيه؟]، [زمان كنت بشتري السمك مرتين وثلاث مرات في الأسبوع، سعره كان كويس ومغذي للأولاد، دلوقتي مرة واحدة كل أسبوعين، كنت متعود أشتري مع السمك جمبري وسبيط وكابوريا، دلوقتي يا دوب كيلو بلطي أو بوري والحمد لله].
- الاستغناء تمامًا عن شراء كثير من السلع غير الضرورية مثل الحلويات والعصائر والشوكولاتة، [كنت بشتري للأولاد البسكويت والشيبسي والعصائر بالكرتونة، دلوقتي الأمر اختلف، نوع واحد فقط وبالعدد].
- تقليص الإنفاق على شراء الملابس والأحذية واقتصار الشراء للأطفال فقط وفي الأعياد والمناسبات، [الأحذية لما تتقطع تتصلح وتتلبس، مفيش فلوس لشراء جديد]، وتقول أخرى [الأكل اللي كان بيفيض كنت بساعد بيه أي حد محتاج، دلوقتي مش

بتصرف في أي حاجة بشيله يتاكل في أي يوم ثاني]، وتضيف إحدى الحالات [منعت الأولاد من شراء أي وجبات جاهزة من الخارج، وكنت متعود أخرج الولاد يوم في الأسبوع يتفسحوا وياكلوا بره، كل ده اتلغى]، وتقول أخرى [الأسعار أصبحت نار وفوق استطاعة أي إنسان، بقنع الأولاد أن الأكل في البيت أنظف بكتير].

وذلك يتوافق مع نتائج دراسة (Eiman Medhat, 2023) التي ترى أن الانخفاض المضطرد في قيمة العملة نتيجة لارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى تغيير توقعات المستهلكين وسلوكهم الشرائي فيقللون نفقاتهم التقديرية من خلال شراء العلامات التجارية المحلية والتسوق عبر المتاجر للحصول على أفضل العروض وأقل الأسعار، إن ارتفاع الأسعار جعل المستهلكين أكثر قلقًا من المستقبل، وعمل على تغيير نمط حياتهم الطبيعي (Medhat, 2023: p. 369).

وتؤكد نتائج دراسة (مشيرة العشري، 2020) أنه في ظل ظاهرة التضخم تتعدد صور تكيف شرائح الطبقة الوسطى، حيث يتم ترشيد الاستهلاك واللجوء إلى المنتجات البديلة التي تفي بالغرض والاستفادة من الدعم السلعي المقدم من الدولة على السلع، مؤكدة أن صور من التكيف الحفاظ على المكانة الاجتماعية التي تتميز بها تلك الطبقة (العشري، 2020: ص 167).

وقد أفادت نتائج دراسة (المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، 2022) بتغيير استهلاك الأسر بعد تخفيض قيمة الجنيه، حيث اتجهت غالبية الأسر إلى تقليص إنفاقها على السلع الغذائية بنسبة 47%، حيث تراجع استهلاك 85% من الأسر من اللحوم، وخفض نسبة 73% استهلاكهم من الدواجن، و61% خفضوا استهلاك الأسماك، و60% قللوا استهلاك الألبان، و43% قللوا إنفاقهم على الصحة، و25% على التعليم، ولجأت غالبية الأسر إلى استراتيجية التوقف عن سداد الديون وذلك بنسبة 84%، وقد أسفرت تلك الاستراتيجيات عن آثار سلبية في مستوى معيشة الأسر وجودة الحياة، وأدت

في النهاية إلى الدخول في دائرة الفقر. (صدمات أسعار المواد الغذائية والأنماط الغذائية بين الأسر المعيشية الفقيرة، 2023)

يتضح مما سبق أن عينة الدراسة تبنت مجموعة من الآليات للتكيف مع تداعيات التضخم وتتمحور تلك الآليات في التقليص والترشيد والاستبدال والاستغناء والتحايل أحيانًا من أجل التعايش مع وطأة التضخم، فيصبح نمط الاستهلاك قصريًا لا خيار فيه، ويصبح ترشيد الاستهلاك ضرورة وليس ترفًا، فتتبع عينة الدراسة سياسة معيشية تقشفية تتمحور حول الاستغناء وتقليص الكميات للخروج من الأزمات المادية الراهنة وتجنب الوقوع في مزيد من الأزمات، وذلك يتوقف على الوعي الثقافي والخبرات العملية التي تتمتع بها عينة الدراسة التي تؤهلها لإدارة الأزمات الحياتية بكفاءة وفاعلية وبأقل الخسائر.

- **فيما يتعلق بالوسائل التي تلجأ إليها عينة البحث في حالة عدم كفاية الدخل لتغطية النفقات الشهرية، من خلال تجميع آراء عينة الدراسة اتضح** أنه في حالة عدم كفاية الدخل لتغطية النفقات الشهرية الضرورية أو نتيجة لأزمات طارئة تواجه الأسر تلجأ عينة البحث إلى وسائل مساعدة تمكنها من الخروج من تلك الأزمات المادية بأقل الخسائر الممكنة، فالحل السريع والبديل المتاح لغالبية الحالات هو **السحب من المدخرات البنكية**، يليه **استقطاع جزء من مصروف البيت وادخاره للطوارئ أو الدخول في الجمعيات**، وذلك يدل على وعي تخطيطي وإدارة جيدة ومنضبطة لميزانية الأسرة وتلك السمة تميز الطبقة الوسطى حيث تخصص بندًا في ميزانية الأسرة تحت مسمى بند الطوارئ، **فئة أخرى تلجأ إلى الاستدانة** وهو حل سريع ولكنه يمثل عبئًا إضافيًا على ميزانية الأسرة بخاصة في حالة تراكم المديونية، **وفئة أخرى تلتحق بعمل بجانب الوظيفة** مثل (إعطاء دروس خصوصية، أو العمل على سيارة خاصة تابعة لشركات التوصيل، أو تجهيز وجبات وحلويات في البيت ويتم بيعها، أو العمل

محاسبًا لمحل تجاري أو شراء ملابس ومفروشات بالجملة وبيعها للزملاء والجيران بالتقسيط، أو العمل في صيدلية)، ومن الملاحظة أن كل الأعمال التي يلتحق بها عينة البحث مهن تتناسب مع المستوى الاجتماعي وتحافظ على الواجهة الاجتماعية، **فئة أخرى تلجأ إلى الشراء بالتقسيط لكافة احتياجاتها** فتستطيع توفير مستلزمات الأسرة ويتم الدفع على أقساط مما يخفف العبء على كاهل الأسرة، **وفئة أخرى تلجأ إلى بيع أو رهن ممتلكاتها من الذهب أو العقارات** لتوفير سيولة نقدية سريعة، **وتلجأ بعض الأسر نتيجة للضغوط المعيشية إلى نزول الزوجة والأبناء إلى مجال العمل** للمشاركة في توفير متطلبات الأسرة.

يتفق ما سبق ذكره مع نتائج دراسة (حسان شحات محمد، 2023) التي ذهبت إلى أنه نتيجة لحالة عدم اليقين في الوضع الاقتصادي الراهن، لجأت عديد من الأسر من الطبقة المتوسطة إلى الاحتفاظ بقدر من مدخراتها والتحوط من خلال شراء الذهب أو شراء العقارات، وهو ما يؤثر في حجم السيولة المتاحة لدى الأعمال ويؤدي في النهاية إلى حالة من الركود الاقتصادي (محمد، 2023: ص 5).

يتضح مما سبق أن الأوضاع الاقتصادية الراهنة أثرت إلى حد كبير في المستويات المعيشية للطبقة المتوسطة في مصر، حيث أسهم التضخم والارتفاع المتصاعد لأسعار كافة السلع والخدمات الضرورية إلى انخفاض القوة الشرائية لتلك الفئات، فأثرت في نوعية استهلاكها وأنماطه لتصبح المستويات المعيشية ونوعية الحياة أكثر تدهورًا، فانخفضت مستويات الإشباع المطلوبة من الاحتياجات الضرورية والأساسية لتلك الأسر، وقد اعتمدت عينة الدراسة على مجموعة من الآليات للتكيف مع التضخم ومواجهة تداعياته الاقتصادية، تتمثل في تقليص كميات الغذاء المستهلك أو استبدال أنواع بأخرى أقل في السعر أو ربما الاستغناء عن كثير منها، فترتب على ذلك الإحساس

بالعجز الدائم عن الوفاء بالمتطلبات الضرورية وعديد من المخاطر الاجتماعية التي تهدد أمن الأسر والمجتمع واستقرارها.

سادسًا: ارتفاع معدلات التضخم وتأثيرها في الطبقة الوسطى:

ذكرت الحالات (16، و22، و23) [ارتفاع الأسعار المستمر أدى إلى تآكل الطبقة الوسطى ليصبح اسمها الطبقة المعدومة أو المطحونة]، و[الطبقة الوسطى انقرضت وأصبح المجتمع عبارة عن طبقتين، طبقة عايشة أحسن عيشة والثانية عايشة في المقابر]، أما الحالة (14) فقد ذكرت أن [المجتمع أصبح طبقتين، الأغنياء من رجال الأعمال وأصحاب الملايين ودول عايشين في رفاهية بلا حدود لدرجة السفه، والأخرى طبقة المسحوقين من موظفي الحكومة وأصحاب المؤهلات العليا من الأطباء والمهندسين عايشين في خوف وقلق من النهاردة محرومين من الحياة، حياتهم كلها ضغوط وأزمات معيشية مكافحين ومجتهدين وصابرين بلا حدود]، وذكرت الحالة (١٢) أن [الطبقة الوسطى سقطت في بئر عميق بسبب الضغوط المعيشية الراهنة، وتحاول بكل الطرق النجاة والخروج من هذا المأزق ولكن الظروف المحيطة أقوى وأصعب].

وما سبق يتوافق مع دراسة أحمد أبو زيد، حيث أوضحت أن الموجات التضخمية زادت من معاناة الطبقة الوسطى التي يتعين عليها أنماط معيشية معينة، أصبحت تقع تحت أعباء الحياة ومشكلات الفقر والديون المتراكمة، وعلى النقيض أتاحت الفرصة الواسعة والاستثنائية للطبقات الغنية لجمع مزيد من الثروات والامتيازات، ولم تحظ الطبقة الوسطى بنصيب عادل من المكاسب بل واجهتها المصاعب التي أدت إلى إهدار مستواها الاقتصادي، وانهيار دورها الاجتماعي التقليدي (أبو زيد، 2010: ص 10).

وأثبتت نتائج دراسة (محمد سعيد عبد المجيد، 2023) أن السياسات التنموية المصاحبة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأت الحكومة المصرية في تنفيذه في نوفمبر 2016 أدت إلى تدهور المستوى المعيشي لقطاع واسع من المواطنين في المجتمع

المصري، بسبب تدهور العملة المحلية وارتفاع معدلات التضخم، مما أدى إلى تحول فئات عريضة من الطبقة الوسطى إلى مستوى الفقر، وأدى إلى اتساع نطاق الفئات المهمشة وزيادة عدم الاستقرار الاجتماعي (عبد المجيد، 2024: ص 31).

يتضح مما سبق أن ارتفاع معدلات التضخم أدى إلى تآكل الطبقة الوسطى، فالارتفاع المستمر للأسعار وثبات الدخل الذي لا يتلاءم مع الزيادات أدى إلى تقليص الموارد المادية للطبقة الوسطى وانخفاض قيمتها الشرائية لتصبح عاجزة عن الوفاء بمتطلباتها الأساسية، فيزحف الفقر إلى الطبقة الوسطى ويبتلع مدخراتها وتنحدر تدريجيًا إلى تعداد الفقراء، وتؤكد البيانات الصادرة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ارتفاع معدلات الفقر في مصر ليصل إلى 33.2% عام 2023 من إجمالي التعداد السكاني، ومن المتوقع في ظل السياسات الاقتصادية التي تتبناها الحكومة المصرية ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي أن ترتفع تلك النسبة بشكل أكبر بخاصة إذا لم تصاحبها برامج لحماية الطبقة المتوسطة ودعمها، فهي عماد المجتمع وعصبته، وانهيارها يهدد المجتمع المصري بأكمله.

- **وفيما يتعلق بالمخاطر المترتبة على تآكل الطبقة الوسطى،** ذكرت الدراسات أن الطبقة الوسطى هي عماد المجتمع وهي الطبقة المنتجة وهي الشريك الرئيس في بناء المجتمع وتنميته، وانهيارها يترتب عليه انهيار المجتمع بأكمله، كما أشارت الدراسات إلى أن الطبقة الوسطى هي المحرك للسوق، فهي طبقة المنتجين والمستهلكين ودافعي الضرائب، وتقدم المجتمع وتنميته يقومان على فعالية تلك الفئة ونشاطها، وتآكلها يؤدي إلى خلل في النشاط الاقتصادي.

ورصدت نتائج دراسة (رانيا علاء السباعي، 2016) المخاطر والتداعيات المترتبة على تآكل الطبقة المتوسطة، ومن أهمها تراجع الإنفاق الاجتماعي على الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والصحة؛ نتيجة لتدهور الدخول الحقيقية لتلك الطبقة

وتراجع القوى الشرائية للطبقة المتوسطة على الرغم من أنها من أكثر الفئات استهلاكًا، مما يكون له آثار سلبية على معدلات النمو والطلب ويؤدي إلى انكماش سوق السلع الاستهلاكية والخدمات ويسيطر الركود على التعاملات الاقتصادية، فتآكل الطبقة الوسطى يترتب عليه التهديدات السياسية التي تضر بأمن المجتمع واستقراره، فالخوف من تفاقم أوضاع الطبقة المتوسطة وتدهورها والانزلاق السريع للطبقة الأدنى والأفقر يدفعها إلى المخاطرة بقبول التغيير المكلف مقارنة بالاستقرار الهش (السباعي، 2016: ص 3).

سابعًا: المخاطر الاجتماعية التي تواجه أسر عينة الدراسة من تداعيات الضغوط المعيشية والحياتية: وقد تم تجميع آراء عينة البحث في النقاط التالية:

- **تمتد آثار التضخم لتشمل العنف والإيذاء الأسري بكافة أشكاله،** فعدم كفاية الدخل وزيادة الضغوط المعيشية تؤدي إلى حالة من الانفعال والعصبية تسيطر على رب الأسرة وتدفعه إلى ممارسة العنف الأسري مع الزوجة والأبناء، ويصل الأمر إلى التعدي بالألفاظ والضرب، وتكمن خطورة ذلك في أن الأجواء الأسرية تصبح مشحونة بالتوتر والصراع، وتكون بيئة مهيأة للإصابة بالأمراض النفسية والسلوكية، وتخرج للمجتمع أجيالًا متأهبة لارتكاب مزيد من العنف.
- **مشاحنات وتوتر في العلاقات الأسرية، بخاصة ما بين الآباء والأبناء،** وقد يتطور الأمر إلى عدم احترام الأبناء للوالدين والتطاول عليهم نتيجة للتقصير في تلبية احتياجاتهم، مثل: [مش عارفين تصرفوا علينا خلفتونا ليه؟]، وعدم الامتثال لتعليمات الوالدين، فيواجه رب الأسرة ضغطًا نفسيًا شديدًا وقهرًا نتيجة للشعور بالعجز، ليصبح القهر مرضًا مزمنًا يعاني منه غالبية أرباب الأسر، وذلك له تداعيات خطيرة على الأبناء وعلى الترابط الأسري.

- **يعد الزواج واحدًا من المتغيرات الاجتماعية التي تأثرت بتصاعد موجات التضخم،** وانعكس ذلك على تكاليف الزواج ومستلزماته، فعجز عديد من الشباب عن تدبير تكاليف الزواج أو تحمل مسئولية تكوين أسرة جديدة لعدم القدرة على تحمل المصاريف، أدى إلى عزوف عديد من الشباب عن الزواج وترتب على ذلك ارتفاع معدلات العنوسة، وانتشار الزواج العرفي وجرائم الزنا والاغتصاب والتحرش، والبعض الآخر يلجأ إلى الإدمان بوصفه وسيلة للتغيب عن الواقع الأليم الذي يقف عقبة أمام تحقيق أحلامه.
- **انهيار لمنظومة القيم الاجتماعية فالضغوط المعيشية الراهنة دفعت بكثير من الأفراد إلى البحث عن المال بأي وسيلة، سواء أكانت مشروعة أم غير مشروعة،** فانتشرت ظواهر في المجتمع لم يكن لها وجود من قبل مثل ظاهرة فتيات التيك توك والفيديوهات التي يتم بثها عبر التطبيقات تيك توك ولايكي، بهدف جمع المال حيث يتم الاعتداء على قيم المجتمع المصري ومبادئه بالتحريض على الفسق والفجور بنشر صور ومقاطع خادشة للحياء العام، وتقوم تلك الفتيات بتحريض ودعوة فتيات أخريات للانضمام للحصول على مزيد من الأموال، وذلك من أخطر الظواهر الاجتماعية التي تهدم القيم الإنسانية وتدمر الأجيال.
- **ترتب على مشاركة الزوجة للزوج في تحمل مصاريف الأسرة ومسئولياتها تداعيات خطيرة،** حيث خلقت حالة من الندية في التعامل نتج عنها توترات وخلافات أسرية متكررة، فاستقلال الزوجة المادي يُشعرها بالقوة، وأحيانًا تدفعها كثرة الخلافات إلى اتخاذ قرار بالانفصال لقُدرتها على تحمل مسئولية نفسها وأولادها أيضًا والاستغناء عن الزوج، وذلك من الأسباب الرئيسة لارتفاع معدلات الطلاق.
- **التضخم الاقتصادي يُمثل مشكلة اجتماعية تؤثر في طبيعة العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة وعلى الترابط والتماسك الأسري،** فلقد انشغل الأب والأم طوال الوقت

عن الأبناء وتكثيف وقتهما وجهدهما في زيادة دخل الأسرة ليكونوا قادرين على الوفاء بمتطلباتهم، فعلى الرغم من كون ذلك يعني مزيدًا من القدرة الاقتصادية على مواجهة التضخم إلا أن الآثار المترتبة على غياب الوالدين أو أحدهما عن الأبناء تؤثر سلبًا في عمليات التنشئة بخاصة للصغار والمراهقين وتخلق ظروفًا اجتماعية غير صحية بالغة الخطورة فإهمال متابعة الأبناء يجعلهم خارج نطاق السيطرة والاهتمام، ويكونون عُرضة للانصياع لأي عوامل خارجية تدفع بهم إلى الانحراف، فنجد أطفالًا صغارًا يدخنون السجائر ويتعاطون المخدرات وأحيانًا الإتجار بها للحصول على المال، وشيوع الشذوذ الجنسي وانتشار جرائم الدارك ويب، تلك التداعيات تصب في النهاية ناحية مزيد من الجرائم الأسرية والمجتمعية مما يهدد أمن المجتمع واستقراره.

- **ارتفاع معدلات الطلاق تزامنًا مع الأوضاع الاقتصادية الراهنة**، بخاصة بين حديثي الزواج، في عدم قدرة الزوجين على تحمل المسئولية ومواجهة الأزمات الاقتصادية، تلك الأزمات التي تكون سببًا مباشرًا في إنهاء العلاقة والارتباط بين الزوجين.

وذلك يتوافق مع نتائج دراسة (حلا أحمد، 2019) حيث إن ارتفاع معدلات الطلاق في الوقت الراهن ترجع إلى الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها مصر الآن، فقلة الدخل وزيادة الأعباء المادية وعدم القدرة على الالتزام بالإنفاق والوفاء بمتطلبات الأسرة، تسبب في تكرار المشاحنات الأسرية التي تنتهي بالطلاق (أحمد، 2019: ص 1).

- **وشهد المجتمع المصري مؤخرًا ارتفاعًا في أعداد الانتحار وحالاته بصورة غير مسبوقة**، حيث ضمت مختلف الأعمار والمستويات الاجتماعية والثقافية، وتعددت الطرق، وذلك تزامنًا مع الأوضاع الاقتصادية الراهنة التي تمر بها مصر، وتوصلت كافة الدراسات التي تناولت تلك الظاهرة إلى أن دوافع الانتحار متعددة ومتشابكة، ولكن يأتي في المقدمة الضغوط الاقتصادية والمعاشية، فاليأس والإحباط والخوف من المستقبل يدفع أصحاب النفوس الضعيفة إلى اتخاذ قرار الانتحار بوصفه نوعًا

من الهروب والانسحاب من تحمل المسئولية والتخلص من هذا الواقع المرير، وذكرت الحالات نماذج عديدة لحالات الانتحار بمدينة المنصورة، [شاب يلقي بنفسه في النيل لعدم قدرته المادية على إتمام زواجه، وزوج قرر أن يتخلص من حياته بتناول حبوب الغلة نظرًا لتراكم الديون عليه، وموظف يشعل النار في نفسه لعدم قدرته على توفير نفقات زواج ابنته، وزوج يلقي بنفسه من شرفة البيت لكثرة الخلافات مع زوجته على مصاريف البيت].

ويؤكد التقرير الصادر عن المؤسسة العربية لدعم المجتمع المدني وحقوق الإنسان، ارتفاع معدلات الانتحار في مصر في الفترة من أكتوبر 2023 حتى مارس 2024 لتصل إلى 147 حالة انتحار و26 محاولة، ونسبة الذكور 66.6% والإناث 33.3%، وقد تصدرت محافظات الجيزة والقاهرة والإسكندرية أكثر المحافظات المصرية لحالات الانتحار، وأوضح التقرير أن تصاعد حالات الانتحار يعد نوعًا من الاحتجاج على الأوضاع الاقتصادية الراهنة التي تؤدي إلى انتشار فكرة اليأس من تغيير الأوضاع والظروف المجتمعية (المؤسسة العربية لدعم المجتمع المدني وحقوق الإنسان، 2023).

- **ارتفاع معدلات الجرائم الأسرية بصورة غير مسبوقة،** فالظروف المعيشية الصعبة زادت من حدة التوتر والعنف الأسري، الأمر الذي يصل إلى حد قتل أحد أفراد الأسرة، ذكرت الحالات مدى بشاعة تلك الجرائم التي لم يعتدها المجتمع المصري من قبل، ومن أحدث تلك الجرائم بمدينة المنصورة [زوج يذبح زوجته لكثرة الخلافات المادية، وأم تقتل أطفالها الثلاثة لعدم قدرته على تلبية احتياجاتهم، وابن يقتل أمه لاعتراضها على إعطائه نقودًا].

وما سبق يتوافق مع نتائج دراسة (هند فؤاد السيد، 2021)، حيث توصلت إلى أن المستجدات الاقتصادية التي لحقت بالمجتمع المصري لها تأثير قوي في ارتكاب مزيد من الجرائم الأسرية، وأبرزها ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع الأسعار وانخفاض

الدخول، وكل ما سبق أدى إلى تأثير سلبي واسع المدى في النسق القيمي داخل الأسر، وكان سببًا مباشرًا في سلوكيات العنف والجريمة داخل الأسرة، مما أثر في أمن المجتمع واستقراره (السيد، 2021: ص 88).

يتضح مما سبق أن المخاطر الاجتماعية التي سبق عرضها تمثل خطرًا يهدد ترابط الأسر وتلاحمها والمجتمع بأسره، فالضغوط المعيشية الراهنة التي تواجه عديدًا من الأسر المصرية، بخاصة محدودة الدخل من الطبقة المتوسطة، تسببت في وقوع عديد من الأسر في حلقات مفرغة من العجز والحرمان، مما يترتب عليه مزيد من التوتر والخلافات الأسرية، ويضع عائل الأسرة في ضغط عصبي ونفسي تخوفًا من تحديات المستقبل فيفقد السيطرة على سلوكه ويصبح مغيبًا وفاقدًا للوعي، فيتخذ سلوكًا عنيفًا تجاه أقرب الناس إليه وأحبهم إليه من أفراد أسرته بوصف ذلك تنفيسًا عن غضبه وبعد فوات الأوان يشعر بالندم الشديد على ما حدث، فالظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الأسر تنعكس بدورها على المجتمع سلبًا أو إيجابًا فعندما تحيا الأسر حياة مستقرة، فهذا يعني مزيدًا من الاستقرار الاجتماعي، وعندما تواجه الأسر ضغوطًا معيشية فإن ذلك يخلق ظروفًا اقتصادية بالغة الخطورة لجميع أفراد الأسرة وتمتد آثاره لتشمل البناء الاجتماعي كله حاضرًا ومستقبلًا، فتؤدي إلى زعزعة استقرار الأسر، واعتلال صحة أفرادها النفسية والاجتماعية.

ثامنًا: مدى فاعلية برامج الحماية الاجتماعية المقدمة من الدولة لدعم الفئات الأكثر تضررًا من تداعيات التضخم:

فيما يتعلق بالقرار الخاص برفع الحد الأدنى للأجور والمعاشات، ذكرت غالبية الحالات أن تلك الخطوة غير مُجدية تمامًا في رفع المعاناة عن كاهل الأسر المصرية؛ لأن الزيادة في الأسعار أضعاف الزيادة في المرتبات، وذكرت الحالة (16) [زيادة المرتبات والمعاشات ليس لها أي تأثير، هي مسكنات لإلهاء الناس عن الواقع المرير

الذي نعيش فيه]، وذكرت الحالة (24) أن [رفع المرتبات لا يشعر به المواطن لأن التضخم الموجود في السوق سحب أي زيادة في الدخل]، وذكرت الحالة (12) [الموظف مرتبه زاد 15% يقابله زيادة في الأسعار 150%]، أما الحالة (10) فقد ذكرت أن [الزيادة في الأجور ليس لها فائدة للمواطن، المستفيد الأول والأخير منها التجار، قبل ما نقبض الزيادة في المرتب بتكون الزيادة في الأسعار ضعفين].

وفيما يتعلق بمبادرات الحكومة لطرح السلع الغذائية المدعمة مثل مبادرة وزارة الداخلية [كلنا واحد]، ذكرت الحالات أن الكميات المعروضة من السلع المدعومة قليلة جدًا بالنسبة إلى معدلات الطلب، فلا تحقق الإشباع المطلوب، إلى جانب طوابير وزحام شديد وبهدلة في غنى عنها، كما أن السلع المعروضة أقل في السعر وجودة المنتج رديئة خاصة اللحوم.

يتضح مما سبق أن كافة إجراءات الحماية التي تقدمها الحكومة للتخفيف عن كاهل الفئات الأكثر تضررًا في المجتمع من تصاعد الأسعار وارتفاع معدلات التضخم لم تحقق النتائج المرجوة بخاصة إلى الفئات المجتمعية من الطبقة الوسطى التي تدهورت مستوياتها المعيشية.

تاسعًا: رؤية عينة الدراسة وتوقعاتها بالنسبة إلى أسعار السلع في المستقبل:

فيما يتعلق بتوقعات عينة الدراسة عن أسعار السلع والخدمات الأساسية في المستقبل القريب أكدت غالبية الحالات أن أسعار السلع سوف تستمر في الارتفاع المستمر ولن تنخفض؛ نظرًا لحالة الركود الاقتصادي المسيطر على الاقتصاد، وذكرت الحالات (12، و15، و22) أن [الأسعار سوف تظل في ارتفاع طالما مفيش سيطرة على سعر الدولار، فالأسعار تتحدد حسب سعر الصرف]، وتؤكد الحالات أن عدم وجود الرقابة الجادة على الأسواق تؤدي إلى مزيد من ارتفاع الأسعار، أما الحالة (17) فقد ذكرت [الأسعار هتزيد مؤكد طالما إحنا دولة تستهلك ولا تنتج].

يتضح مما سبق أن هناك تخوفًا شديدًا لدى عينة الدراسة من المستقبل، فهم على يقين تام أن الأسعار سوف تزداد سوءًا في المستقبل ليس بسبب الأوضاع العالمية؛ لأن هناك استقرار عام في الأسواق العالمية، وإنما وفقًا لآراء عينة البحث بسبب الخلل في الهيكل الاقتصادي المصري والسياسات النقدية التي تنفذها الدولة والتي تزيد من خطورة الأوضاع الاقتصادية في مصر وتفاقمها إلى جانب تضاعف الديون الخارجية، كل ذلك يؤثر في قدرة المواطن على التنبؤ بالمستقبل أو التخطيط له ويعمق من الأزمات المعيشية التي تواجه الأسر.

أهم النتائج التي أسفرت عنها الدراسة الحالية:

١- أكدت الدراسة أن المجتمع المصري في الوقت الراهن يشهد موجة تضخمية غير مسبوقة أدت إلى ارتفاع أسعار كافة السلع والخدمات الأساسية التي تمس الحياة المعيشية لجميع فئات المجتمع، كما أثرت في قدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم الضرورية وبالتبعية تأثرت أنماط الاستهلاك وتضاعفت الأعباء والضغوط الاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي تتحملها عديد من الأسر، وأدت إلى وقوع عديد منهم في حلقات مفرغة من الفقر والحرمان.

٢- أثبتت الدراسة أن ارتفاع معدلات التضخم خفض من القوة الشرائية للدخل لكافة فئات المجتمع ولكن الفئات الأكثر تضررًا محدودي الدخل من الطبقة الوسطى التي يتصف دخلها بقدر من الثبات النسبي، فأصبح دخلها غير كافٍ لسد احتياجات الأسر ليس الأساسية فقط إنما يمتد ليشمل كافة جوانب الحياة المعيشية، الأمر الذي ترتب عليه عجز دائم ومزيد من التدهور في الأوضاع المعيشية.

٣- تسبب التضخم في زيادة حدة المعاناة والتحديات التي تواجه الأسر، مما دفع عديد من الأسر إلى البحث عن روافد جديدة تغذي دخل الأسرة الشهري، وتنوعت تلك المصادر ما بين مدخرات بنكية بعائد شهري أو المشاركة بالمدخرات المحدودة في

مشروعات تجارية أو الالتحاق بعمل إضافي وكن يشترط أن يتناسب مع الهيبة والمكانة الاجتماعية للأسرة.

٤- توصلت الدراسة إلى أن هناك عديدًا من العوامل والأسباب المؤدية إلى ارتفاع معدلات التضخم في الوقت الراهن بعضها له أبعاد عالمية وأخرى محلية مرتبطة بالهيكل الاقتصادي المصري، فكلاهما متشابك وعلى ارتباط وثيق بالآخر، **فمن الأسباب العالمية الأكثر تأثيرًا**، جائحة كورونا والغزو الروسي لأوكرانيا وصدمات إمدادات الطاقة والغذاء فكلاهما تسببا في تضخم عالمي رفع أسعار السلع والخدمات اللوجستية عالميًا، وتأثرت سلاسل الإمداد وأدخلت العالم في ركود تضخمي تسلل إلى اقتصاديات العالم، **أما الأسباب المحلية التي تأثرت بها مصر من أهمها** التداعيات الاقتصادية للغزو الروسي لأوكرانيا لاعتمادها على الإمدادات من تلك الدول في تلبية احتياجاتها من السلع الاستراتيجية من الغذاء والطاقة، بالإضافة إلى القرارات الاقتصادية التي اتخذتها الدولة المصرية ضمن برنامج الإصلاح الهيكلي للاقتصاد باتباع سياسة مالية ونقدية بدأتها بتحرير سعر الصرف الأجنبي المصري مع بداية عام 2016، وعلى مراحل متتالية ورفع أسعار الفائدة وتقليص الدعم المقدم للمواطن امتثالًا لشروط صندوق النقد الدولي والإفراط في الاقتراض الخارجي وانخفاض حجم الإنتاج المحلي وجودته وسوء التخطيط الاقتصادي، وذلك من خلال استنزاف الموارد في مشروعات غير إنتاجية لا تمثل أولوية للاقتصاد الوطني ولا للمواطن، كل ما سبق ذكره ضاعف من الضغوط التضخمية وأدى إلى تدهور مستمر للقوة الشرائية للعملة المحلية في مقابل العملات الأجنبية، وترتب عليه عديد من المخاطر الاجتماعية التي تؤثر في أمن المجتمع واستقراره.

٥- رصدت الدراسة عديدًا من التداعيات الاقتصادية المصاحبة للموجات التضخمية الراهنة، حيث أثر التضخم في معدلات النمو الاقتصادي، فأضعف الثقة في العملة

المحلية ففقدت وظيفتها بوصفها مخزنًا للقيمة، فترتب على ذلك انخفاض القوة الشرائية للدخل وارتفاع الميل للاستهلاك وانعدام الحافز على الادخار، وانخفاض في الطاقة الإنتاجية المحلية، واتجاه رءوس الأموال إلى أنشطة اقتصادية استهلاكية لا تفيد التنمية، مما ترتب عليه اتساع الفجوة ما بين معدلات التضخم ومعدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي، فتزداد مخاطر الأمن الاقتصادي لكافة فئات المجتمع.

٦- صاحب التضخم عديد من التداعيات الاجتماعية تمثلت في زيادة حدة التفاوت والتمييز الاجتماعي بين طبقات المجتمع، وهجرة الكفاءات من أبناء الطبقة الوسطى سواء بطريقة شرعية أم غير شرعية، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، كما أدت إلى انهيار منظومة القيم الاجتماعية ليصبح الوصول إلى المال هدفًا يتم تحقيقه بأي وسيلة، مما ترتب عليه انتشار الفساد والرشوة والسرقة والانحلال الأخلاقي، كما فقد التعليم الجيد والعمل المنتج دورهما الاجتماعي في تحديد المكانة الاجتماعية، مما نجم عنه خلل في المعايير الاجتماعية، وترتب على ما سبق اتساع نطاق الفئات المهمشة في المجتمع وعدم الاستقرار الاجتماعي.

٧- كشفت الدراسة عن أن الموجات التضخمية الراهنة أثرت في أنماط استهلاك الأسر من الطبقة الوسطى وبالتبعية تأثرت خريطة الإنفاق الشهرية، ففي ظل انخفاض القوة الشرائية للدخل تقلصت عملية الإنفاق لحدها الأدنى، فغيرت الأسر من أنماط استهلاكها لتتوافق مع الدخل الشهري، وتم إعادة ترتيب بنود الإنفاق وفقًا لأهميتها ودرجة إشباعها للمتطلبات والاحتياجات الأساسية لأفراد الأسرة، وأثبتت النتائج أن الغذاء يليه التعليم يستحوذ على الجزء الأكبر من دخل الأسرة فهما يمثلان ضروريات الحياة، وعلى الجانب الآخر تم تقليص بند الترفيه والمجاملات الاجتماعية والمساعدات الاجتماعية للفقراء والمحتاجين إلى أدنى الحدود، فنجد أن الضغوط الاقتصادية التي واجهت الطبقة المتوسطة أثرت في استقرار أداء دورها الإنساني في تقديم الدعم المادي

والمعنوي للمحتاجين، مما ترتب عليه زيادة المعاناة والضغوط المعيشية التي تواجه تلك الفئة.

٨- دفع التضخم عديدًا من الأسر إلى البحث عن آليات للتكيف مع الارتفاع المستمر والمتصاعد للأسعار يمكن من خلالها المواءمة بين تلبية الاحتياجات الضرورية للمعيشة وبين الموارد المادية المحدودة، وتتلخص تلك الآليات في تقليص الإنفاق وترشيده، والبحث عن بدائل أرخص وربما تكون أقل في الجودة والتحول إلى العلامات التجارية العامة والمحلية، والابتعاد عن السلع المستوردة والبحث عن السلع المدعومة والاستغناء عن كثير من السلع غير الضرورية، نستخلص مما سبق أن التضخم أدى إلى تغيير نمط حياة الأسر وسلوكهم الاستهلاكي ليصبح قسريًا لا اختياريًا ويصبح العجز والحرمان سمة أساسية من سمات الحياة لديهم.

٩- رصدت الدراسة وجود عديد من الوسائل المساعدة التي تلجأ إليها الأسر في حالة عدم كفاية الدخل لتغطية النفقات الشهرية الضرورية، من أهمها السحب من المدخرات البنكية فهو حل سريع وبديل متاح لغالبية الأسر من الطبقة الوسطى، أما الأسر التي لا يتوفر لديها مدخرات فتتجه مباشرة إلى الاستدانة سواء من الأهل أو الأصدقاء، مما يحمل الأسرة أعباء إضافية خاصة في حالة ارتفاع المديونية، مما ترتب عليه عديد من المخاطر الاجتماعية، ومن الوسائل أيضًا البحث عن عمل إضافي، ولكن بشرط أن تكون طبيعة العمل تتناسب إلى حد كبير مع المكانة والواجهة الاجتماعية للأسرة، وفئة أخرى تلجأ إلى الشراء بالتقسيط لكافة احتياجاتها، وتلك الوسائل تمكن الأسر من اجتياز الأزمات المادية بأقل الخسائر الممكنة، وفي الوقت نفسه تتحمل الأسرة مزيدًا من الأعباء المادية الواجب سدادها مستقبلًا.

١٠- أثبتت الدراسة أن ارتفاع معدلات التضخم أدى إلى انهيار وتآكل الطبقة الوسطى وتقليص مواردها الاقتصادية لتصبح عاجزة عن الوفاء بالمتطلبات الأساسية، فيزحف

الفقر إليها ويبتلع مدخراتها، فانحدار فئات عريضة من الطبقة الوسطى إلى مستوى الفقر، مما يترتب عليه مخاطر عديدة، ونظرًا لأن الطبقة الوسطى هي المحرك للسوق الاقتصادي، حيث تمثل المنتجين والمستهلكين والمستثمرين ودافعي الضرائب، فانهيارها يعرض المجتمع إلى تهديد حقيقي.

١١- أما على الجانب الاجتماعي، أثبتت نتائج الدراسة أن فشل الطبقة المتوسطة في تحقيق تطلعاتها المشروعة في الحراك الاجتماعي للحاق بالطبقة الاجتماعية الأعلى اجتماعيًا ترتب عليه حالة من الإحباط وفقدان الأمل في التغيير لغد أفضل، ومع مزيد من تدهور الأوضاع المعيشية وغياب العدالة الاجتماعية، يتولد الغضب الذي يولد الانفجار، وينذر بمخاطر عديدة تهدد أمن المجتمع واستقراره.

١٢- كشفت الدراسة عديد من المخاطر الاجتماعية التي تواجه الأسر المصرية من جراء الضغوط المعيشية والأزمات المادية الراهنة، **ومن أهمها ما يلي:**

- خلقت الضغوط الاقتصادية وضيق العيش أجواءً أسرية يشوبها التوتر والمشاحنات والمشكلات الأسرية المتكررة، فمع زيادة المعاناة يتطور الأمر ليصل إلى عنف لفظي وإيذاء مادي تجاه أفراد الأسرة، ويشكل العنف الأسري خطورة كبيرة على سلوكيات الأبناء، حيث يكون دافعًا قويًا ليصبحوا أفرادًا جانحين للعنف في المجتمع، كما يكون عاملًا مؤثرًا لتعدد حالات الطلاق بالصورة الراهنة.
- في ظل المستجدات الاقتصادية التي لحقت بالمجتمع المصري مؤخرًا، حدث تطور خطير في ملامح العنف الأسري، لتصبح جرائم القتل الأسري أحد أشكال هذا العنف، وهي جرائم لم يعتدها المجتمع من قبل، ومن المتوقع تكرار مثل تلك الجرائم لتكون أشد قسوة وبشاعة كلما ازدادت حدّة الضغوط الاقتصادية، مما يؤدي إلى تأثير سلبي واسع المدى في النسق القيمي داخل الأسر.

- أثبتت النتائج أن العامل الاقتصادي من الأسباب المباشرة في تكرار ظاهرة الانتحار في الآونة الأخيرة، فعدم مقدرة الشخص على مواجهة أزماته ومشاكله الحياتية والتكيف معها تُوقعه في ضغط نفسي شديد، ويسيطر عليه حالة من الاكتئاب والعجز والضبابية، فيقرر التخلص من حياته بوصف الانتحار المخرج الوحيد للهروب من تلك الأزمات، والتخلص من هذا الواقع المرير.
- يؤدي العجز المادي لرب الأسرة وعدم القدرة على توفير الحد الأدنى من المتطلبات للزوجة والأبناء إلى زعزعة استقرار الأسرة وخلل في منظومة القيم الاجتماعية، فيترتب على ذلك عدم الامتثال لتعليمات رب الأسرة وتطاول الأبناء والزوجة عليه، مما يؤدي إلى جنوح الأبناء وأحيانًا الزوجات أيضًا، فيسلكون طرقًا غير سوية من أجل الحصول على المال اللازم لتلبية احتياجاتهم التي فشل عائل الأسرة في توفيرها، وذلك يفسر عديدًا من الظواهر السلبية المنتشرة في المجتمع والتي من أخطرها ظاهرة فتيات التيك توك، حيث يتم نشر صور ومقاطع فيديو عبر تطبيقات التيك توك ولايكي تحرض على الفسق والفجور، ويمثل ذلك اعتداءً على قيم المجتمع المصري ومبادئه، وانهيارًا للقيم الإنسانية وتدميرًا للأجيال.
- عزوف عديد من الشباب عن الزواج نظرًا لارتفاع تكاليف الزواج ومحدودية الإمكانيات المادية، يترتب على ذلك ارتفاع معدلات العنوسة في المجتمع وانتشار الزواج العرفي وجرائم الزنا والاغتصاب والتحرش.
- تفرض الأوضاع الاقتصادية الراهنة على عديد من أسر الطبقة الوسطى أن يصبح التسول الاجتماعي من الأهل والأصدقاء وسيلة للتعايش، مما يعرض عديدًا من الأسر لحالة من القهر والإذلال، فالشعور بالعجز والحرمان المستمر يؤدي إلى أمراض نفسية خطيرة.

- أثرت الأوضاع الاقتصادية الراهنة في طبيعة العلاقات الأسرية وعلى الترابط والتلاحم العائلي، فانشغال الأب والأم في تحسين الأوضاع الاقتصادية للأسرة أثر سلبًا في عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء بخاصة الصغار والمراهقين، فيصبحوا خارج نطاق السيطرة والرقابة ويكونوا عرضة للانحراف، فينتشر شرب السجائر ما بين الصغار وتعاطي المخدرات والإتجار أحيانًا لجلب المال والشذوذ الجنسي وانتشار جرائم الدارك ويب، بالإضافة إلى عديد من المخاطر التي تهدد أمن الأسر واستقرارها، وتنذر بمزيد من الجرائم الأسرية.

١٣- كشفت نتائج الدراسة أن كافة إجراءات الحماية الاجتماعية والدعم المُقدم من قبل الدولة لدعم الفئات الأكثر تضررًا من تداعيات التضخم لم يحقق النتائج المطلوبة، وترتب على ذلك مزيد من تردي الأوضاع المعيشية وانهيار اقتصادي واجتماعي للطبقة المتوسطة، وعن توقعات عينة الدراسة عن الأوضاع الاقتصادية في مصر بالمستقبل القريب، أكدت جميع الحالات أن الأسعار ستظل في ارتفاع مستمر والمؤشرات الاقتصادية الراهنة تؤكد أن الوضع سوف يزداد سوءًا في المستقبل، والسياسات النقدية التي تنفذها الدولة تزيد من خطورة الأوضاع الاقتصادية وتفاقمها في مصر.

توصيات الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، من أهمها ما يلي:

١- يتطلب حل الأزمة الاقتصادية الراهنة إصلاحًا اقتصاديًا شاملًا يضم حزمة من السياسات المالية والنقدية تتناغم مع بعضها البعض بهدف دعم الاقتصاد الوطني، والحد من عجز الميزان التجاري، والعمل على تنمية موارد النقد الأجنبي من خلال تنشيط الأنشطة الاقتصادية المولدة للنقد الأجنبي وأبرزها الصادرات والسياحة وتحويلات العاملين في الخارج، واستقطاب مزيد من المستثمرين الأجانب مما يسهم

في دفع معدلات النمو الاقتصادي وتراجع معدلات التضخم، وتعافي العملة المحلية تدريجيًا.

٢- رفع قيمة الناتج الفعلي للاقتصاد المصري من خلال زيادة معدلات الإنتاج المحلي وتطويره وإعطاء أولوية قصوى للقطاعات الإنتاجية مثل قطاع الزراعة والصناعة، فزيادة الطاقة الإنتاجية تتطلب تشغيل المصانع المتوقفة، وإنشاء مصانع جديدة تستوعب القوة البشرية العاطلة عن العمل، وتشجيع صغار المستثمرين بدعم المشروعات الصغيرة من قبل الدولة.

٣- دعم الصناعة الوطنية المحلية وتشجيعها وتحقيق اكتفاء ذاتي باستغلال الموارد المحلية لتلبية احتياجات السوق الداخلي أولًا ثم الاتجاه إلى التصدير للخارج لجذب العملات الأجنبية، وذلك يتطلب تفعيل شروط الجودة العالمية للمنتج المحلي ليكون قادرًا على تحقيق الميزة التنافسية في الأسواق الأوروبية، كما يجب تقنين الاستيراد إلى أقصى درجة، كل ما له بديل محلي يتم وقف استيراده، فذلك يدعم الصناعة المحلية ويحافظ على العملة الصعبة ويحفظ ثبات الأسعار في السوق المحلي.

٤- تشديد الرقابة من قبل الدولة على الأسواق لضبط أسعار السلع ومنع الاحتكار، ويجب على الأجهزة المعنية بالرقابة تشديد العقوبة على المخالف وتفعيل الضبطية القضائية لحماية المواطن من جشع واستغلال التجار .

٥- تحجيم الاقتراض الخارجي إلا للضروريات القصوى، مثل تلك المخصصة لتمويل واردات الأغذية والطاقة والأدوية، ويجب على الدولة التصدي لمشاكلها الاقتصادية في حدود إمكانياتها ومواردها المتاحة من خلال الاكتفاء الذاتي، إلى جانب تقليص الإنفاق الحكومي على مشروعات استهلاكية غير مجدية اقتصاديًا.

ومما يجدر الإشارة إليه هنا أن هذه التوصيات توافقت إلى حد كبير مع رؤى المبحوثين (عينة الدراسة)، كآليات للتغلب على الأوضاع الاقتصادية الراهنة.

أولًا: المراجع العربية:

١- أبو زيد، أحمد، ٢٠١٠، انهيار الطبقة الوسطى، مستقبليات، الكتاب العربي، ع ٨٠، أبريل، الكويت.

٢- أبو شامة، عباس، ٢٠٢٤، جرائم العنف وأساليب مواجهتها في الدول العربية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض.

٣- أبو صبري، حنان محمد السيد، ٢٠١٣، وفاء صالح مصطفى، الأنماط الاستهلاكية والادخارية المستحدثة لأسر العائدين من الخارج وعلاقتها بالمناخ الأسري، المجلة المصرية للاقتصاد المنزلي، ع ٢٩.

٤- أحمد، حلا، أغسطس ٢٠١٩، التداعيات الاجتماعية لظاهرة ارتفاع الأسعار في مصر، دراسات اجتماعية، المعهد المصري للدراسات.

٥- أحمد، حلا، مايو ٢٠١٩، "لماذا ينتحر المصريون؟"، المعهد المصري للدراسات، دراسات اجتماعية.

٦- البربري، هند مرسي محمد علي، يناير ٢٠٢١، سياسات تحرير سعر الصرف وأثرها على الفقر وتوزيع الدخل في مصر، مجلة السياسة والاقتصاد، مج ١٠، ع٩.

٧- البرعي، مروة، ٢٠٢٣، المؤسسة العربية لدعم المجتمع المدني وحقوق الإنسان تقرير حول حالات الانتحار في ستة أشهر (أكتوبر ٢٠٢٢ -مارس ٢٠٢٣).

٨- البغدادي، مروة فتحي، أغسطس ٢٠١٨، السياسات الاقتصادية واضمحلال الطبقة الوسطى في مصر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ع(٦٦).

٩- البلتاجي، محمد جابر عبد الحميد، أغسطس ٢٠٢٣، تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على معدلات التضخم في مصر دراسة تحليلية تطبيقية، المجلة القانونية، مج ١٧، ع ١٥.

١٠- بيك، أولريش، ٢٠٠٦، مجتمع المخاطر العالمي: بحثًا عن الأمان المفقود، ترجمة: علاء عادل وهند إبراهيم، المركز القومي للترجمة، القاهرة.

١١- بيك، أولريش، ٢٠٠٩، مجتمع المخاطر، ترجمة: جورج قدورة وإلهام الشهراني، المكتبة الشرقية، بيروت.

١٢- تهامي، عز الدين فكري، سبتمبر ٢٠٢٢، تحذيرات دولية من مخاطر التضخم والركود الاقتصادي: كيف واجه الاقتصاد الإسلامي الركود التضخمي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، مج (٤٣)، ع (٥٠٣).

١٣- حامد، جمال محمد، ٢٠١٤، التضخم وآثاره الاجتماعية "دراسة ميدانية على عينة من الفقراء بمحافظة المنوفية"، حوليات آداب عين شمس، مج ٤٢، حوليات آداب عين شمس.

١٤- حجاج، الشيماء حامد محمود، أكتوبر ٢٠٢٢، سياسات التقشف المالي وانعكاساتها على معدلات التضخم في مصر، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج ٢٣، ع ٤، القاهرة.

١٥- حمدي، آية، ٢٠٢٣/١٠/٢٢، مبادرة الحكومة المصرية لتخفيض الأسعار: جهود لتعزيز القدرة الشرائية وتحقيق التوازن الاقتصادي، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية.

١٦- الخواجة، محمد ياسر، ٢٠١٨، علم اجتماع البطالة، نور للطباعة والنشر.

١٧- خواص، مصطفى، ٢٠٢٢، الحرمان النسبي كمدخل تفسيري للعنف والتمرد داخل المجتمعات، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع١، الجزائر.

١٨- رحومة، عبد السلام مسعود، ٢٠١٩، وعبد العزيز علي الصالحي، أثر التضخم على النمو الاقتصادي في ليبيا دراسة قياسية خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، مجلة الجامعة، ع٣٠.

١٩- رضوان، مصطفى أحمد حامد، وآخرون، ٢٠٢٣، علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٢١، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج ١٤، ع ١، جامعة قناة السويس.

٢٠- زايد، أحمد، ٢٠٢١، نحو نظرية الخطر الفائق: مجتمع المخاطر من عولمة الخوف إلى توطينه، مجلة الديموقراطية، مج ٢١، ع ٨٢، مؤسسة الأهرام.

٢١- زكي، رمزي، ١٩٨٠، مشكلة التضخم في مصر، أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، الطبعة الأولى، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة.

٢٢- زكي، رمزي، ١٩٨٦، الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم ومدى ملاءمته لتفسير التضخمية للبلاد المتخلفة، بحوث ومناقشات مؤتمر التضخم الركودي في العالم العربي، دار الشباب للنشر، الكويت.

٢٣- زكي، رمزي، ١٩٨٧، أزمة القروض الدولية، دار المستقبل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة.

٢٤- سميرات، هاني، ٢٠١٦، مداخل ومناهج دراسة الصراع: دراسة مقارنة بين الرؤية الأوروبية والأميركية، جامعة القدس.

٢٥- السيد، هند فؤاد، ديسمبر ٢٠٢١، العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجرائم داخل الأسر المصرية: رؤى عينة من الخبراء، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، مج٥، ع ٢٤.

٢٦- الشربيني، أحمد، ٢٠٠٥، الحكومة المصرية والتضخم إبان الحرب العالمية الأولى، في دراسات تاريخ مصر الاجتماعي، دار الثقافة العربية، القاهرة.

٢٧- شعيبي، إنعام أحمد عابد، نوفمبر ٢٠١٨، إدارة الأزمات ودورها في مواجهة السلوك الاستهلاكي للأسرة المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع٦، السعودية.

٢٨- شوقي، دنيا، ٢٠٢٣، الآثار السلبية للتضخم ومواجهاتها الاقتصادية والفقهية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، مج ٤٣، ع ٥٠٧، بنك دبي الإسلامي، الإمارات.

٢٩- طارق، أسماء، ٢٠٢٣، المؤشرات المحلية والعالمية المرتبطة بأنماط الاستهلاك، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلة دورية آفاق اقتصادية معاصرة، مجلس الوزراء المصري، ٢٠٢٣.

٣٠- طه، رانيا الشيخ، ٢٠٢١، التضخم أسباب وآثار وسبل معالجته، سلسلة كتابيات تعريفية، ع١٨، صندوق النقد العربي، شبكة المعرفة، أبو ظبي.

٣١- عاشور، سالي، ٢٠٢٣/٣/١٣، أثر الأزمات على السلوك الاستهلاكي للأفراد في مصر، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية.

٣٢- عباس، جهاد أحمد نور الدين، وآخرون، ٢٠١٨، أثر تغيرات أسعار الصرف على مستوى معيشة الأسر المصرية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، مج ٢، ع ١، يناير.

٣٣- عبد السلام، مصطفى، ٢٩ مارس ٢٠٢٣، أزمات مصر الاقتصادية وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية.

٣٤- عبد العظيم، ولاء محمد عبد العليم، ٢٠١١، المحاسبة عن التضخم، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.

٣٥- عبد المجيد، سهير صفوت، ٢٠١٢، الطبقة الوسطى المصرية، وإمكانية النهوض نحو صياغة عقد اجتماعي جديد في ضوء المستجدات المعاصرة، مجلة بحوث الشرق الأوسط.

٣٦- عبد المجيد، محمد سعيد، ٢٠٢٣، وممدوح عبد الواحد، التداعيات الاجتماعية لظاهرة التضخم على التنمية: دراسة الحالة المصرية، المجلة العلمية لكلية الآداب، جامعة طنطا، ع ٥٢.

٣٧- عبد المعطي، عبد الباسط، ٢٠٠٦، الطبقة الوسطى المصرية من التقصير إلى التحرير، سلسلة العلوم الاجتماعية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة.

٣٨- عبد الوكيل، رانا حسن، ٢٠٢٢، تطور أنظمة سعر الصرف في مصر مع إشارة خاصة لأزمة العملة، المجلة العربية للاقتصاد والتجارة، ع٢.

٣٩- العشري، مشيرة محمد، ٢٠٢٠، ظاهرة التضخم وأثرها على نوعية حياة المجتمع المصري "دراسة ميدانية لبعض شرائح الطبقة المتوسطة بمدينة طنطا"، مجلة العلوم الاقتصادية، مج ٤٨، ع ٣، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.

٤٠- عطيان، عبيد بن علي، ٢٠٠٨، الآثار الاجتماعية للتضخم الاقتصادي على الأسرة، بحث مقدم لندوة بعنوان الأسرة السعودية والتغيرات المعاصرة، الرياض.

٤١- علاوي، كامل، والزبيدي، حسين لطيف، ٢٠١٣، مبادئ علم الاقتصاد والإدارة، دار صفاء للطباعة والنشر، عمان.

٤٢- العمري، سعود جايد مشكور، ٢٠١٤، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، عمان، الأردن.

٤٣- العمري، سعود جايد مشكور، ورشم، محمد حسن، ٢٠١٢، التضخم الاقتصادي والمعالجات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الطباعة والنشر، بغداد.

٤٤- عوض، شريف محمد، ٢٠١١، الآثار الاجتماعية للتضخم: دراسة في علم الاجتماع الاقتصادي، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

٤٥- عيادة، خالد، ٢٠٢٠، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الأردن، دار الخليج للنشر والتوزيع، جامعة الجزائر.

٤٦- الغايش، مسعد محمد، أبريل ٢٠٢٣، مدى فاعلية سعر الفائدة في كبح جماح التضخم المستورد في مصر خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٢٠، مجلة السياسة والاقتصاد، ع ١٨.

٤٧- فضل، أميرة عبد العظيم، ٢٠٢٢، تأثير جائحة كوفيد-١٩ على أولويات الإنفاق داخل الأسرة المصرية: دراسة ميدانية بمدينة القاهرة، مجلة كليات الآداب، جامعة القاهرة، مج ٨٢، ع٧.

٤٨- الكواز، أحمد، ٢٠٢٢، مناهج تقدير المداخيل المختلطة في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

٤٩- محمد، حساني شحات، مايو ٢٠٢٣، أثر التضخم على سلوك المستهلك: الاقتصاد المصري نموذجًا، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري، مجلة دورية آفاق اقتصادية معاصرة.

٥٠- مرسي، منال جابر، ٢٠٢٠، أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية، مجلة السياسة والاقتصاد، مج٩، ع ٨.

٥١- مرعي، أسامة، سبتمبر ٢٠٢٢، التداعيات الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصري، المركز الديمقراطي العربي.

٥٢- المطراوي، خالد، مايو ٢٠٢٣، الأنماط الاستهلاكية والعوامل المؤثرة فيها، مجلة دورية آفاق اقتصادية معاصرة، مركز المعلومات، ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري.

٥٣- المناور، فيصل، ٢٠١٥، المخاطر الاجتماعية، المعهد العربي للتخطيط، ع ١٢٤، الكويت.

٥٤- المناور، فيصل، والملاعب، عمر، ٢٠٢٠، مجتمع المخاطر وتحولات القيم العالمية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مج ٢٢، ع ١، المعهد العربي للتخطيط.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1- Adam, John, Metwaly, Ali, 2014, "Identifying Currency Crises Indicate: The case of Egypt", African Journal of Economic and Management Studies.
2- Anfo S., Kweku v. And Naatuf, 2014, The impact of inflation on the standard of living: a case study of Navrongo in the upper East of Ghana. European journal of business and management, vol. 6, issue 29.
3- Asharif, Issam, 1990, Introduction to the theory of protection, sharifges, m.b.h, Vienna.
4- Asian Journal of Empirical Research, 2017, Kenani.
5- DabraWski, Mark, 2014, Factor Determining a safe "Level of Public debt, national research university higher school of Economics, Moscow case center for social and economic research, Warsaw.
6- Faraaji, Kasid & Mwakanemelea, 2017, Impact of Inflation on Economic Growth: A case study of Tanzania.
7- Gandhi, Kalpesh, 2022, A study on the impact of inflation on the consumption pattern of necessity goods of the people of Saurashtra region, SORATH: E- Journal, A national peer Reviewed Referred E-Journal, Issue-47.
8- Hoflmayr, Martin, 2020, Inflation explained what lies behind and what's ahead? Members Research service, European parliamentary research service.
9- Ibrahim, Maram, 2019, Inflation research gate, April, 2019, <https://www. research gate.net/publication/332763097-INFLATION

10- International Monetary Fund World Economic out looking the cost of living Crisis Washington, October 2023.
11- Macia, Dainal Garcia, 2023, The Effects of inflation on Public Finances, International Monetary Fund, Working Paper, No Wp2023/093, Washington, DC.
12- Malin, Aweys Barahow, 2016 Inflation and the it's influences of household livelihood in Mogadishu, Somalia, European journal of business and the management, vol.8, No. 7.
13- Negm, Eiman Medhat, 2023, Consumers' Purchase behavior reactions: a focus on the study of Devaluation of currency compounding increase in inflation rates in Egypt, journal of humanities and applied social sciences, vol. 5, No. 5.
14- Poverty, 2023, Equity Brief, Middle East-North Africa Arab Republic of Egypt, World Bank Group.
15- Sulekha, A. R., Mary, Francina Pracila, Malingo, Thar, January 2019, Impact of inflation off the household, spending power international journal of recent technology and engineering, [URTE] Iss N: 2277-3878 [online] volume 7, issue 5.
16- Tarkhnishvili, A., 2013, Middle class: Definition role and the development, global journal of human social science sociology, culture 7, U.S.A.
17- Valaskova, Katarina, Drana, Pavol and Adamko, Peter, 2021, Changes in Consumers' Purchase Patterns as a consequence of the COVID-19 Pandemic, Mathematics.

ثالثًا: مواقع الإنترنت:

1- Wik<https://ar.m.wikipedia.org
2- https://www.alarabiya.net 1/5/2024.
3- Kuwait Institute of Banking Studies, Economic Inflation, 2021
4- https://www.sis.gov.eg<story
5- Egypt encyclopedia.com

https://w.w.w.researchgate.net/publication/332763097.INFLATION

6- Causes of Inflation, Reserve Bank of Australia/ Education,). https://rba.gov.au/education/resources/ecplainers/pdf/causes-of-inflation.pdf.

7- Imf, world Economic: countering the cost-of-living Crisis (Washington, Dc: 2022), accessed 27/3/2023 https://bit.ly/40gdizx

8- The world bank in Egypt: overview, world bank, 1/11/2022, accessed on 27/3/2023 http:/bit.ly/skcer7G)

٩- البنك المركزي المصري التحليل الشهري للتضخم العام والأساسي.

http://www.cbe.org.eg.

١٠- الموسوعة المصرية، ماذا تعرف عن محافظة الدقهلية، ١٣ أغسطس، ٢٠٢٣

١١- علي عبد النبي مرزوق، خطر تآكل الطبقة المتوسطة، ٢٠١٩.

https://www.albawabahnews.com/3833126

١٢- مدونات البنك الدولي، هل انتهى الهلع من موجات التضخم العالمية، ١/١٠/٢٠٢٤.

https://blogs.worldbank.org/ar/voices/hl-anthy-alhl-mn-mwjat-altdkhm-alalyt-dway-altfawl-alhdhr-

١٣- آفاق الاقتصاد العالمية، اجتياز المسارات العالمية المتباعدة، صندوق النقد الدولي، أكتوبر ٢٠٢٢.

<http://www.cbe.inf.org;10/10/2023

١٤- البنك الدولي، أضعف أداء للاقتصاد العالمي في فترة خمس سنوات على مدى ٣٠ عامًا، ٩ يناير ٢٠٢٤.

http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2024/01/09global-economic-prospect-january-2024-press-release?cid=ecr_fb_worldbank_ar_ext

١٥- برنامج الأغذية العالمي، تضخم أسعار الغذاء وانهيار العملات أمام الدولار يهددان الأمن الغذائي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، ٢٣ مارس ٢٠٢٣.

worldfoodprogram…news<http://ar.wfb.org

١٦- البنك المركزي المصري، بيان صحفي، التضخم، يناير ٢٠٢٤

<http://www.cbe.org.eg;8/2/2024

١٧- تراجع التضخم السنوي في المدن المصرية إلى ٢٩.٨ % خلال يناير ٢٠٢٤، ٢٠٢٤/٢/٨

http://www.alarabiya.net

١٨- صندوق النقد الدولي وفيتور غاسبار، وباولو ميداس، الدين العالمي يسجل مستوى قياسيًا قدره ٢٢٦ تريليون دولار

International Monetary Fund World Economic out looking countering the cost of living Crisis Washington, October 2023).

<http:www.imf.org

١٩- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الاستهلاك النهائي

Sd-glassar<https://www.unescwa.org

٢٠- مجموعة البنك الدولي، تقرير الديون الدولية لعام ٢٠٢٣

news<http:www.albankaldawili.org

٢١- صندوق النقد الدولي، خطورة عبء الدين العالمي تتطلب تعاونًا حاسمًا، ١٤ أبريل، ٢٠٢٢

news<http:www.imf.org

٢٢- صندوق النقد الدولي، هل يظل التضخم مرتفعًا، مجلة التمويل والتنمية، يونيو ٢٠٢٢

news<http:www.imf.org

٢٣- البنك المركزي المصري، قرار لجنة السياسة النقدية، ٢٠٢٤/٢/١

<http:www.cbe.org.eg

٢٤- خبراء اقتصاديون يوضحون تداعيات رفع نسبة الفائدة على مصر ٢٠٢٣/٣/٣١

http://sputinikarabic.ae

٢٥- البنك المركزي المصري، الوضع الخارجي للاقتصاد المصري، ٢٠٢٤

external--p-- <http:www.//cbe.org.eg

٢٦- إجراءات نحو كبح التضخم، ٨ فبراير ٢٠٢٤

http://www.alhurra.com

٢٧- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠٢٢، ٢٠٢٣/٣/٢٧.

https://bit.ly/40gkno

٢٨- عجز الموازنة يرتفع إلى ٥.٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، جريدة المال ٢٠٢٣/٧/١٥

<http: //almalnews.com

٢٩- خبراء اقتصاد يرصدون: البنك المركزي يواصل طباعة النقود الجديدة ٢٠٢٣/٧/١٧

<https://www.zatmisr.com

٣٠- جريدة المال، تقرير عن المصريون أنفقوا ٣.٥١ مليار دولار في شراء المعدن الأصفر، ٢٠٢٣

http://almalnews.com,13/1/2024

٣١- أطلس البنك الدولي، أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٣

datatopic.worldbank.org

٣٢- البنك المركزي المصري، بيان صحفي بشأن أداء ميزان المدفوعات خلال الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

http://www.cbe.org.eg

٣٣- العقول المهاجرة: الثروة المفقودة والقوة الناعمة، ٢٠٢٢/١٠/١٧

https://www.almasryalyoum.com

٣٤- مؤشرات مدركات الفساد، ويكيبيديا.

http://ar-wikipedia.org

٣٥- مارسيل نصر، "الإصلاحات في مصر تقضي على الطبقة الوسطى"، ١٦ يونيو ٢٠١٨.

٣٦- بحساب الدخل بالدولار الطبقة الوسطى تتآكل في مصر ٥ نوفمبر ٢٠٢٣

https://www.manassa.news.

٣٧- علي عبد النبي مرزوق، خطر تآكل الطبقة المتوسطة، ٢٠١٩.

https://www.albawabhnews.com/3833126

٣٨- الطبقة المتوسطة في مصر تندفع بسرعة نحو الفقر، ٢٠٢٣/١/١٨.

https://alarab.news/%d8%a7

٣٩- بحساب الدخل بالدولار، الطبقة الوسطى تتآكل في مصر، ٥ نوفمبر ٢٠٢٣.

https://www.manassa.news

٤٠- الطبقة الوسطى تدفع الثمن: خطة الإصلاح من خلال الغلاء وارتفاع التضخم، ٢ نوفمبر ٢٠١٧.

https://betanews.elwatannews.com

٤١- عمار علي حسن، عواقب تآكل الطبقة الوسطى المصرية وانهيارها، ٢٠٢٣/٩/٣٠
http://almanass.com

٤٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، عدد حالات الطلاق التي تمت خلال الأعوام من ٢٠١٠-٢٠٢٢.

https://www.campas.gov.eg/
Indicatorspage.aspx?Ind_id=1089

٤٣- ٢٥٨٤ حالة انتحار في عام واحد بمصر والأزهر يكشف الأسباب، ٢١ ديسمبر، ٢٠٢٢.

https://www.alarabiya.net

٤٤- بعد قرار التعويم... المصريون يكتوون بنار الأسعار، ٢٠٢٣/٨/٢٦.
http://alahlygate.com

٤٥- الجرائم الأسرية... كيف يهدد الاقتصاد تماسك المجتمع المصري؟ ٢٠١٨/٧/٨.
Http:www.ida2at.com/because.of-the-economy-family-crimes-threaten-the-Egyptian-society

٤٦- تيك توك/ سموم تكنولوجية تضرب القيم المجتمعية، ٢٠٢٣.
https://gate.ahram.org.eg.

٤٧- أكبر حزمة حماية اجتماعية... الرئيس يصدر قرارات للتخفيف عن المواطنين، ٤ فبراير ٢٠٢٤

https://www.m.youm.com<

٤٨- الأسعار في مصر: ما السبب وراء الارتفاع المستمر في الأسعار في البلاد، ٢٠٢٤/٣/١١.

articles<https://www.bbc.com

٤٩- شعبة الأدوية: أسباب زيادة أسعار الأدوية من 20 إلى 25%، يونيو ٢٠٢٤.
https://www.almasryalyoum.com

٥٠- المصرية للاتصالات ترفع أسعار باقات الإنترنت، ٢/١/٢٠٢٤.

<https://www.skynewsarabia.com 2/1/2024)

٥١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - إصدارات شهرية 2023/3/27.

http://bit.ly/3lumuma

٥٢- مستشار المركزي للإحصاء: 33.3% من سكان مصر تحت خط الفقر خلال 2023.

https://www.cairo24.com

٥٣- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2019-2020.

https://www.capmas.gov.eg

٥٤- صدمات أسعار المواد الغذائية والأنماط الغذائية بين الأسر المعيشية الفقيرة، 2023.

https://egyptssp.ifpri-info

٥٥- رانيا علاء السباعي، مخاطر الإفقار المتزايد للطبقة الوسطى في المنطقة العربية، 2016،

> https://Futureuae.com

٥٦- الهيئة العامة للاستعلامات، مبادرة كلنا واحد، ١٥ ديسمبر ٢٠٢٣

https://www.sis.gov.eg)>(story

٥٧- قروض مصر من صندوق النقد تزيد الأعباء على المواطن، ٢٧ مارس ٢٠٢٢.

https://www.Alhurra.com

٥٨- جامعة الدول العربية، تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة ٨٣، الخرطوم، ٢٠٠٩.

The Social Risks of Economic Inflation and its impact on Egyptian Family Consumption Patterns :A field study on a sample of middle-class Families in Mansoura

Abstract:

Inflation is one of the most dangerous economic issues that present itself at the present time at all levels globally and locally, as Egypt is witnessing an unprecedented inflationary wave that has increased in severity in recent years. Inflation has economic repercussions and social risks that threaten the security and stability of broad societal groups, which represents a real threat to society socially and security-wise.

The current study aims to provide an integrated picture of the reality of the inflation phenomenon globally and locally, and to identify the reasons leading to its escalation at the present time and the impact of high inflation rates on the consumption patterns of middle-class families and their adaptation mechanisms to rising waves of inflation, and to monitor the social risks to which families are exposed as a result of living pressures and crises. The current economic situation and the evaluation of the social support and protection programs provided by the state to protect the groups most affected by the risks of inflation.

The study used the descriptive approach and used a case study using an in-depth interview guide for 25 cases of heads of middle-class families. It took into account diversity in age group and educational and professional level so that the sample was representative of the various segments of the middle class, The application was carried out in the city of Mansoura in Dakahlia Governorate.

The study reached results, the most important of which is that the high rates of inflation affected the consumption patterns of middle-class families. The purchasing power of income decreased, which led to reducing spending to the minimum, making the family unable to meet its necessary requirements. Inflation led to changing their consumption pattern to become forced and without a choice. Disability and deprivation become a feature of their lives, and poverty creeps into the middle class and swallows up its limited savings, gradually declining to the number of poor, which results in the collapse and erosion of the middle class. Studies have monitored many social risks to which families are exposed, ranging from quarrels and the resulting domestic violence. divorce, To family crimes, high suicide rates, and the spread of abnormal social phenomena that destroy the system of human values, destroy generations, and lead to destabilizing the security and stability of society.

Keywords: inflation - consumption patterns - middle class - social risks.